الامام المجتهد علي بن حزم الظاهري

دراسة

لعقيدته, وفقهه, وحديثه

تاليف:
عماد بن حسن المصري

الإمام المجتهد علي بن حزم الظاهري

دراسة

لعقيدته، وفقهه، وحديثه

تأليف:

عماد بن حسن المصري

رقم التصنيف: ٢٤٢

المؤلف ومن هو في حكمه: آل مصري، عماد حسن

عنوان الكتاب: رفع النقيصة والذم عن مذهب ابن حزم

(الإمام المجتهد علي بن حزم الظاهري)

دراسة في عقيدته وأصوله وفقهه

الموضوع الرئيسي: / العقيدة الاسلامية/ / الله/ / الاسلام/ / التاريخ الاسلامي/

رقم الإيداع: ٣٩ / ١ / ٢٠٠٥

* تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل المكتبة الوطنية.

مشكلة البحث:

لقد كتب أناسٌ كثيرون في منهج ابن حزم، فمنهم من كتب في فلسفة ابن حزم الخلقيه، ومنهم من كتب في المنطق عند ابن حزم، ومنهم من كتب عن مناهج البحث العلمي عند ابن حزم، ومنهم من كتب في الأديان عند ابن حزم. ولكنهم ورثوا لنا إشكالاً ألا وهو: (تميع البحث العلمي اَلعقّدي عند ابن حزم). فإنهم لما قدَّموا لنا مبحث الإيمان لم يحققوا لنا تضارب الأقوال عند ابن حزم، ولا قَدّموا لنا منهجاً واضحاً في الإيمان عند ابن حزم، ولما قدَّموا لنا مبحث (الرؤيا) انعدمت الرؤيا فيما كتبوه، لذلك حاولت جاهداً أن أوضح – ما استطعت إلى ذلك سبيلاً – منهج ابن حزم في مباحث العقيدة، ومدى مقاربته لمذهبِ أهلِ السنةِ والجماعة.

أبجدية البحث:

سأحاول قدر المستطاع حصر أقوال ابن حزم العقدية في الكتب التالية:

أ. (الدُّرة فيما يجب اعتقاده) وهي نسخة دار التراث، وهي نسخة صدرت سنة ١٩٨٨ وهي مفقودة من العالم الاسلامي، ولقد تعبت جداً حتى وصلت إليها، وذلك عن طريق الفاضلين الدكتور محمد الملكاوي حفظه الله، والأستاذ قاسم الخالدي مدير الفهرسة في جامعة اليرموك، والأستاذ محمد دغيم رئيس ديوان الدراسات

العليا في كلية الشريعة باليرموك.

ب. الفِصل في الملل والأهواء والنحل.

ج. المحلى بالآثار.

د. النوادر في الأصول.

منهجية البحث:

سنحاول في هذا المبحث أن لا نستنطق ابن حزم استنطاقاً، ولا نُحَرِف أونُحَوِل كلامه إلى غير ما أراده، وذلك انطلاقاً من حرصنا على الأمانة العلمية، ونحاول جلَّ استطاعتنا أن نحمل المُجْمَلَ من كلامه على ما فسره في كتاب آخر، أونحاول أن نجمع ونبين ما وقع له رحمه من اختلاف – من وجهة نظري – واللهَ نسأل لابن حزم الرحمة والغفران، لما وقع فيه من الخطأ، وهو إن شاء الله مأجور على اجتهاده، وغفر الله لي جرأتي على إمام الدنيا، وفقيه من فقهاء المسلمين، ومن أنا حتى تخط يميني مداداً على بياض، ناقداً فحلاً لبوناً من أئمة الهدى، تاالله إنها لكبيرة عليّ َومني، لكن حسبي أني ﴿إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾[هود:٨٨].

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى تلك الروح الطاهرة، والنسمة البارة، إلى والدي في العلم الكبير الإمام العلامة علي بن حزم، وإلى والدي في النسب الشيخ حسن بن عبد جمعة المصري.

المؤلف:

عماد بن حسن آل مصري الظاهري

قالوا في الإمام ابن حزم:

قال عنه تلميذه الحميدي: (كان حافظاً عالماً بعلوم الحديث والفقه، مستنبطاً للأحكام من الكتب والسنة، متفنناً في علوم جمة، عاملاً بعلمه، زاهداً في الدنيا بعد الرياسة التي كانت له ولأبيه من قبله في الوزارة وتدبير الممالك، متواضعاً، ذا فضائل جمة وتواليف كثيرة في كل ما تحقق به من العلوم). ويقول أيضاً: (ما رأينا مثله – رحمه الله – فيما اجتمع له مع الذكاء وسرعة الحفظ وكرم النفس والتدين)[1].

وقال عنه أبو حامد الغزالي – رحمه الله –: (وجدت كتاباً في أسماء الله تعالى ألفه أبو محمد ابن حزم الأندلسي يدل على عظم حفظه وسيلان ذهنه)[2].

وقال صاعد الأندلسي: (كان ابن حزم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام وأوسعهم معرفة مع توسعة في علم اللسان ووفور حظه من البلاغة والشعر والمعرفة بالسير)[3].

قال اليسع بن حزم الغافقي: (أبو محمد أما محفوظه فبحر عجاج وماء ثجاج، يخرج من بحره مرجان الحكم، وينبت بثجاجه ألفاف النعم، في

---

١. الحميدي تاريخ الأندلس ٣٠٨.

٢. الذهبي سير أعلام النبلاء ١٨: ١٨٧.

٣. سير أعلام النبلاء ١٨: ١٨٧.

رياض الهمم، لقد حفظ علوم المسلمين، وأربى على كل أهل دين)[1].

أما المراكشي فقال عقب ترجمته له: (أشهر علماء المسلمين الأندلس اليوم وأكثرهم ذكر في مجالس الرؤساء وعلى ألسنة العلماء)[2].

قال عنه ابن كثير: (هو الإمام الحافظ العلامة،....، فاق أهل زمانه، وصنف الكتب المشهورة)[3].

---

١. سير أعلام النبلاء ١٨: ١٩٠.

٢. المراكشي في المعجب ١: ٤٦.

٣. ابن كثير البداية والنهاية ١٢: ٩١.

المقدمة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، إن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار ثم أما بعد.

إن الحديث عن الإمام ابن حزم رحمه الله، حديث عن بحر من العلوم الجمة، وعن رأس في علوم الإسلام عظيم الشأن عظيم والمرتبة، له من المكانة العلمية لا ينكرها إلا مكابر، ولقد عاش ابن حزم رحمة الله عليه يدعوا إلى المصدرين الرئيسيين: الكتاب والسنة ويقول الشعر بذلك رحمه الله:

أُشـــــهد اللهَ والملائك أني لا أرى الرأي والمقاييس دينا

حاش لله أن أقول سوى ما جاء في النص والهدى مستبينا

هذه هي أركان دعوة شيخنا ابن حزم رحمه الله، قائمةٌ على المصدرين الرئيسيين، لكن هذه الدعوة في حقيقتها لم ترق للمخالفين، ولا أصحاب المذاهب ممن صفقوا للتقليد البغيظ، بالنهاية طرد ابن حزم وطرد مذهبه وكأنه جلد شاة أجرب، طرد من وطنِهِ، ومن مهدِ طفولتهِ إلى دنيا لا تتسع لابن حزم وفكره، وكأني بابن حزم يقف على شواطئ (ماريوكا) متأملاً جمال الأندلس وخضرتها، وزرقة سمائها وعليل هوائها، وعذوبة مائها،

ورتابة قصورها وهدوء أناسها، يبكي على تلك الديار وهومطرود من بلده ولسان حاله يقول:

(لا كرامة لنبي بين قومه)، بل لعله تمثل بقول لبيد الذي كانت تردده أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وهي القائلة:

ذهب الذين يعاش في أكنافهم

وبقيت في خَلفٍ كجلدٍ لأجرب

إن دعوة ابن حزم لم ترق لأصحاب المذاهب فضلاً عن كثير من السلفين في السابق والحاضر، ولقد كان لهم قصب السبق في ذم ابن حزم إلا ما رحم ربي كشيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله، وبعض ممن كان عندهم أخلاق ابن تيمية بل ها هوالإمام السلفي الذهبي[1] رحمه الله يقول لابن حزم مجيباً له عن دعوته إلى الكتاب والسنة فقط فيقول:

لوسلمتم من العموم الذي

نعلم قطعاً تخصيصه ويقينا

وطربتم فكم قد يبســــتم

لَرَأينا لكم شـــــفوفاً مبينا

---

١. الذهبي في (سير أعلام النبلاء) ١٨/ ١٨٤ - ٢٠٢.

إن دعوة الإمام ابن حزم رحمة الله عليه باتباع الكتاب والسنة، هوالأصل الذي يجب أن يتبع عملياً لا نظرياً، وإلا فالكل يدعي وصلاً لليلى، وليلى لا تقر لأحد بذاك.

روى الحاكم في مستدركه، ومالك في الموطأ بلاغاً عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: إني تارك فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي، كتاب الله وسنتي. إذا كانت هذه وصية رسول الله ﷺ. فَعَلامَ تنكرون على ابن حزم وهو القائل:

أنائمٌ أنتَ عن كتبِ الحديثِ وما

أتي عن المصطفى فيهما من الدين

كمسلمٍ والبخاريِ الذين هما

شدَّا عرى الدين في نقل وتبيين

يا من هدي بهما اجعلني كمثلهما

في نصر دينك محصن غير مفتون

إن أركان دعوته رحمة الله عليه قائمة على (الكتاب والسنة والإجماع إذا صح وقوعه) وكل الطوائف تدعى مثل هذا في الجوانب النظرية، ولكن عند التطبيق تبانُ الفجوةُ الواسعةُ بين الكتاب والسنة من جانب، وأقوالهم من جانب آخر، فأُخذ على ابن حزم انفراده بأشياء عن الجمهور، ونحن نقول لقد انفرد كل واحد من الأئمة الأربعة بأشياء، وانفرد الليث بأشياء،

وانفرد الشوكاني والقنوجي ومثلهم ابن تيمية وابن القيم وابن دقيق العيد، وانفرد ابن الصلاح والعراقي والذهبي بأشياء، وهذا ليس مستغرباً على فقهاء الإسلام، فرد البعض على الكل، والكل على البعض، فلماذا يُنقَمُ على ابن حزم ؟ أم هي العصبية والهوى.

أم سبب هذه النقمة هي دعوته إلى نبذ التقليد وقال قولته المشهورة (إن المخطئ أفضل عند الله من المقلد المصيب) الإحكام (٤ : ٥١٥) قلت: وهذا عين العدل لا وكس ولا شطط، ودعا إلى عدم تقديس الأشخاص، وأنهم بشر يصح عليهم الخطأ والصواب، ولم يعصم أحداً بعد رسول الله ﷺ، ودعى إلى نفي خوارق العادات التي بها هدمت المعتقدات، لقد أنصف الإمام ابن تيمية ابن حزم[1] فقال: وكذلك أبومحمد ابن حزم فيما صنفه في الملل والنحل، إنما يستحمد بموافقة أهل السنة والحديث، مثل ما ذكره في مسائل القدر والإرجاء ونحو ذلك، بخلاف ما انفرد به من قوله في التفضيل بين الصحابة، كونه يثبت الأحاديث الصحيحة وَيُعَظم السلف وأئمة الحديث، ويقول: إنه موافق للإمام أحمد في مسألة القرآن وغيرها، ولا ريب أنه موافق له ولهم في بعض ذلك ثم قال: وإن كان له من الإيمان والدين والعلوم الواسعة الكثيرة ما لا يدفعه إلا مكابر، ويوجد في كتبه من كثرة الاطلاع على الأقوال والمعرفة بالأحوال والتعظيم لدعائم الإسلام ولجانب الرسالة ما لا يجتمع مثله لغيره. قلت: إن شيخ الإسلام ابن تيمية

١. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٤ : ١٩).

كان رجلا مُنصفاً حتى مع مخالفيه، فهو رجل يعرف قَدر الرجال فعرف الرجال قَدرَه. وكان سلفنا يعرفون قدر الرجال وما مثال الإمام أحمد مع مالك ابن أنس ومحمد ابن إسحاق إلا خير دليل لمن أعمى الله بصيرته، فيفتح عينيه على حسن مسار سلفنا وكيف عالجوا الأمور بينهم، فلما طعن محمد ابن إسحاق في نسب مالك، قال الإمام أحمد: أخطأ محمد ومالك أدرى بنسبه وكلاهما إمام ثقة. ورحم الله ابن تيمية حينما أنصف ابن حزم فيما نقلته من كتبه مع أن ابن تيمية يرى خلاف ما يرى ابن حزم، لكن أعطاه حقه وعنَّف على من يسبه ويجرمه. إن الباعث على تأليف هذه الرسالة أنني رأيت بحثاً للدكتور (نور الدين العتر) تهجم فيه على ابن حزم الظاهري وعلى مذهبه، وهويعلم ما لابن حزم من جهود في الشريعة الاسلامية، وما لأقواله من وقع عند كثير من المحدثين، أو أنّه لا يعلم من ذلك شيئاً، ومن جهل شيئاً عاداه. قال الدكتور: (إن المذهب الظاهري كان سبباً في اشمئزاز الناس). ضارباً بعرض الحائط ما قام به ابن حزم. في الرد على اليهود والنصارى في كتابه الفصل، والرد على الفلاسفة وأهل المنطق فيما تنبه إليه كثيرٌ من المستشرقين، فألفوا فيه رسائل عدة منها:

- **ابن حزم وجذوره الاسبانية (رسالة دكتوراة).**

فإذا كان الإسبان تنبهو له ولغيره من علماء المغرب والمشرق، فلماذا نحن حططنا من أقدارهم وبخسناهم حقوقهم ؟ بل بعضنا جعلوا منهم وعلى رأسهم ابن حزم كالجذام والبرص. وسيقفون بين يدي صاحب الخصومة والحكومة بيد من لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض

ولا في السماوات.

إنني لست من المتعصبين لابن حزم. وإنك لو نظرت إلى هذا الكتاب لرأيت كم خالفته رحمه الله في مسائل الإيمان والصفات، لكني أردت إنصافه من حساده، لكن الذين كتبوا عنه دسوا السم في الدسم، وفصدوا اللحم عن العظم، وذلك ليصعدوا على ظهره ويحطوا من قدره، لقد تنازع كثير من المستشرقين في نسبته إلى الأندلس الأوروبية أيهما يريد أن يحوز قصب السبق لهذا الإمام حتى يتفاخروا به، ولقد رأيت في الآونة الأخيرة جامعات أوروبية امتدحت ثلاثة من علماء السنة وأكثر من خمسين عالماً مسلماً عربياً، من هؤلاء (محمد بن الحسن الشيباني)، ولقد عقد مؤتمر باسمه، ونحن أنزلنا ذكرهم في الأرض، لكن الله أعلى ذكرهم ومعهم ابن حزم رغم أقوال الحساد، وليعلم أخي القارئ أن أول كتاب على وجه الأرض بعد بعثة النبي ﷺ وضع للفقه المقارن كان كتاب الإمام ابن حزم. ويعتبر كتاب (طوق الحمامة) لابن حزم من أقدم الكتب التي عالجت فلسفة الحب ونظرياته قبل وجود المدارس المتأخرة التي أسست على نظريات ابن حزم النقدية.

وهو (المحلى شرح المجلى)، ولقد كان من أجلّ الكتب وأنفعها ولا زال، ولقد نقل جلها العلماء ولعلهم يرون أن ابن حزم ليس فقيهاً عادياً حيث يكون هكذا يمر كأي فقيه آخر، أما قول بعض الناس: إن الله قد صرف الناس عن كتبه فليس بصحيح، فاني قبل الإقدام على كتابة الرسالة استقرأت ما كتبه العلماء عن ابن حزم وحصرته في ثلاثة مواطن:

١. الكتابة عن شخصيته المجردة وأثره في المجتمع العربي والإسباني.

٢. أهمية كتبه في إثراء المكتبة الاسلامية والعربية والأوروبية.

٣. استخراج كم هائل من الرسائل الأكاديمية في أصول ابن حزم التربوية والأدبية والشعرية.

وأما من كتب عنه كجهد شخصي خارج الأكاديمية فحدث ولا حرج وإني سائل المولى القدير العلي الخبير أن يتقبل مني هذا العمل.

وفي هذه العجالة الصغيرة (مبيناً) عقيدة ابن حزم وفقهه وحديثه وعلمه، (مناقشاً) له في غرابة رأيه، إن كان هناك غريب في رأيه، (مبيناً) فرائد الفقه عنده رحمه الله، سائلاً الله عز وجل أن نلتقي أنا وإياه في الجنة عند الله برحمته وكرمه ومنته.

وقبل أن أختم قد يقول قائل: لماذا هذه الحملة على علماء المسلمين؟ في الوقت الذي يجب علينا كناشئة شباب تقديس علماء أهل السنة والجماعة، أقول: نعم، ولكن حينما يخالف علماؤنا القطعيات ولا أقول (الاجتهادات) ويريدوننا طلاباً مقلدين لا رأي ولا شخصية ولا فقه لنا، بل يريدونا تحت أعبيتهم عبيداً نبقى نسبح آرائهم، فهذا منتهى التقليد البليد، الذي لايقبله إلا خامل الهمة الذي يموت ويميت معه الأمة، وإنما هي سنن الأولين استنوها، أولها دعوة، وآخرها تحكم وتسلط.

الفصل الأول

اسمه ونسبه:

هو الإمام الحافظ، الفقيه، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد مولى زيد بن أبي سفيان بن حرب بن أمية، الفارسي الأصل، الأموي، اليزيدي، القرطبي، الظاهري، صاحب التصانيف، كان جدهم خلف أول من دخل إلى الأندلس في صحبة ملك الأندلس عبد الرحمن بن معاوية، وقيل: بل قدم في جيش الفتح مع موسى بن نصير: وهذا ما رجحه الذهبي في (سير أعلام النبلاء) وسكن قرية (منت ليشم) من إقليم الزاوية على بعد فرسخ منها وهي من قرى (لبلة) من غرب الأندلس. ولد والد أحمد في لبلبة، وهو أول من سكن قرطبة من الحزميين.

وفي تلك المدينة قرطبة ولد أبو محمد ابن حزم. يقول الإمام ابن بشكوال في كتابه (الصلة): كتب إليّ أبو محمد ابن حزم يقول بخطه: ولدت بقرطبة في الجانب الشرقي في (ربض منية المغيرة)، وهو رحمه الله فارسي الأصل وأن جده يزيد هو أول من أسلم من أجداده.

مولده وشيء من نشأته:

ولد شيخنا الإمام ابن حزم في آخر ليلة الأربعاء قبل طلوع الشمس وبعد سلام الإمام من صلاة الصبح آخر يوم من شهر رمضان، وهذا أشبه أن يكون أكيداً، حيث جاء بالرواية والأخذ والسماع، روى ابن بشكوال في

كتابه (الصلة) (٢/ ٤١٧) قال: كتب إليَّ أبو محمد بن حزم بخطه ولدت بقرطبة في الجانب الشرقي في (ربض منية المغيره) قبل طلوع الشمس وبعد سلام الإمام من صلاة الصبح آخر ليلة الأربعاء آخر يوم من شهر رمضان المبارك. وهو اليوم السابع من نوفمبر سنة أربع وثمانين وثلاثمائة[1].

ولقد أجمع كل من كتب عن الإمام على ذلك التاريخ، ولم يخالف إلا ياقوت الحموي في (معجمه) (١٢/ ٢٣٧) أنه ولد سنة ثلاث وثمانين، ولقد طعن كثير من المؤرخين في نص كلام ياقوت وادعوا بأنه وقع تحريف لبعض نسخ ياقوت مع موافقته على الرواية.

لقد عَلا الإمام بعلمه لا بنسبه، ولم يكن يوماً فخّاراً إلا بالإسلام وبالعلم فحازهما بنية صافية، وهمة عالية، ثم ثراء عائلته الذي من شأنه صرف الشباب في مثل سنه إلى اللهو والصبابة، وحب السهرات والحفلات، سيما أن الأندلس خلابة المناظر، تُسحر كل شاعر، وتتهيج فيها كل المشاعر، هي تلك الأندلس التي شب فيها وترعرع شيخنا العلامة ابن حزم رحمات الله الواسعة عليه، فلم تأسره تلك المناظر ولم يتأثر بالفاني على الباقي لما للأخير من محبة في قلوب كل من يهو الخلود الأبدي.

---

١. (معجم الأدباء) ١٢/ ٣٢٥، (تذكرة الحفاظ) ٣/ ١١٤٦-١١٥٥، (جذوة المقتبس) ٣/ ٣٠٨، (الصلة) ٢/ ٤١٥، (وفيات الأعيان) ٣/ ٣٢٥-٣٣٠، (العبر) ٣/ ٢٣٩، (البداية والنهاية) ١٢/ ٩١-٩٢، (لسان الميزان) ٤/ ١٩٨-٢٠٢، (شذرات الذهب) ٣٠/ ٢٩٩-٣٠٠، (كشف الظنون)٢/ ١١٨و٤٦٦، و(سير أعلام النبلاء) ١٨/ ١٨٥.

نشأته:

نشأ الإمام العلامة في تنعم ورفاهية، وفي بيت عزٍ ومالٍ وجاهٍ عريضٍ، ورزق ذكاءً مفرطاً، وذهناً سيالاً، وكتباً نفيسة كثيرة، وكان والده من كبراء أهل قرطبة، عمل في الوزارة في الدولة العامرية، وكذلك وَزَرَ أبومحمد في شبيبته وكان قد صُهر أولاً في الأدب والأخبار والشعر وفي المنطق وأجزاء الفلسفة[1].

فحرص عليه والده بتربيته تربية علمية حسنة، سيما أن أهل الأندلس كانوا يحرصون على تعلم أولادهم اللغة، والأدب، والشعر، والقراءات، وموطأ مالك، كما هو مشهور عند أهل الأندلس، يقول الإمام: (ولقد شاهدت النساء وعلمت من أسرارهن ما لا يكاد يعلمه غيري، لأني ربيت في حجورهنّ ونشأت بين أيديهن، ولم أعرف غيرهن، ولا جالست الرجال إلا وأنا في حد الشباب، وحين تفيل[2] وجهي وهن علمنني القرآن، وروينني كثيراً من الأشعار، ودربنني في الخط، ولم يكن وكدي وإعمال ذهني مذ أول فهمي وأنا في سن الطفولة، إلا تَعرُّف أسبابهن، والبحث عن أخبارهن وتحصيل ذلك، وأنا لا أنسى شيئاً مما أراه[3] منهن. بعد ذلك شعر

---

١. (سير أعلام النبلاء) ١٨ ـ ١٨٥ ـ ابن حزم لأبي زهر ٢٧ ـ ٢٩ (جذوة المقتبس) ٧٨.

٢. التفيّل: هو السمن، يقال تفيل إذ سمن كأنه فيل والمراد: لما كبرت وكبر لحم وجهي. انظر (لسان العرب) ١١ / ٥١٣..

٣. (طوق الحمامة) ١٤٠ ـ ١٤١.

الوالد بضرورة أن يرفع من وتيرة هذا الفتى في العلم، واستبدال المربيات وصحبتهن، بالرجال من ذوي العلم والحصافة ليصاحبهم ويؤخذ عنهم ويقرأ ويستفيد.

وهذا في الحقيقة دأب كل أب غيور في القرون الغابرة في طريق تعليم الأولاد.

قال إمامنا مبيناً تلك الحقبة من حياته الرائعة حياة العُبّاد وكيف بدأ يتعايش وينفتح على المجتمع الجديد، على مجتمع العلماء، بل تعداه إلى وصفهم، ووصف أخلاقهم وعقولهم من حيث يجعلك تشعر أنك مع عالم قدير وكبيرٍ في السن قال: إني كنت وقت تأجج[1] نار الصبا، وشرة الحداثة، وتمكن غرارة الفتوة مقطوراً محظراً عليَّ بين رقباء ورقائب، فلما ملكت نفسي وعقلت، صحبت أبا علي الحسين بن علي الفاسي في مجلس أبي القاسم عبد الرحمن بن أبي يزيد الأزدي شيخنا وأستاذي رضي الله عنه، وكان أبو علي المذكور عاقلاً، عالماً ممن تقدم في الصلاح والنسك الصحيح في الزهد في الدنيا والاجتهاد للآخرة، وأحسبه كان حصوراً، لأنه لم تكن له امرأة قط، وما رأيت مثله جملة علماً وعملاً، وديناً وورعاً، فنفعني الله به كثيراً، وعلمت موقع الإساءة وقبح المعاصي. تلكم العبارات تنبأنا عن حياة الإمام العفيفة وما فيها من شرفٍ ونعيمٍ وحياةٍ راغدةٍ ومقامٍ أمين، لكن توالت المصائب وأُنهِيَت النعم، فبدأت التقلبات تظهر في حياة الإمام رحمه

---

١. (طوق الحمامة) ٢٧٥.

الله، فبدأت تلك النكبات تحل بالإمام، حيث كان العصر عصر ثورات ونزاعات بين الأمويين وبين غيرهم في نزاع على السلطة، وسيمر معنا في فصول من الحالة السياسية زمن الحاجب بن المنصور ما سينعكس على نفسية وحياة الإمام، يقول الإمام بعد أن بدأت الأحداث تنتقل على حياته تنبئ من رحيله من قرطبة: ثم انتقلنا إلى رحمة الله من دورنا المحدثة بالجانب الشرقي من قرطبة في (ربض الزاهرة)، إلى دورنا القديمة في الجانب الغربي من قرطبة (ببلاط مغيث)، في اليوم الثالث من قيام أمير المؤمنين محمد المهدي بالخلافة، وانتقلت أنا بانتقاله وذلك في جمادى الآخرة سنة تسع وثلاثمئة. وفي تلك الفترة اجتاحت قرطبة أمراض منها: الطاعون فمات بها أخوه، ثم تبعته زوجته، وذلك في ذي القعدة سنة ٤٠١[1]. وتوالت المصائب على إمامنا تترى، فأصيب في حياته بأمراض، منها: خفقان القلب، وربو في الطحال، أصيب بالأخير بعد الثلاثين.

يقول ابن حزم[2]: لقد أصابتني علة شديدة ولدت عليَّ ربواً في الطحال شديد، تولّد عليَّ ذلك من العجز، وضيق الخلق، وقلة الصبر والنزق، آخرها حبست نفسي عليه إذا فكرت تبدل خلقي، فاشتد بجسمي من مفارقتي لطبعي. ثم يقول عن مرض فقدانه لبعض ذاكرته (فذهب ما كنت أحفظ إلا مالا قدر له فما عاودته إلا بعد أعوام). فظل ابن حزم يتأثر

---

١. (طوق الحمامة) ٢٧١.

٢. (طوق الحمامة) ٢٧٥.

بالأمراض بين فرحه بذهاب المرض، وحزنه بمعاودته عليه، مما أثر على نفسيته فقال: إني لأصاب بالمصيبة الفادحة فأجد قلبي يتفطر ويتقطع، وأحس في قلبي غصة أمر من العلقم تحول بيني وبين توفية الكلام حق مخارجه[1].

ثم ابتلي الإمام بمصيبة عظيمة هزت كيانه وزلزلت أيامه بفقد النصير والرفيق والحبيب والصديق. والده أحمد الذي قطع أبهره وجعله يعيش وحيداً متقبلاً لما قدره الله عليه ذلك هو دأب أهل العلم في تقبل المصائب بالصلابة، والشكيمة، والعزم والإنابة إلى الله العلي القدير.

ومرت ظروف سياسية بابن حزم، ألخصها إن شاء الله في مبحث الحالة السياسية في الأندلس، ومرت بابن حزم في شبابه ما يمر بالشباب من مراهقة، ولكن مراهقة تلك الأجيال كانت مراهقة أدبية علمية، ليست كمراهقة شبابنا هذه الأيام من الانغماس في الرذائل والجرائم والمخدرات. قال ابن حزم واصفاً ما وقع له قبل سن العشرين في (طوق الحمامة): (دعني أخبرك أني أحدُ من دهي بهذه الفادحة وتعجلت له هذه المصيبة، وذلك أني كنت أشد الناس كَلفاً، وأعظمهم حباً بجارية لي، كانت فيما خلا اسمها (نُعم)، وكانت أمنية المتمني، وغاية الحسن خَلقاً وخُلقاً وموافقة لي، وكنت أبا عذرها، وكنا قد تكافئنا المودة، ففجعتني بها الأقدار، واخترقتها الليالي ومرُّ النهار، وصارت ثالثة التراب والأحجار، وسني حين وفاتها دون

1. (طوق الحمامة) ٢٧١.

العشرين سنة وكانت هي دوني في السن، فقد أقمت بعدها سبعة أشهر لا أتجرد عن ثيابي، ولا تفتر لي دمعة على جمود عيني وقلة إسعادها، وعلى ذلك فوالله ما سلوت حتى الآن! ولو قُبِلَ فداءٌ لفديتها بكل ما أملك من تالد وطارف، وببعض أعضاء جسمي العزيزة عليّ مسرعاً طائعاً! وما طاب لي عيش بعدها، ولا نسيت ذكرها، ولا أنست بسواها، ولقد عَفى حبي لها على كل ما قبله، وَحَرَّمَ ما كان بعده)[1]، ولم تقف الأحداث عند ذلك فلقد انتهب البربر منازل الكثير من الحزمين مما اضطرهم للجلاء عن قرطبة و (سكناهم المرين) ثم انتقل إلى (بلانسية) عند ظهور المرتضى[2] فأصبح وزيراً له ثم وقعت معركة بين المرتضى وجيوش غرناطة، إنهزم المرتضى على إثرها، ووقع الإمام في الأسر سنة أربعمائة وتسعة، ثم أطلق سراحه بعد ذلك، تلك الأحداث والمصائب كانت تشد من عزم الإمام وتصلب عوده لتصقله وتجعله عوداً صلباً، وتقوي ظهره استعداداً وإرهاصاً للقادم من المصائب، وبدأت تظهر عليه إمارات العلم بعد سكناه مدينة شاطبة، فبدأ (بطوق الحمامة) ملبياً طلباً من صديق أن يُسَطِّر له رسالة في معنى هذا فكتبها وهوخارج قرطبة فقال في (طوق الحمامة) صفحة ١٤٥: والكلام في مثل هذا إنما هو مع خلاء وفراغ القلب، وإن حِفْظ شيء وبقاء رسم وتَذَكُّر فائت لمثل خاطري، لعجب على ما مضى ودهمني.

---

١. (طوق الحمامة) ص ١٣١.

٢. ابن حزم سعيد الأفغاني.

فأنت تعلم أن ذهني متقلب، وبالي مهصر بما نحن فيه من نبوا الديار، والخلاء عن الأوطان، وتغير الزمان، ونكبات السلطان، وتغير الإخوان، وفساد الأحوال، وتبدل الأيام وذهاب الوفر والخروج عن الطارف والتالد، وانقطاع مكاسب الآباء والأجداد، والغربة في البلاد، وذهب المال والجاه والفكر في صيانة الأهل والولد، واليأس على الرجوع إلى موضع الأهل ومدافعة الدهر وانتظار الأقدار، لا جعلنا الله من الشَّاكين إلا إليه، وأعادنا إلى أفضل ما عودنا، وأن الذي أبقى لأكثر مما أخذ، والذي ترك أعظم من الذي تحيّف، ومواهبه المحيطة بنا ونعمه التي غمرتنا لا تحد، ولا يؤدي شكرها، والكل منحهُ وعطاياه، ولا حكم لنا في أنفسنا ونحن منه وإليه منقلبنا.

إن هذا الكلام الذي تلفظ به الإمام، إنما ينبوعن صراع دفين في داخل طيات نفسه، بين النعيم والبؤس، والغربة والإقامة، بين السلامة وجبر الإقامة، بين الغنى الكثير والفقر المرير، بين الجاه والسلطان وبين حقارة الشأن، تلك كانت نشأة الإمام ابن حزم رحمه الله، فبعد أن رحلت قبائل بني أمية من قرطبة عنوة وبالإكراه، لم يعد لابن حزم أية متعلقات في حب السياسة والوزارة.

كما أنه على العكس انقطع إلى العلم والدرس، بعد أن أخذت الوزارة من عمره الكثير، أدرك بعدها أن سلامة دينه وحياته تحتم عليه الابتعاد عن السياسة وأهلها، بعد تردي الساسة من المسلمين وخيانتهم لبعضهم البعض، وتفشي الاغتيالات، ورأى أن بعضاً من أمراء المسلمين أخذت

تتحالف مع نصارى إسبانيا وتستعين بهم على المسلمين، لذلك انصرف ابن حزم إلى الكتاب ناهلاً علمه منه ومن ملازمته للشيوخ في الأندلس، فنال من حظوة العلم ما لم ينله غيره من علماء عصره، بل نبغ نبوغاً أوصله الى أن تبوؤ مقعد المجتهد المطلق، ولا يشبهه في العصور المتاخرة، إلا الفذ الهمام أحمد عبد الحليم بن تيمية رحمة الله عليه، بل إن ابن تيمية شهد لابن حزم بباقعة الحفظ ومنتهى علم السلف، ونبوغ في فتاوي التابعين وحفظ أقوال الصحابة أجمعين، وعلم بالرجال وعلل الحديث ما لم يتصوره ويصل إليه إلا صاحب عقل راجح وفهم ثاقب.

طلبه للعلم:

بدأ الإمام ابن حزم في صباه صغيراً فيقول رحمه الله: (ولقد شاهدت النساء وعلمت من أسرارهن مما لا يكاد يعلمه غيري، لأنني ربيت في حجورهن، ونشأت بين أيديهن، ولم أعرف غيرهن، ولا جالست الرجال إلا وأنا في حد الشباب وحين تفيل وجهي، وهن علمنني القرآن، وروينني كثيراً من الأشعار، ودربنني في الخط، ولم يكن وكدي، وإعمال ذهني مذ أول فهمي وأنا في سن الطفولة إلاتعرف أسبابهنّ)[1].

يتبين لنا من هذا النص الذي هو بمثابة شهادة اعتراف من الإمام، بطلبه العلم صغيراً، وشغوفه بالقرآن والشعر والأدب، سيما أنه روى الحديث عن شيخه أحمد ابن الجسور، فيقول الإمام العلامة ابن حزم في

---

١. (طوق الحمامة) ١٨٦ و ٢٤٩.

كتابه (طوق الحمامة) صفحة ١٤٥: حدثنا أحمد بن محمد الجسور، عن أحمد بن مطرف، عن عبيد بن يحيى، عن أبيه، عن مالك، عن خبيب بن عبد الرحمن الأنصاري، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ أنه قال: (**سبعة يظلهم الله في ظله، يوم لا ظل إلا ظله، إمام عادل، وشاب نشأ في عبادة الله عز وجل، ورجل قلبه معلق في المسجد، إذا خرج منه يعود إليه، ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه، ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه، ورجل دعته امرأة ذات حسب فقال: إني أخاف الله، ورجل تصدق، أخفى حتى لا تعلم شماله ما أنفقت يمينه**) إن الناظر في إسناد هذا الحديث، يرى أن ابن حزم روى الحديث وسمعه في سن مبكرة صغيرة، حيث أن الإمام ابن الجسور توفي سنة أربعمائة وواحد، فيكون ابن حزم سمع منه وعمره آن ذاك ستة عشر أوسبعة عشر فهذه سن صغيرة على العادة.

وفي ذلك ما رواه ياقوت الحموي في (معجم أدبائه)[1] (نقلا عن ابن العربي يقول: أخبرني الشيخ الإمام أبو محمد علي ابن حزم، أن سبب تعلمه الفقه أنه شهد جنازة لرجل كبير من إخوان أبيه، فدخل المسجد قبل صلاة العصر والخلق فيه، فجلس ولم يركع فقال له أستاذه: (يعني الذي رباه) بإشارة أن قم فصلِّ تحية المسجد، فلم يفهم فقال له بعض المجاورين: أبلغت هذا السن ولا تعلم أن تحية المسجد واجبة وقد كان قد بلغ حينئذ

١. (معجم الأدباء) (١٢: ٢٤١ – ٢٤٢).

ستة وعشرين عاماً، قال: فقمت وركعت وفهمت إذاً إشارة الأستاذ إليَّ بذلك، قال: فلما انصرفنا من الصلاة على الجنازة إلى المسجد مشاركة للأحياء من قرابة الميت، دخلت المسجد فبادرت بالركوع، فقيل لي إجلس إجلس ليس هذا وقت صلاة، فانصرفت عن الميت وقد خُزيت ولحقني ما هانت علي به نفسي! وقلت للأستاذ: دلني على دار الشيخ الفقيه المشاور (أبي عبد الله ابن دحون) فدَلِني فقصدته من ذلك المشهد وأعلمته بما جرى فيه، وسألته الابتداء في العلم، واسترشدته فدلني على كتاب (الموطأ) لمالك بن أنس رضي الله عنه، فبدأت به عليه قراءة من اليوم التالي لذلك اليوم، ثم تتابعت قراءتي عليه نحو ثلاثة أعوام وبدأتُ المناظرة).

تبين لنا من هذين النصين التضارب والتعارض، فإن ابن حزم قال: حدثني أحمد ابن الجسور، وكما قلت : ابن الجسور مات سنة أربعمائة وواحد، وأما من أرخ لمن يتوفى من المحدثين لا يمكن أن يزيد عشرة سنوات، بل أكثر مما يمكن زيادته سنة أوأكثر أوينقص سنة أو أكثر، أما عشرسنين! فهذه من المحدثين لم تقع في التاريخ.

إن واضع هذه القصة ضعيف قليل العلم بالفقه بليد، فإن دخول ابن حزم المسجد وأمره بتحية المسجد كلام صحيح لا غبار عليه، فلما عاد مرة أخرى إلى المسجد حسب روايتهم، فإنهم دخلو بعد العصر، وأراد أن يصلي تحية المسجد فمنعوه من ذلك، فإنه ليس له معنى إطلاقاً، وهنا بلاهة العقل وقلة الفقه، فإن ابن حزم فعل الصحيح، وإنكارهم عليه يدل على أنهم ليسوا من الفقهاء، فقد ثبت في الحديث (**لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع**

الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس)[1] وهذا النهي متصل بارتفاع الشمس، كما ثبت النهي عن رسول الله، أن يصلي بعد العصر إلا أن تكون الشمس مرتفعة[2].

كيف يستسيغ المرء المسلم مثل هذه التراهات، رجل يروي بإسناده إلى رسول الله ﷺ حديثاً مثل ما ذكرنا ولا يعرف حديثاً في صلاة تحية المسجد ؟ إن الناظر في الإسناد ليجد بأن حديث ابن حزم بسنده يلتقي مع البخاري فوق مالك مرات عديدة، فقال رحمه الله في كتابه طوق الحمامة صفحة ١٣٥: حدثنا الهنداني في مسجد (القهري) بالجانب الغربي من قرطبة سنة إحدى وأربعمائة، حدثنا ابن سيبويه وأبو إسحاق البلخي بخراسان سنة خمس وسبعين وثلاثمائة، قالا: ثنا محمد[3] بن يوسف ثنا محمد بن إسماعيل، ثنا قتيبة بن سعيد، ثنا جرير، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عمر ابن شرحبيل قال: قال عبد الله (وهو ابن مسعود) قال رجل: يا رسول الله أي الذنب أكبر عند الله ؟ قال: **(أن تدعوا لله نداً وهو خلقك)**.الحديث... فيدل هذا الحديث على أن ابن حزم طلب العلم وهو ابن سبعة عشر عاماً.

ثم إن هناك في طيات الخبر ما يدل على بطلانه فـ (ابن السادسة

---

١. رواه البخاري (٥٨٦) ومسلم (٨٢٧) والنسائي (١: ٢٧٧) وابن الجارود (٢٨١).

٢. صحيح أخرجه أحمد في (المسند) (١: ١٢٩) وأبو داود (٢: ٢٤) والنسائي (١: ٢٨٠) والمحاملي في (آماليه) (١: ١٩٨).

٣. هو محمد بن يوسف الفربري آخر من روى صحيح البخاري.

والعشرين) ليس بحاجة إلى مربي، ويستبعد عن ابن حزم أن يكون قد دخل المسجد وهو بهذه السن ولا يتقن الصلاة، مع أن أهل الأندلس كانوا أشد الأمم عناية بأولادهم الصغار، من حيث تعليمهم واصطحابهم إلى المساجد، ناهيك على أنه وزير ابن وزير، ومستشار الخليفة، ولايصلي!!! ثم كيف يستقيم ذلك الخبر الذي رواه صاحب (المعجم) حين قال: وأقام أبومحمد في الوزارة من وقت بلوغه إلى انتهاء سنه (ستة وعشرين سنة) وقال: إنني بلغت هذه السن وأنا لا أدري كيف أجبر صلاة من الصلوات. قلت: لقد بينت في السابق ما يرد على هذه الروايات المنسوبة زوراً على ابن حزم ولعل الناسخ بدل عشرة زاد العشر الباقية فبدل الستة عشر وضعوا العشرين وهذا يجعل في ما يكتبه كثير من المؤرخين فيه نظر، ويؤكد ما قلته أن بداية خروجه للناس وتعلمه بدأ في السادسة عشرة وابن السادسة عشرة ليس ببعيد على جهل بعض أمور الشريعة.

قال (اليسع ابن حزم الغافقي) وذكر شيئاً من حفظ ابن حزم قال: وحدثني عنه عمر ابن واجب قال: بينما نحن عند أبي (ببلنسية) وهو يدرس المذهب إذ بأبي محمد بن حزم يسمعنا ويتعجب، ثم سأل الحاضرين مسألة من الفقه جووب فيها فاعترض في ذلك، فقال له بعض الحضار: هذا العلم ليس من منتحلاتك، فقام وقصد ودخل منزله فعكف، ووكف منه وابل فماكف، وما كان بعد أشهر قريبة حتى قصدنا إلى ذلك الموضع، فناظر أحسن مناظرة وقال فيها: أنا أتبع الحق وأجتهد ولا أتقيد بمذهب.

يتبين لنا من هذا أن ابن حزم أول ما بدأ العلم بالموطأ وعلى مذهب

صاحبه مالك، وقرأه على ابن دحون كما سبق بيانه، ثم اتجه إلى مذهب محمد الشافعي وعمل به فترة.

وكان اشتغل في بداية الطلب بالأدب، والمنطق، والفلسفة، والعربية، وقال الشعر وترسل، ثم أقبل على العلم فقرأ (الموطأ) وغيره.

ثم انتقل إلى مذهب الظاهر وتعصب له!!!! وصنف فيه ورد على مخالفيه[1]. والراجح أنه بدأ مبكراً وبدأت نوابغ الاجتهاد عنده وهو في سن صغيرة.

تلامذته:

لم يتيسر للإمام ابن حزم تلاميذ يقومون على مذهبه تعلماً وتعليماً ونشراً، من حيث الكتابة والتدريس، مثل ما تيسر لأصحاب المذاهب الأربعة المتبوعة، وذلك لأمور عدة منها:

١. ما رواه صاحب (ذخائر الجزيرة) ١/ ١٧٦/ ١٦٨ عن ابن حيان قال: كان يحمل (يعني ابن حزم) علمه هذا ويجادل عنه من خالفه على استرسال في طباعه، ومذل بأسراره، واستناداً إلى العهد الذي أخذه الله على العلماء من عباده (ليبينونه للناس ولا يكتمونه)، فلم يك يلطف صدعه بما عنده بتعريض، ولا يزفه بتدريج، بل يصك به معارضه صك الجندل، وينشق متلقيه انشقاق الخردل، فينفر عنه

---

١. (لسان الميزان) (٤: ٢٢٩) و(تذكرة الحفاظ) (٣: ١١٤٦) و(سير أعلام النبلاء) (١٨: ١٨٦) و(وفيات الأعيان) (٣: ٣٢٥).

القلوب ويوقع بها الندوب، حتى استهدف فقهاء وقته فتمالئوا بغضه، وردوا قوله، وأجمعوا على تضليله، وشنعوا عليه، وحذروا سلاطينهم من فتنته، ونهوا عوامهم عن الدنو إليه والأخذ عنه، فطفق الملوك يقصونه عن قربهم ويسيرونه عن بلادهم، إلى أن انتهوا به إلى منقطع أثره بتربة بلدة من بادية (لبلبة)، وبها توفي رحمه الله سنة ستة وخمسين وأربعمائة، وهو في ذلك غير مرتدع ولا راجع إلى ما أرادو به، ليبث علمه فيمن ينتابه بباديته تلك من عامة المقتبسين منه، من أماعز[1] الطلبة الذين لا يخشون فيه الملامة.

٢. كون أهل الأندلس مالكيين، وابن حزم شافعي، ثم صار ظاهرياً، وكلا المذهبين لا سوق رائجة له.

٣. زعمهم بأنه جاهل بسياسة العلم.

٤. زيادة تشيعه لآل أمية.

وسنرد على كل هذه التهم في فصل ابن حزم وآراء الأعداء والأصحاب فيه.

فهذه جملة أسباب منعت التلاميذ من الأخذ عنه وملازمة مذهبه، لكن مع ذلك اعتنق مذهبه وصار في ركابه وأخذ عنه:

---

١. الأماعز: مفرها ماعز: قيل هو الرجل الشهم الحازم المانع ما وراءه، وقيل: هو المجد في أمره. أنظر (جمهرة اللغة) (١:٤٥٤) و(تاج العروس) (٣٨١٠).

١. علي ابن سعيد العبدري أبوالحسن[١].

٢. عبد الله بن محمد العربي أبومحمد[٢].

٣. أحمد بن عمر ابن الدلاني أبوالعباس[٣].

٤. صاعد ابن أحمد الثعلبي أبوالقاسم[٤].

٥. الفضل بن علي بن أحمد أبورافع ابنه[٥].

٦. محمد بن أبي نصر الأزدي الحميدي[٦].

٧. شريح بن محمد المقري[٧] وهو آخر من روى عن ابن حزم بالإجازة، وهو ترجيح ابن بشكوال، والظبي، والذهبي في (السير)، وهذا خطأ إذ أن جميع من أرخ لابن حزم سنة وفاته ٤٥٦ بينما ولد شريح هذا سنة ٤٥١ فلا يعقل أن يروي بالاجازة عن ابن

---

١. (الصلة) (٢: ٤٢٢).

٢. (مجم الأدباء) (١٢: ٢٤٢ و ٢٤٣) و(سير أعلام النبلاء) (١٨: ١٨٦ – ١٩٩) و(تذكرة الحفاظ) (٣: ١١٥١).

٣. (الصلة) (١: ٤٦٧).

٤. (الصلة) (١: ٢٣٧).

٥. (سير أعلام النبلاء) (١٨: ١٩٥) و(تذكرة الحفاظ) (٣: ١١٤٦) و(الصلة) (٢: ٤٦٤).

٦. (سير أعلام النبلاء) (١٨: ١٨٥) و(بغية الملتمس) (١٢٤) و(تذكرة الحفاظ) (٣: ١١٤٦).

٧. (الصلة) (١: ٢٣٤).

حزم في مثل هذا السن[1].

وللأسباب الآنفة الذكر كان ابن حزم قليل التلاميذ، قليل التحدث إلى الناس بالعلم، وهذا الذي ساعد الإمام للتفرغ للعلم والكتابة، فكان غزير الكتابة والتصنيف، ومن طوّف بصره في مصنفات ابن حزم، لَعلِم همته في التعمق بشتى أنواع العلم من الشعر إلى الأدب، إلى العقيدة والنحل والملل، إلى علم الأصول مما جعله يسبق أقرانه بسنوات وسنوات.

قال أبو قاسم صاعد بن أحمد[2] واصفاً تواليف ابن حزم: كان ابن حزم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام، وأوسعهم معرفة، مع توسعه في علم اللسان، ووفور حظه من البلاغة والشعر، والمعرفة بالسير والأخبار، أخبرني ابنه الفضل أنه اجتمع بخط أبيه أبي محمد من تواليفه أربعمئة مجلد، تشتمل على قريب من ثمانين ألف ورقة. والذي منع انتشار المذهب الظاهري، قلة التلاميذ الذين اعتنوا بنفس فقه الإمام، ناهيك عن حرق أكثر كتبه أمام عينيه وفي حياته، مما جعل التلاميذ الذين يرغبون بمعرفة المذهب الظاهري يقفون حيارى أمام فقدان مراجع ومباحث المذهب الظاهري وندرتها، بل لم يصل للمشرق العربي من كتبه إلا بعد

---

١. هذا خطأ لم يتنبه له الإمام الذهبي في (السير) ١٨:١٨٥ إذ من الصعب أن الطفل ذا الخمس يُجاز من إمام وهو بعد لم يتكلم!!!

٢. (الصلة) (٢٠: ٤١٦) و(فيات الأعيان) (٣: ٣٢٦) و(معجم الأدباء) (١٢: ٢٣٨) و(سير أعلام النبلاء) (١٨: ١٨٧).

القرن السادس وذلك لندرة المشتغلين بالمذهب الظاهري.

شيوخ إمامنا ابن حزم:

يقول ابن حزم رحمه الله في (طوق الحمامة) ١١٨- مبيناً مبدأ طلبه العلم على الشيوخ: ركبنا البحر قاصدين (بلنسية) عند ظهور أمير المؤمنين المرتضى عبد الرحمن ابن محمد وساكناه فيها، فوجدت ببلنسيا أبا شاكر عبد الرحمن بن محمد بن موهب العنبري صديقنا، فنعى إليَّ أبا عبد الله بن الطنبي وأحزنني موته رحمه الله، ثم أخبراني بعد ذلك بمديدة القاضي أبوالوليد يونس بن محمد المروي: وأبو محمد واحد ابن مجرز، أن أبا بكر المصعب بن عبد الله الأزدي المعروف بابن الفرضي، حدثهما: وكان والد المصعب هذا قاضي (بلنسية) أيام أمير المؤمنين المهدي، وكان المصعب لنا صديقاً، وأخاً، وأليفاً أيام طلبنا الحديث على والده وسائر شيوخ المحدثين بقرطبة.

من شيوخه:

١. أحمد ابن محمد بن أحمد بن سعيد بن الجسور أبوعمر (طوق الحمامة ١٥١ ـ ٢٤٥ ـ ٢٧).

٢. يحيى بن مسعود بن وجه الجن صاحب قاسم بن أصبغ فهوأعلى شيخ عنده (سير أعلام النبلاء ١٨١ - ١٨٥ جذوه المقتبس ٣٧٧).

٣. يونس ابن عبد الله بن مغيث القاضي (جذوة المقتبس ٢٥٢ النبلاء ١٨/ ١٨٥).

٤. عبد الله بن ربيع التميمي (الجذوه ٢٦١ العلل ١- ٢٦٢ السير ١٨ - ١٨٥).

٥. عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد (السير ١٨- ١٨٥).

٦. عبد الله بن حمد بن عثمان (السير ١٨/ ١٨٥).

٧. أبو عمر أحمد بن حمد الطلمنكي (جذوة المقتبس ١١٤ سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٨٥).

٨. أحمد بن قاسم بن محمد بن اصبغ (جذوة المقتبس ١٤٢ السير ١٨/ ١٨٥).

٩. الإمام ابن عبد البر النمري (سير أعلام النبلاء ١٨ - ١٥٥ البداية والنهاية ١٢٠/ ٩٢).

١٠. أحمد بن عمر بن أنس العذري (سير أعلام النبلاء ١٨- ١٨٥).

١١. عبد الرحمن بن أبي يزيد الأزدي أبو قاسم شيخه في (الحديث والنحو واللغة).

١٢. عبد الرحمن الهمذاني الوهداني المعروف بابن الجذار (طوق الحمامة ٢٩١ ـ ٢٩٦ الجذوة ٢٩٧).

١٣. ابن دحون عبد الله بن يحيى بن دحون (معجم الأدباء ١٢- ٢٤١ المقتبس ٢٧٥).

١٤. الصدري علي بن سعيد أبو الحسن (البغية ٣٦٦).

١٥. ابـن الكتـاني محمـد بـن الحـسين (وفيـات الأعيـان ٣ / ٣٢٦ الجذوة ٤٩).

١٦. عبد الله بن محمد بن عثمان (سير أعلام النبلاء ١٨ - ١٨٥).

١٧. محمد بن إسحاق إبن إدريس (جذوة المقتبس ٢٤ - البغية ٦٠).

مصنفات ابن حزم:

علمنا فيما سبق أن ابن حزم عني بالتأليف عناية خاصة، وأكثر من الكتابة في الفقه، والعقيدة، والأصول، وهي مصنفات جليلة، فيها علم جم، وفهم عال ، رزقه الله ذهناً سيالاً، وحافضة باقعة في الحفظ والفهم، حتى أنه حينما أُحرقت كتبه صنفها من حفظه رحمه الله.حتى قال (فيليب حتي): أنه أحد الأثنين أو الثلاثة الذين يمثلون أخصب مؤلفي الإسلام، وأغزرهم مادة. وقال ابن حيان: كمل من مصنفاته وقر بعير. وقد نبغ رحمه الله في التأليف، كما نبغ في جمع العلم، والذي لا يتصور أنه نبغ ايضاً في النسخ لمؤلفاته (انظر الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٨: ٢٠١).

وتالياً أسماء مصنفات ابن حزم المخطوطة والمطبوعة:

١. الإيصال إلى فهم كتاب الخصال خمسة عشر ألف ورقة.

٢. الخصال الحافظ لجمل شرائع الإسلام.

٣. المحلى بالآثار وهوشرح لكتاب المجلى.

٤. المجلى.

٥. حجة الوداع.

٦. قسمة الخمس في الرد على إسماعيل القاضي.

٧. الآثار التي ظاهرها التعارض ونفي التناقض عنها[١].

٨. الجامع في صحيح الحديث.

٩. التلخيص والتخليص في المسائل النضرية.

١٠. ما انفرد به مالك وأبو حنيفة والشافعي.

١١. مختصر الموضح.

١٢. اختلاف الفقهاء الخمسة مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وداود.

١٣. التصفح في الفقه.

١٤. التبين في علم المصطفى أعيان المنافقين.

---

١. يا ليتني أجد نسخةً من هذه المخطوطة لهونت عليَّ كثيراً مما عانيته أثناء تأليفي لموسوعتي في الأحاديث التي ظاهرها التعارض. وهناك نسخة ناقصة أشار اليها بعض من كتب عن مؤلفات ابن حزم وقيل أنها نسخة ناقصة للمجلد الأول أسأل الله أن أعثر عليها، ولقد صنفت كتاباً وأسميته (البيان في رفع ظاهر التعارض بين السنة والقرآن) في أربع مجلدات، مما يدلك على أنني ألتقي وشيخي بالفكر والتفكير، رحمك الله أبا محمد وأسكنك فردوسه الأعلى.

١٥. الإملاء في شرح الموطأ.

١٦. الإملاء في قواعد الاملاء.

١٧. در القواعد في فقه الظاهرية.

١٨. الإجماع.

١٩. الفرائض.

٢٠. الإحكام لأصول الأحكام وهي أصول مذهبنا الظاهرية.

٢١. الفِصَل في الملل والنحل، وكان معظمه في الرد على اليهود والنصارى، والباقي في بيان ملل الإسلام[1].

٢٢. اليقين في نقص تمويه المتعذرين وسائر المشركين.

٢٣. الرد على إبن زكريا الرازي.

٢٤. الترشيد في الرد على كتاب الفريد لابن الراوندي لاعتراضه على النصراني.

٢٥. الرد على من كفر من المتؤولين من المسلمين.

٢٦. مختصر علل الحديث.

٢٧. التقريب لحد المنطق بالألفاظ العامية.

---

١. الفِصل بكسر الفاء هكذا ضبطتها على لسان أستاذي وشيخي الآخذ بيدي من عثرات تفكيري أبي أسامة شعيب بن محرم الأرنؤوط العلامة الفهامة بقية المحدثين وأستاذ المتأخرين.

٢٨. الاستجلاب.

٢٩. نسب البربر.

٣٠. نقطة العروس.

٣١. مراقبة أحوال الإمام.

٣٢. من ترك الصلاة عمداً.

٣٣. رسالة المعارضة.

٣٤. قصر الصلاة.

٣٥. رسالة التوكيد.

٣٦. ما وقع ما بين الظاهرية وأصحاب القياس.

٣٧. فضائل الأندلس.

٣٨. العتاد على أبي مروان الخولاني.

٣٩. رسالة في معنى الفقه والزهد.

٤٠. مراتب العلماء وتواليفهم.

٤١. التلخيص في أعمال العباد.

٤٢. الإظهار لما شنع به على الظاهرية.

٤٢. زجل الغاوي.

٤٤. النبذ الكافية.

٤٥. النكت الموجزة في نفي الرأي والقياس والتعليل والتقليد.

٤٦. الرسالة اللازمة لأولي الأمر.

٤٧. مختصر الملل والنحل.

٤٨. الدرة فيمايلزم الإنسان وطبع باسم الدرة فيما يجب اعتقاده

٤٩. النصائح المنجية.

٥٠. مسألة الإيمان.

٥١. مراتب العلوم.

٥٢. رسالة في الوعد والوعيد.

٥٣. بيان غلط عثمان بن سعيد الأعور في المسند والمرسل.

٥٤. ترتيب سؤلات الدرامي لابن معين.

٥٥. عدِد ما لكلِ صاحب في مسند بقي.

٥٦. تسمية شيوخ مالك.

٥٧. السيرة والأخلاق.

٥٨. بيان الفصاحة والبلاغة.

٥٩. الحد والرسم.

٦٠. رسالة جعل السواد لون أولا.

٦١. تسمية الشعراء الوافدين على ابن أبي عامر.

٦٢. شيء في العروض.

٦٣. رسالة في الظاء والضاض.

٦٤. الرد على أناجيل النصارى[1].

بداية ونشأة المذهب الظاهري:

اعتبر النقاد المذهب الظاهري مستقلاً بطبيعته عن بقية المذاهب الاسلامية، فهو مذهب اشتهر عنه اعتماده على الكتاب والسنة والإجماع والدليل، وينفي القياس، ويستخدم الاستصحاب كدليلٍ، وأن جميع الأشياء أصلها الاستصحاب (أي الحل)، ومعناه بقاء الشيء على ما كان حتى يأتي غيره كما سأشرحه في بابه، وكان ينفي الرأي وباقي المصادر، (خلافاً) للجمهور من علماء المسلمين، وكانت بداية ظهوره في القرن الثاني على يد المؤسس داود بن علي بن خلف الأصفهاني، فكان في بداية حياته شافعي المذهب وبه تخرج، وعلى أيادي[2] تلامذة الشافعي تخرج، ثم انطلق بحثاً وراء علماء الحديث ليسمع منهم، ولقد كان صاحب حصافة ورجاحة

---

١. (سير أعلام النبلاء) (١٨: ١٩٦) و(فيات الأعيان) (٣: ٣٦٢) (مجموع رسائل ابن حزم) (١: ٨ – ١٥) (بروكلمان) (١: ٦٩٥) (كشف الطعون) (٢: ٣٩٤) (معجم الأدباء) (١٢: ٢٣٨).

٢. يجوز فيها أيادي. وأيد، والمفرد منها يد، انظر (المحكم) و(المحيط الأعظم) ابن سيده (٢ :٢٧١) و(الكتاب) لسيبويه (١ :٣٦٩).

في العقل، ورعاً مؤمناً لا يهاب في إعلان مذهبه والرد على مخالفيه، ولقد كان لا يخشى في الله لومة لائم كما جاء ذلك (مصرحاً) فيه عند الخطيب في تاريخ بغداد ٨/ ٣٧٧ قال: أخبرنا محمد بن الحافظ النيسابوري قال: قرأت بخط أبي عمروالمستملي، سمعت داود بن علي الأصفهاني يرد على إسحاق يعني ابن راهوية وما رأيت أحد قبله ولا بعده يرد عليه هيبة له. كان داود في البداية فقيهاً شافعياً، أخذ وتتلمذ على تلاميذ الشافعي مع كثير ممن تلقوا علم الحديث على أصحاب الشافعي وفقههم، ولكن ما لبث إلا النزر القليل حتى انسلخ من المذهب الشافعي غير عائب عليه، وقال قولته المشهورة: (إن المصادر الشرعية هي النصوص فقط، فلا علم في الإسلام إلا من النص) وينقل لنا الخطيب في تاريخه ٨/ ٣٧٠ قيل لداود: كيف تُبطِلُ القياس وقد أخذ به الشافعي ؟ فقال: أخذت أدلة الشافعي في إبطال الاستحسان فوجدتها تبطل القياس. لذلك أقول: إن من الخطأ بمكان القول بأن ابن حزم هو أول من رد القياس، فهذا خطأ فاحش، بل حتى إن داود نفسه مسبوق بهذا من الصحابة ومن التابعين[1].

عن أبي هريرة: قال لابن عباس اذا جاءك الحديث عن رسول الله ﷺ فلا تضرب له الأمثال[2]. وفي صحيح مسلم من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: **(أحب الكلام إلى الله عز وجل أربع وفيه**

---

١. انظر غير مأمور، رسالتنا في الأصول ص (٥٣) ففيها مبحث شاف حول القياس.

٢. صحيح: أخرجه ابن ماجة (٤٨٥) وعبد الرزاق في (المصنف) (٦٧٣) والطحاوي في (شرح المعاني) (١: ٦٣) وفي رواية: إذا حدثتك بالحديث.

لا تسمين غلامك يساراً ولا رباحاً ولا نجيحاً ولا أفلح فانك تقول أثم هوفيقال إنما هي أربع فلا تزيد علي). فهذا تخصيص للرواية والحكم بها، ونفي الزيادة عليهاروابة وحكماً، بإعطاء حكم لمفلح بالحرمة. قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: إنكم إن عملتم في دينكم بالقياس، أحللتم كثيراً مما حرم عليكم، وحرمتم كثيراً مما أحل لكم. وانظر إلى قول الحسن البصري رحمه الله حينما قال: أول ما احدث القياس إبليس، قال له ربه اسجد لآدم قال: أنا خير منه خلقته من طين وخلقتني من نار. واضرابه كثير ولقد فصلت القول في رسالتنا المشار إليها في الحاشية.

أركان المذهب الظاهري:

المذهب الظاهري كغيره من المذاهب الاسلامية اعتمد على أصلين مهمين، لا يجوز ولا يسع لأي كان الخروج عنهما، ألا وهما: الكتاب والسنة، فكان اعتماده أولاً على الكتاب والسنة والإجماع والدليل، وأكثر المذهب الظاهري من الاستصحاب وهو عندنا معتبر. وأول من قال بالظاهر أي أن الأحكام الشرعية تؤخذ على ظاهرها ولا يُتكَلّف لها غير ذلك (ابن حزم) قال البغدادي في التاريخ ٨/ ٣٧٤: أنه (يعني ابن حزم) أول من انتحل القول بالظاهر ونفي القياس في الأحكام قولاً وعملاً، واضطر إليه فعلاً وسماه دليلاً!! قلت: أما أن ابن حزم احتاج القياس وسماه دليلاً فخطأ وقع فيه كل من ظن هذا الظن، والحق أن الدليل هو من النص، كما سأبينه في باب الدليل عند ابن حزم. وكما يقول داود: إن القول بالقياس تشريعٌ عقلي، والدين والسنة إلهي ولوكان الدين بالعقل، لجرت أحكامه على خلاف ما أتى به الكتاب والسنة. فوجب أن نتقيد بظاهرهما ولا نبيح القياس إلا إذا ورد نص بتحريم أوتحليل، وبّين فيه علته. يقول ابن حزم في الأحكام ٧: ٥٣: أما إذا لم ينص على العلة، فليس للمجتهد أن يقول بها من عنده ثم يقيس عليها، فالله يقول: ﴿ **وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ** ﴾[الشورى:١٠] ولم يقل سبحانه فردوه إلى الرأي والقياس. لقد بدأ المذهب الظاهري بثوابت قطعية لا إشكال ولا مرية فيها، بل جميع النصوص في المذهب الظاهري واضحة وضوح الشمس، لأنهم استبعدوا ما يسمى بباطن النصوص.

أما تعليل النصوص في المذهب الظاهري، فردها ابن حزم كما مر معنا وهوالحق الذي يجب أن يصار إليه. لقد حصر الظاهرية جميع المدارك في النصوص المستوحاة من الكتاب والسنة، لذلك وصف الإمام ابن تيمية المذهب الظاهري ومؤسسه كما في (الفتاوى) ٤/ ١٨-٢٠ قال: وبمثل هذا صار يذمه من يذمه من الفقهاء والمتكلمين وعلماء الحديث، باتباعه لظاهر لا باطن له، كما نفى المعاني في الأمر والنهي والاشتقاق، وكما نفى خرق العادات. ويقول المؤرخ ابن خلدون في (المقدمة) ٤٤٦: الظاهرية جعلوا المدارك كلها منحصرة في النصوص والإجماع: وردوا القياس الجلي والعلة المنصوصة إلى النص، لأن النص على العلة نص على الحكم في جميع محالها. ويصف لنا الإمام ابن حزم أصوله في بناء صرح المذهب الظاهري فيقول كما في (الأحكام) ١/ ٦٨ – ٦٩: (لا سبيل إلى معرفة شيء من أحكام الديانة إلا من القرآن والسنة والاجماع والدليل، وهي كلها راجعة إلى النص. وكان داود الأصبهاني رحمه الله يستخدم هذه الأصول وبث في بعض كتبه نتفاً من هذه الأقوال.

لكن فقه داود وعلمه وكتبه لم يصلنا منها شيء مؤصلاً ممكن الإعتماد عليه في تكوين المذهب على نحو ما فعل ابن حزم، بل كانت مجرد كلمات نُقِلْت عن داود، وإن قيل: إن ابن حزم حصل من مكتبة (اشبيلية) على نسخة من كتاب داوود وقرأه وأصَّل عليه وأنا استبعد ذلك لأمور منها:

١. أن داود نفسه ليس له رواية إلا النزر الشديد جداً، لإعراض كثير من المحدثين عن فقهه وعلمه وحديثه، لأنه مخالف للجمهور في

نفي القياس والقول بالظاهر مما يتيح الإعتناء بكلامه، وبمؤلفاته كإعتناء الحنابلة بمسند شيخهم والشافعية برسالة إمامهم والمالكية، بموطئهم والأحناف بعلم إمامهم.

٢. قوله بخلق القرآن مما جعل التلاميذ يعزفون عن علمه، وجلّ الشيوخ ترفض فقهه وتحذر من الإستماع لكلامه وضرورة الإبتعاد عنه كونه ممن يثيرون الشبهات، روى الخطيب البغدادي في (تاريخه) ٨/ ٣٧٤، حدثنا أبوعبد الله الوراق قال: كنت عند داود يوماً في دهليزه مع جماعة من القرباء، فسئل عن القرآن فقال القرآن الذي قال الله تعالى: ﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة:٧٩] وقال: ﴿ فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ ﴾ [الواقعة:٧٨]غير مخلوق، أما الذي بين أظهرنا يمسه الحائض والجنب فهو مخلوق.

والذي جعل المذهب الظاهري ينتشر في المغرب لمحة، ويخبو لمحات، إسهام كثير من المحدثين في نشأته، كون كثير من المحدثين اختصروا على رواية الحديث، بل تعداه إلى عدم الخوض بمعنى النص والاكتفاء بظاهره، فساهموا في إنشاء فكرة المذهب الظاهري كون المذهب لا يقبل إلا الكتاب والسنة والقول بظاهرهما، ومن هؤلاء العلماء داوود، وابن حزم وابنه أبو رافع رأس الظاهرية بعد والده، والشوكاني[١] وابن أبي عاصم، والحميدي،

---

١. انظر غير مأمور كتاب (أدب الطلب) للشوكاني ص ١٤٥ حيث رفض الإمام الإجماع والقياس وانظر كتابنا (نسف الركام المتبقي عن مصادر التلقي) ص ٩٦.

وغيرهم، ساهموا في نشر المذهب وإعلاء شأنه، ومن المعلوم أن المحدثين مهدوا لفكرة الظاهرية، كونهم رفضوا في بعض كتبهم القول بالقياس كالإمام أحمد - حينما أخذ بضعيف الحديث على القياس والرأي - وكبقي ابن مخلد حينما تأثر بعلماء الشرق فأخذ بنشر المذهب بالشرق كله. وكان من جملة الأسباب التي جعلت المذهب يخبو في المشرق، دخول ابن أبي معلى فنشر المذهب الحنبلي في القرنين الثالث والرابع، ناهيك عن تآمر بعض العلماء والسلاطين عليهم، وحرق كتبهم (كالمعتضد) الذي جزاه الله عن طغيانه بسلب ملكه وولده المعتمد على يدي يوسف بن تاشفين، ونفيه إلى أغمات جنوب المغرب، في تلك الأرض الصحراوية.

ولقد ظل المذهب الظاهري مثار سخط السلاطين، ونقمتهم عليه وتسفيه آراءهم، بل تعداه إلى قتلهم وتشريدهم، وحتى أن أعطيات السلاطين كانت للمذاهب الأربعة ويستثنى منها الظاهرية.

بل حتى أن المذاهب الثلاثة المخالفة للمالكية كانت تعامل معاملة النِّحل الخارجة عن السنة، لأن السلطات كانت تمتد شرعيتها من أتباع مالك، وخوفاً من العامة الذين كانوا يسيرون خلف علماء السوء والضلال والقبح وسوء المآل، فقد صور هؤلاء رأي داوود وابن حزم كرأي اليهودية والنصرانية، فكانت السلطات لا تحرك ساكنا إتجاه الظلم على الظاهرية خوفاً من زمرة الكراسي الطرية التي كان أصحابها يتمترسون خلفها، فكانت مناصب الدولة تقتصر على الأربعة مذاهب من فقهاء، وخطباء، وعلماء، وقضاة، وأصحاب مدارس، فحرمت الظاهرية من الحماية.

وأما دور العلماء فكان كبيراً وحقيراً حينما وظفوا كل طاقاتهم لنسف هذا المذهب، وما أجمل ما قاله الإمام ابن حزم في شأن هؤلاء الهلكى فقال: (فتواهم معدة وأقلامهم مشرعة يدعمون بها الطغاة خوفاً، ويبررون لهم المظالم طمعاً، ويسبحون بحمد الحاكم ملقاً، ويشغلون بدعوة الناس عن الجاد من أمور الدنيا بغير العاجل من شؤون الآخرة).

كانت تلك مُعوّقات وقفت سداً في وجه انتشار المذهب الظاهري، وبالتالي جعلته مذهباً شريداً قبيحاً دخيلاً على الدين، غير مرغوب فيه، بينما أصحاب المدارس الفكرية الأخرى كالمدارس الفلسفية، كانت مطمئنة نائمة هانئة بتلك السقطات الشنيعة، مثل المدارس الباطنية التي كان الهدف من إنشائها القضاء على الإسلام في المشرق والمغرب، وكانت هذه المدارس تحظى برعاية السلطات، فكانت تغدق عليها من الخيرات الحسان من غير كيل ولا ميزان، حتى أن أكابرهم كانوا يسوسون الدولة من الضيع والبساتين.

أركان ابن حزم الفقهية:

كان ابن حزم له نزعة حادة، ولسان سليط على كل من زاد على الكتاب والسنة، أو الذي كان يفتي بغير دليل، وكان يحرِّم التقليد فيقول: التقليد حرام ولا يحل لأحد أن يأخذ بقول أحد من غير برهان، فكانت أصول ابن حزم مبنية على ما يلي:

١. كتاب الله، الالتزام بالنص القرآني كما جاء على ظاهره دون محيد، بحكم دلالة اللغة على مراد النص.

٢. السنة الشريفة، الالتزام بنصوصها لا فرق بين آحادها ومتواترها إن صح سندها على ظاهره بحكم دلالة اللغة على مراد النص.

٣. الإجماع، اعتراف ابن حزم بإجماع الصحابة فقط والإجماع عنده على دليل.

٤. المساواة بين أصحاب رسول الله ﷺ صغيرهم وكبيرهم في أخذ الفتوى، إذا أتفقوا، أما إذا اختلفوا فليس قولهم حجة على بعضهم، فكيف يكون حجة على غيرهم.

٥. الدليل، والدليل عند ابن حزم مأخوذ من النص وهو سبعة أقسام: من النص النقلي، مقدمتان تنتج نتيجة (القياس المنطقي) و(شرط بصفة) و(المتلائمان أي الأسماء المترادفة) و(أقسام تبطل كلها إلا قسماً واحداً) و(السبر والتقسيم) و(القضايا المتدرجة) و(عكس القضايا) و (الإنطواء في القضايا).

٦. الاستصحاب (وهو بقاء الشيء على ما كان حتى يأتي دليل البطلان).

٧. رفض التعليل لشريعة الله عز وجل وأن الأحكام صرف تعبد.

٨. رفض التقليد.

٩. لا حجة في الأكثرية، فإذا خالف عالم جماعة فلا حجة في الكثرة.

ولذلك رد ابن حزم ما يلي:

١. القول بالرأي.

٢. القياس.

٣. الاستحسان.

٤. التحليل والنقد وذلك بدعوى أنها لا تتفق ومعايير الشريعة المحمدية ومعايير العقلانية التي كتبها ابن حزم.

الإجماع عند ابن حزم:

قال أبو محمد: (اتفقنا نحن وجميع أهل الإسلام جِنّهم وإنهم في كل زمان، إجماعاً صحيحاً متيقناً على أن القرآن الذي أنزله الله على محمد ﷺ وكل ما قاله محمد ﷺ فإنه حق لازم لكل أحد، وإنه دين الإسلام، ثم اختلفوا في الطريق المؤدية إلى رسول الله ﷺ، فاعلموا رحمكم الله أن من اتبع نص القرآن وما أُسند من طريق الثقات إلى الرسول ﷺ فقد اتبع الإجماع يقيناً، وأن من حاد عن شيء من ذلك فلم يتبع الإجماع، وكذلك إجماع أهل الإسلام كلهم إنسهم وجِنهم في كل زمان وكل مكان، على أن السنة واجب اتباعها، وأنها ما سنه رسول الله ﷺ، وكذلك اتفقوا على وجوب لزوم الجماعة، فاعلموا رحمكم الله أن من اتبع ما صح برواية الثقات مسنداً إلى رسول الله ﷺ فقد اتبع السنة يقيناً، ولزوم الجماعة وهم الصحابة رضي الله عنهم والتابعون لهم بإحسان ومن أتى من بعدهم من الأئمة، وأن من اتبع

أحداً دون رسول الله ﷺ فلم يتبع السنة ولا الجماعة، وأنه كاذب في ادعائه السنة والجماعة، فنحن معشر المتبعين للحديث، المعتمدين عليه، أهل السنة والجماعة حقاً بالبرهان الضروري وأننا أهل الإجماع كذلك).

مناقشة المؤلف لابن حزم في حد الإجماع:

قلت: وهذا الكلام لا يبين عند ابن حزم حد الإجماع، بل إنه كل الإسلام، من صلوات، وزكوات، وحج، وصيام، وهو عين كلام الشافعي رحمه الله في كتابه (الأم) فقال في الجزء ٧/ ١٢٨ حينما سأله المعارض فهل من إجماع ؟ فقال: قلت: نعم، نحمد الله كثيراً في جملة الفرائض التي لا يسع جهلها، فذلك الإجماع هو الذي لو قلت أجمع الناس لم تجد حولك أحداً يعرف شيئاً يقول لك ليس هذا بإجماع، فهذه الطريق التي يصدق بها من إدعى الإجماع فيها.

كيف يفسر ابن حزم الإجماع:

قال ابن حزم في (الأحكام) ٤/ ١٤٩: ونحن إن شاء الله مبينون كيفية الإجماع بياناً ظاهراً يشهد له الحس والضرورة وبالله تعالى التوفيق، إن الإجماع الذي هو الإجماع المتيقن ولا إجماع غيره لا يصح تفسيره ولا ادعاؤه بالدعوى، لكن ينقسم قسمين: أحدهما كل ما لا يشك فيه أحد من أهل الإسلام في أن من لم يقل به ليس مسلماً، كشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً

رسـول الله، وكوجـوب الـصلوات الخمـس، وكـصوم شـهر رمـضان، وكتحريم الميتة، والدم، ولحم الخنزير، والإقرار بالقرآن وجملة الزكـاة، فهـذه أمور من بلغته فلم يقربها فليس مسلماً، فإن ذلك كذلك، فكـل مـن قـال بهـا فهو مسلم فقد صح أنها إجماع من جميع أهل الإسلام.

والقسم الثاني: شيء شـهده جميـع الـصحابة رضي الله عـنهم، مـن فِعـلِ رسول الله أو يتيقن أنه عرفه كل من غاب عنه عليه السلام، كفعلـه في خيـبر إذ أعطاها يهود بنصف ما يخرج منها من زرع أو تمر، يخرجهم المـسلمون إذا شاؤوا فهذه لا شـك عنـد كـل أحـد في أنـه لم يبـق مـسلم في المدينـة إلا شـهد الأمر، أو وصل إليه، يقع في ذلك الجماعة من النـساء والـصبيان والـضعفاء، ولم يبق بمكة والبلاد النائية مسلم إلا عرفه وسَرَّ به، على أن هـذا القـسم مـن الإجمـاع قـد خالفـه قـوم بعـد عـصر الـصحابة رضي الله عـنهم وهمـاً مـنهم وقـصداً إلى الخير وخطأ باجتهـادهم، فهـذان قـسمان للإجمـاع ولا سـبيل أن يكون الإجماع خارجاً عنهما، ولا أن يعرف إجماع بغير نقـل صـحيح إلـيهما، ولا يمكن أحداً إنكارهما وما عداهما فدعوة كاذبة.

ما هو الإجماع المعتبر عند ابن حزم:

قـال ابـن حـزم في (الأحكـام) ٤/ ١٤٧: قـال أبـو سـليمان وكثـيرٌ مـن أصحابنا: لا إجماع إلا إجماع الصحابة رضي الله عنهم، واحتج في ذلك بأنهم شهدوا التوقيف من رسول الله ﷺ، وقد صح أنـه لا إجمـاع إلا عـن توقيـف،

وأيضاً فإنهم رضي الله عنهم كانوا جميع المؤمنين لا مؤمن من الناس سواهم، ومن هذه صفته فإجماعهم هو إجماع المؤمنين وهو الإجماع المقطوع به، وأما كل عصر بعدهم فإنما بعض المؤمنين لا كلهم، وليس إجماع بعض المؤمنين إجماعاً، إنما الإجماع إجماع جميعهم. ونرى أن ابن حزم يقول بإجماع الصحابة فقط.

والآن نبين ما قاله ابن حزم عن الدليل وأنه ليس قياساً:

في الدليل:

قال أبومحمد: ظن قوم بجهلهم أن قولنا بالدليل خروج منا عن النص والإجماع، وظن آخرون أن القياس والدليل واحد، فأخطئوا في ظنهم أفحش خطأ ؛ ونحن إن شاء الله عز وجل نبين الدليل الذي نقول به بياناً يرفع الإشكال جملة فنقول وبالله التوفيق.

الدليل مأخوذ من النص ومن الإجماع:

فأما الدليل المأخوذ من الإجماع فهو ينقسم أربعة أقسام، كلها أنواع من أنواع الإجماع، وداخلة تحت الإجماع، وغير خارجة عنه، وهي استصحاب الحال، وأقل مقيل، وإجماعهم على ترك قولة ما، وإجماعهم على أن حكم المسلمين سواء، وإن اختلفوا في حكم كل واحدة منها، وهذه الوجوه قد بيناها كلها في كلامنا في الإجماع فاغنى عن ترددها. وبالله تعالى التوفيق.

وأما الدليل المأخوذ من النص، فهو ينقسم أقساماً سبعة كلها واقع تحت النص: أحدهما: مقدمتان تنتج نتيجة ليست منصوصة في إحداهما، كقوله عليه السلام: (**كل مسكر خمر وكل خمر حرام**) النتيجة: كل مسكر حرام، فهاتان المقدمتان دليل برهاني على أن كل مسكر حرام. وثانيها: شرط معلق بصفة فحيث وجد فواجب ما علق بذلك الشرط، مثل قوله تعالى: ﴿**إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ**﴾ [الأنفال:٣٨] فقد صح بهذا أن من انتهى غفر له. وثالثها لفظ يفهم منه معنى فيؤدي بلفظ آخر، وهذا نوع تسميه أهل الاهتبال[١] بحدود الكلام (المتلائمات)، مثل قوله تعالى: ﴿**إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ**﴾ [التوبة:١١٤] فقد فهم من هذا فهماً ضرورياً أنه ليس بسفيه، وهذا هو معنى واحد يعبر عنه بألفاظ شتى، كقولك: الضيغم والأسد والليث والضرغام وعنبسة، فهذه كلها أسماء معناها واحد وهو الأسد، ورابعها: أقسام تبطل كلها إلا واحداً فيصح ذلك الواحد مثل أن يكون هذا الشيء إما حرام فله حكم كذا، وإما فرض فله حكم كذا، وإما مباح فله حكم كذا، فليس فرضاً ولا حراماً فهو مباح له حكم كذا، أو يكون قوله يقتضي أقساماً كلها فاسد فهو قول فاسد. وخامسها: قضايا واردة مدرجة، فيقتضي ذلك أن الدرجة العليا فوق التالية لها بعدها، وإن كان لم ينص على أنها فوق التالية، مثل قولك: أبو بكر أفضل من عمر،

---

١. الاهتبال: هو الإحتيال والإستعداد. وقيل هو الذي يحسن القيام على الشيء، ويستعمل في المدح والإعجاب وأراد بن حزم بقوله: أهل العلم والصواب. انظر (لسان العرب) (١١: ٦٨٥) وانظر (تاج العروس) (١: ٧٥٨٣).

وعمر أفضل من عثمان، فأبو بكر بلا شك أفضل من عثمان. وسادسها: أن تقول: كل مسكر حرام، فقد صح بهذا أن بعض المحرمات مسكر، وهذا هو الذي تسميه أهل الاهتبال بحدود الكلام (عكس القضايا) وذلك أن الكلية الموجبة تنعكس جزئية أبداً. وسابعها: لفظ ينطوي فيه معان جمة، مثل قولك: زيد يكتب، فقد صح من هذا اللفظ أنه حي، وأنه ذو جارحة سليمة يكتب بها، وأنه ذوالات يصرفها، ومثل قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنبياء:٣٥] فصح من ذلك أن زيداً يموت وأن هنداً تموت وأن عمراً يموت، وهكذا كل ذي نفس، وإن لم يذكر نص إسمه.

فهذه هي الأدلة التي نستعملها، وهي معاني النصوص ومفهومها، وهي كلها واقعة تحت النص وغير خارجة عنه أصلاً، وقد بيناها وأ معنا الكلام عليها في كتابنا الموسوم بكتاب التقريب، واقتصرنا ههنا على هذا المقدار من ذكرها فقط. وجميع هذه الأنواع كلها لا تخرج من أحد قسمين: إما تفصيل لجملة، وإما عبارة عن معنى واحد بألفاظ شتى، كلغة يعبر عنها بلغة أخرى.

وأما ما أدرك بالحس فقد جاء النص بقبوله بقوله عز وجل: ﴿أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ﴾ [الأعراف:١٩٥] وسائر النصوص المستشهد فيها بالحواس والعقل، مع أن الحواس والعقل أصل لكل شيء، وبهما عرفنا صحة القرآن والربوبية والنبوات فلم نحتج في إثباتها بالنص، لأنه لولا النص لم يصح ما يدرك بالعقل والحواس، لكن حسماً لشغب أهل الضعف العاكسين للإستدلال، القائلين: لا نأخذ إلا ما في النصوص، وقد مضى

الكلام في هذا في (باب إثبات حجة العقل) من كتابنا هذا. وبالله تعالى التوفيق.

والاستدلال هوغير الدليل، لأنه قد يستدل من لا يقع على الدليل، وقد يوجد الاستدلال وهو طلب الدليل ممن لا يجد ما يطلب، وقد يرد الدليل مهاجمة على من لا يطلبه، إما بأن يطالعه في كتاب، أو يخبره به مخبر أو يثوب إلى ذهنه دفعة، فصح أن الاستدلال غير الدليل، وصح أن دليلنا غير خارج عن النص أو الإجماع أصلاً، وأنه إنما هو مفهوم اللفظ فقط والعلة لا تسمى دليلاً، والدليل لا يسمى علةً، فالعلة هي كل ما أوجب حكماً، لم يوجد قط أحدهما خالياً من الآخر، كتصعيد النار للرطوبات واستجلابها الناريات، فذلك من طبعها، وههنا خلط أصحاب القياس فسموا الدليل علة والعلة دليلاً، ففحش غلطهم، وسموا حكمهم في شيء لم ينص عليه بحكم قد نص عليه شيء آخر. دليلاً وهذا خطأ، بل هذا هو القياس الذي ننكره ونبطله، فمزجوا المعاني، وأوقعوا على الباطل اسم معنى صحيح، وعلى معنى صحيح، اسم معنى باطل، فمزجوا الأشياء، وخلطوا ما شاءوا، ولم يصفوا بعض المعاني من بعض فاختلط الأمر عليهم وتاهوا ما شاؤوا. والحمد لله على هدايته وتوفيقه وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. وبالله تعالى التوفيق والحول والقوة به عز وجل.

الاستصحاب عند ابن حزم:

وهو معتبر عند الإمام ابن حزم وهوحجة وأكثر منه في كتابه (المحلى).

قال رحمه الله في (الإحكام) جزء ٥ صفحة ٢: (إذا ورد النص من القرآن أوالسنة الثابتة في أمر ما على حكم ما، ثم أ دعى مدع أن ذلك الحكم قد انتقل أو بطل من أجل أنه انتقل ذلك الشيء المحكوم فيه عن بعض أحواله أو لتبدل زمانه أو لتبدل مكانه، فعلى مدعي انتقال الحكم من أجل ذلك أن يأتي ببرهان من نص قرآن أوسنة عن رسول الله ﷺ ثابتة على أن ذلك الحكم قد انتقل أو بطل، فان جاء به صح قوله، وإن لم يأت به فهو مبطل فيما ادعى من ذلك).

تعريف الاستصحاب عند علماء الأصول:

(قال الشوكاني في (إرشاد الفحول) ص ٢٠٨): الاستصحاب معناه أن ما ثبت في الزمن الماضي فالأصل بقائه في الزمن الحاضر والمستقبل، مأخوذ من المصاحبة، وهو بقاء ذلك الأمر ما لم يوجد ما يغيره.

(إبن القيم في (اعلام الموقعين) ١ ـ ٣٣٩).

الاستصحاب: استفعال من الصحبة، وهي استدامة إثبات ما كان ثابتاً أو نفي ما كان منفياً وهو ثلاثة أقسام:

١. استصحاب البراءة الأصلية.

٢. استصحاب الوصف الثابت للحكم الشرعي حتى يثبت خلافه.

٣. استصحاب حكم الإجماع في محل النزاع.

والحقيقة أن ابن حزم يقرر أن الاستصحاب دليل شرعي، وأكثر من استعماله وعنف على الفقهاء الذين ضيقوا هذا الدليل كما أسلفنا بنقل قوله. وقال رحمه الله مبيناً أن الاستصحاب أصل من أصول الشريعة كما في (الأحكام) ٥/ ٦: البرهان على ذلك يعني (الاستصحاب)، صحة النقل من كل كافر ومؤمن على أن رسول الله ﷺ أتانا بهذا الدين، وذكر أنه آخر الأنبياء وخاتم الرسل وأن دينه لازم لكل حي ولكل من يولد إلى يوم القيامة في جميع الأرض، فصح أنه لا معنى لتبدل الزمان، ولا تبدل المكان ولا لتغير الأحوال، وأن ما ثبت فهو ثابت أبدا في كل زمان وفي كل مكان، وعلى كل حال، حتى يأتي نص ينقله عن حكمه في زمان آخر، أو مكان آخر، أو حال أخرى، وكذلك إن جاء نص بوجوب حكم في زمان ما، أو في مكان أو في حال ما، وبين لنا ذلك في النص، وجب ألا يتعدى النص، فلا يلزم الحكم حينئذ في غير ذلك الزمان، ولا في غير ذلك المكان غير تلك الحال.

صفات الإمام عليّ ابن حزم:

١. الاستقامة والعفة:

ولا أكتب هنا صفاته الخَلقية، بل صفاته الخُلقية التي كانت ملازمة له طوال حياته من غير تفريط منه في حق من حقوق الله تعالى، فلقد كتب عن نفسه بخط يده وبقلمه، ولم يكتب عنه أحد تلك المحامد والخصل الطيبة فيزيد عليه وينقص منه، ﴿ بَلِ ٱلۡإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ بَصِيرَةٞ ﴾ [القيامة:١٤]. قال رحمه الله بعد ذكره للغيرة وحديث الغيرة من الإيمان[١]: فلم أزل باحثاً عن أخبارهن كاشفاً عن أسرارهن، وكن قد أَنسّن مني بكتمان، فكنَّ يُطلعنني على غوامض أمورهن، ولولا أن أكون منتبهاً على عورات يستعاذ بالله منها، لأوردت من تنبهن في السر ومكرهن فيه عجائب، وإني لأعرف هذا وأتقنه، ومع هذا يعلم الله وكفى بالله عليماً، أني بريء الساحة، سليم الأديم، صحيح البشرة، نقي الحجزة، وإني أقسم بالله أجل الاقسام، أني ما حللت مئزري على فرج حرام قط، ولا يحاسبني ربي بكبيرة الزنى مذ عقلت إلى يومي هذا، والله المحمود على ذلك والمشكور فيما مضى، والمستعصم فيما بقي.

---

١. ذكره ابن حزم في (طوق الحمامة) ١٢٥ وهو حديث ضعيف، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٨٠٩) والبيهقي في (الشعب) (١٠٧٩٧) و(السنن الكبرى) (١٠: ٣٢٥) والشهاب في (مسنده) (١: ١٢٣).

٢. طلبه العلم وإخلاصه فيه:

معلوم عن ابن حزم أنه كان من أسرة غنية غناء فاحشاً، فتربى في القصور وشاهق الدور، وأكل في أواني الخزف، وَطُبِخَ له في فاخر القدور، وتنعم بين أيدي النساء، وشب في حدائق وجنات غناء، وكان يقرأ على منابر من ذهب، وكان خبر مناظرته مع الباجي أكبر دليل فقال له الباجي يوماً: تعذرني فان أكثر مطالعاتي كانت على سرج الحراس، قال ابن حزم: وتعذرني أيضاً فإن أكثر مطالعتي كانت على منابر الذهب والفضة[١]. وقصد ابن حزم بذلك أن طلبه للعلم وهو غني يعني (تصحيحاً) لنيته وإخلاصه في طلب علمه، لأنه من المتعذر على الغني أن يطلب العلم من أجل المال، فلوكان فقيراً لقلنا لعله طلبه لدنيا ومال ورياسة وقال صاحب المعجم أراد أن الغني أضيع لطلب العلم من الفقير. يقول ابن حيان كما نقل ذلك صاحب (محاسن الذخيرة) ١/ ١٦٧: وكان يحمل علمه هذا (يعني ابن حزم) ويجادل من خالف فيه على استرسال في طباعه، ومذل في أسراره، واستناداً إلى العهد الذي أخذه الله على العلماء من عباده (ليبينونه للناس ولا يكتمونه)، فلم يك يلطف صدعه بما عنده بتعريض، ولا يزفه بتدريج، بل يصك به معارضه صك الجندل. ويقول رحمه الله في كتابه (الأخلاق والسير في مداواة النفوس) ٦٧/ ٦٨: وإن أعجبت بآرائك فتفكر في سقطاتك واحفظها ولا تنسها، وفي كل رأي قدرته صواباً فخرج بخلاف تقديرك،

١. (معجم الأدباء) (١٢: ٢٣٩).

وأصاب غيرك وأخطأت أنت، فانك إن فعلت ذلك، فأقل أحوالك أن يوازن سقوط رأيك بصوابه، فتخرج لا لك ولا عليك، والأغلب أن خطأك أكثر من صوابك، وهكذا كل أحد من الناس بعد النبيين صلوات الله عليهم، وإن أُعجبتَ بعملك فتفكر في معاصيك وفي تقصيرك وفي معاشك ووجوهه، فوالله لتجدن من ذلك ما يغلب على خيرك، ويعفي على حسناتك، فليظل همك حينئذ. وابدل من العجب تنقصاً لنفسك.

كان رحمه الله يتمتع بصراحة في الحق، لا يخشى لومة لائم، لا يسكت على الباطل، كيف لا وقد خالف أهل الأندلس قاطبة، حيث اعتقد صواب ما فعل، والمتتبع لأثره يجد ما قلت وأكثر بكثير، وصدق حين قال: (إن العاقل معذب في الدنيا) ولو طوّفت بصرك في (المحلى) لتجد أنك أمام رجل يقول الحق ويعمل به، ويذوذ عن شرع رب العالمين بحجج وبراهين.

محنة ابن حزم:

عاش ابن حزم حياة مليئة بالإحداث الجسيمة، والتقلبات الصعبة، من الوزارة إلى السجن، إلى النفي والتشريد، شأنه في ذلك شأن الأندلس من تقلابتها وتقلب حكامها.

وتنقسم محنة ابن حزم إلى قسمين:

القسم الأول: النفي فلقد نفي ابن حزم أول مرة عندما تولى محمد المهدي الخلافة سنة (٣٩٩)، فنفي هو وأهله من الزاهرة إلى بلاط مغيث.

القسم الثاني: فلقد سجن ابن حزم لأول مرة سنة (٤٠٤) عند خيران العامري صاحب المرية بوشاية ممن لم يتق الله بأنه من المتمردين عليه من أجل الأمويين واعتقل ابن حزم أشهراً ثم غُرِّب إلى حصن القصر.

وفاة ابن حزم:

على مدار أكثر من سبعين عاماً عاش ابن حزم منها ما يربوا على الستين عاماً يكتب ويناظر ويؤلف ويقارع، شاهد العز في بداية حياته ثم توالت المحن والمشاكل ضاقت به مجالس الفقهاء بالقيروان، وضاق به فقهاء الأندلس، فهام على وجهه من (ميورقه والمرية وقرطبة وطلبيرة). وآلى بني أمية، عانده الملوك، عانده الفقهاء، أقام صولجان الحق بعلمه وغزارة فقهه مناظراً لهما وعليهما، حمل الأمة عليهما، مما جعل الفقهاء يوشون به إلى السلطان، فأحرقوا كتبه، وبحرق الكتب احترق قلب ابن حزم خلفها، ولاحقوه في شتى بقاع العالم ولُوثَت سمعته وحُرم من نسخ ونشر تراثه فعاد إلى (منت لا شم) وقف آخر أيامه مع أولاده، وقضى آخر أيامه فيها وكان بلغ أكثر من سبعين سنة، هذا العجوز الفقيه في تلك السنوات الأخيرة من عمره يتكئ على باكورة الأيام الباقية من عمره، وهو يرى ما عبقره من فكره قد حُرِقَ أمام عينيه، فشمر عن ساعد الجد وصنف وكتب وهو في أواخر عمره، كان ابن حزم معطاءاً للإسلام وقافاً عند حدوده منهلاً واسعاً، يغترف منه طلبة العلم وطلبة الحق والعدل ما يريدون كان ابن حزم وسيبقى مناراً لكثير من التائهين في دهاليز الضلال.

عاش ابن حزم آخر أيامه مقهوراً من السلطان والدولة والناس، فهل جزاء من أفنى حياته للعلم والدليل أن يحيى طريداً ؟ لا عليك يا أبا محمد فما أتى أحد بمثل ما أتيت إلا عودى وأخرج، أوليس لك في رسولنا الأعظم ﷺ أسوة حسنة ألم يقل له ورقة إن قومك سيخرجونك فاستنكر النبي ﷺ واستهجن، أو مخرجي هم ؟ كيف يطرد ويطارد هذا الخير ؟ كيف يُحرم من أبسط حقوقه ألا وهو التعبير عن الرأي ؟ بقي ابن حزم في بلدة من بادية لبلبة وهي (منت لشيم) إلى عشية ليلة الأحد لليلتين بقيتا من شعبان سنة ستة وخمسين وأربعمائة فكان عمره إحدى وسبعين سنة وعشرة أشهر وتسع وعشرين يوماً[1].

مات الحبر العلامة وأودع علمه كله في كتبه فهي باقية ما بقيت الأرض منهلاً لطلبة العلم، ومعيناً لهم للشفاء من كل داء وأكبر داء أُلحق بجسم الأمة الاسلامية ألا وهو داء الجهل.

الكتب العلمية التي كتبت عن ابن حزم :

١. فلسفة ابن حزم الخُلقية رسالة ماجستير حامد أحمد دبابسة الجامعة الأردنية.

٢. المنطق عند ابن حزم رسالة ماجستير ناصر هاشم جامعة عين شمس.

٣. ابن حزم وجهوده في البحث التاريخي الدكتور عبد الحليم عويس.

---

١. (سير أعلام النبلاء) (١٨: ٢٢٢) و(البداية والنهاية) (١٢: ٩٢) و(فيات الأعيان) (٣: ٣٢٨) و(معجم الأدباء) (١٢: ٢٣٦) (تذكرة الحفاظ) (٣: ١١٥٤).

الفصل الثاني

عصر ابن حزم السياسي والعلمي والديني.

وفيه أبواب:

الباب الأول:

العصر السياسي:

كانت الأندلس في نهاية القرن الرابع تشهد أمناً، ورخاءً، وعزة، ومنعة لم تشهدها منذ فتحت على يد (موسى) و(عقبة) و (طارق) و(الداخل)، وكانت الدولة الأندلسية منيعة الحكم يوم أن كانت متحدة في الفكر والعقيدة والأهداف، فلما اختلفت أهدافها وعقيدتها تكسرت تلك الدولة آحاداً!! وتبعثرت هيبتهم وضاعت دولتهم ونُكِّست راياتهم وشردو شر تشريد، قال المقري في (نفح الطيب) ٢/ ٢٢٥، قال (قارلة) ملك الفرنجة عندما هاجم العرب بلاده ما معناه: (الرأي عندي ألا تعترضوهم في خرجتهم هذه فإنهم كالسيل يحمل من يصادره، وهم في إقبال أمرهم ولهم نيات تغني عن كثرة العدد، وقلوب تغني عن حصانة الدروع، ولكن أمهلوهم حتى تمتلئ أيديهم من الغنائم ويتخذوا المساكن، ويتنافسوا في الرياسة ويستعين بعضهم على بعض، فحينئذ تتمكنون منهم بأيسر أمر. قال: فكان والله كذلك بالفتنة التي طرأت بين الشاميين والبلديين والبربر والعرب والمضرية واليمانية، وصار بعض المسلمين يستعين على بعض بمن يجاورهم من الأعداء).

تلك صورة نقلها التاريخ لنا عمن يتنافس في الدنيا، تذهب ريحه ويفشل، وهذا ما حصل للعرب في الأندلس يوم خاف كل حاكم من الآخر، وكان كل حاكم ينادي بنفسه خليفة!!! فكثرت الصراعات، وبدل أن يوجهوا قواهم للخارج أخذوا يوجهونها إلى داخل الأندلس، مما أضعفهم أمام هجمات أهل اسبانيا وباقي ممالك أوروبا، فكانت معظم دور الأندلس كثيرة الفتن وكثيرة الإحن، فكانت القبائل العربية شديدة النزاع فيما بينها بحكم التركيبة السكانية من بربر وعرب، فكثرت الصراعات على الحكم بين أبناء بني أمية أنفسهم، فلقد كان للداخل رحمة الله عليه الفضل الكبير بضبط تلك البلاد باسم آل مروان، حتى غدت ولاية رائعة قوية لا تعلوها في تلك الحقبة والمكانة دولة أخرى، وبقيت كذلك حتى وفاة المنتصر بالله سنة ٣٦٦ وخلفه من بعده ابنه هشام المؤيد، وكان صغيراً دون الحلم، وزيادة على ذلك كان ضعيف العقل ليس له من الذكاء نصيب، فقامت بتربيته أمه (صبح)، ولكن النساء هن دائماً الأضعف شخصية ومنقادة بعواطفها وطبعها، فاستمالها محمد بن أبي عامر وأخذ الوصاية على الخليفة الصغير، وتولى حكومة عسكرية فرض فيها بدهائه وحنكة شخصيته، فقضى على خصومه وفتنهم، ومسح شخصية الخليفة إطلاقاً، فلم يبق له إلا الإسم، حتى أن الأسم شاركه فيه الحاجب إبن أبي عامر فوضع صورته على العملة، والدعاء له على المنابر بعد الدعاء للخليفة، ولقد عزز الوزارة برجال أشداء أفذاذ غير عرب، وتولى والد الإمام الوزارة

في تلك الحقبة[1].

وتوفي سنة ٣٩٢ وتولى بعده الحكم ابنه عبد الملك، ولم تدم طويلاً إذ مات سنة ٣٩٨، ثم تولى بعده أخوه عبد الرحمن فصار بفساد أخلاقه وجبروته أن قضى على آخر شيء للخليفة ألا وهو الوصاية له بالعهد من بعده، فهب الأمويون والمغربيون مطالبين بحق الخلافة لهم، وسادت الفتنة البلاد، انتهت بمقتله على أيدي جنوده سنة ٣٩٩ فهيأ بذلك عصر الدولة العامرية.

بعد خلع الدولة العامرية، بويع محمد ابن هشام أميراً للمؤمنين ولقب المهدي بالله، فغير سياسته فأدنى الأمويين وأقصى البرابرة ومنعهم من الاقتراب منه، وخلع سلاحهم حتى خلعوه سنة ٤٠٠، وبايعوا الناصر الملقب بالمستعين، واستعان السلطان المخلوع بملك (صقلية الإسباني) على قومه فاسترد ملكه، فخرج المستعين من قرطبة، وبدأت المواقع بين البربر ومعهم المستعين، والمهدي ومعه النصارى، فانهزم المهدي وقتل، ثم استتب الأمر لهشام المؤيد سنة ٤٠٣، ثم ما لبثت الفتن تخبو تارة وتنفجر تارة أخرى، فقتل هشام وأُعيد المستعين، وجاء ابن حمود وقتل المستعين، ثم جاء المرتضي فهزمه ابن حمود وجيوش البربر برئاسة (زاوي بن زيرى) الصنهاجي، ثم قتل المرتضي غيلة، ثم انتقلت السلطة من علي بن حمود ثم

١. (نفح الطيب) للمقريزي (١: ٣٧٤ – ٣٧٨ – ٤٠٠ – و(جذوة المقتبس) ٧٨.

القاسم ثم يحيى بن علي ثم القاسم بن حمود الذي كـان مولعـاً بـولادة[1]، الى أن ثار أهل قرطبة بالبربر وخلعوه سنة ٤١٤ وردوا الأمر لبني أمية[2].

---

١. ولادة بنت المستكفي بالله محمد بن عبد الرحمن، أديبة شـاعرة جزلـة القـول حسنة الـشعر، وكانت تخالط الـشعراء، فتنـت بـابن زيـدون وأخرجتـه عـن رصـانته فكتـب فيهـا الـشعر، وكتبت له الشعر، وعرّضت به توفيت سنة (٤٨٠) (الصلة) (١: ٢٢٧) و(خزانـة الأدب) (١: ٤١٠).

٢. (جذوة المقتبس) ١٨/ ٢٨ (الذخيرة) ١/ ٤٥٣.

الباب الثاني:

العصر الديني الذي عاش فيه ابن حزم:

لقد تأثرت الأندلس كما تأثرت شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام بالفرق الإسلامية المختلفة، ولم يكن نصيب الأندلس بأكثر من بلاد الشام والجزيرة في دخول تلك الحركات البلاد الاسلامية، ولم تكن تلك الحركات غريبة على المجتمع الاسلامي، بمعنى أوضح: أن هذه الفرق لم تكن وافدة من الفرس والرومان وهم على تلك الوثنيات والكفريات، بل جاءت من قلب الإسلام بعد الفتوحات الكثيرة ودخول الأمم والممالك تحت راية الإسلام، وأدخلت تلك النظريات على الإسلام وكان امتداد تلك الحركات بشيء من تراثها القديم الذي أبت نفوس أصحابه إخضاعه للإسلام، بل ظلت تلك الأفكار امتداداً للتراث والحضارة الغابرة لتلك الأمم، لكن المجتمع الأندلسي لم يكن فيه تلك الحركات الإسلامية الدينية، ولم يكن لتلك الحركات شدة تأثير على ذلك المجتمع بحيث وضع لها مؤلفات مستقلة، وأبحاث لتناقش فكرها، بل تعداه أن كثيراً من الأندلسيين كانوا يَرونَ حرمة علم الكلام والنجوم، وكان الاعتزال لا زال لم ينتعش في المجتمع الإسلامي الأندلسي، يقول المقري في (نفح الطيب) ٢/ ١٢٢ نقلاً عن ابن حزم في رسالته عن علماء الأندلس: أما علم الكلام فإن بلادنا وإن كانت لم تتجاذب فيه الخصوم، ولا اختلفت فيه النِحَل، فَقَلّ لذلك تصرفهم في هذا الباب، فهي على كل حال غير عرية عنهم، وقد كان فيهم قوم يذهبون إلى الاعتزال.

نظار على أصول ولهم فيه تواليف منهم: (خليل ابن إسحاق) و(يحيى ابن السمينة) و(الحاجب موسى ابن حدير) و (أخوه الوزير صاحب المظالم أحمد) وكان داعية إلى الاعتزال. وفائدة بحثنا هذا لأنه متعلق بشخص الإمام ابن حزم رحمه الله خاصة أنه ناقش في كتابه (الفصل بين الملل والنِحَل) جزء ٢ صفحة ١١١ نِحَل أهل الإسلام، ورد عليهم وناقش أصولهم، ورد أكثرها وبين ضلالهم فيها وفي أكثر المسائل، ولنطلع على تلك الحقبة الدينية التي شكلت منعطفاً تاريخياً في حياة ابن حزم.

لقد كان المسلمون في حياة الرسول الأعظم محمد عليه الصلاة والسلام نموذجاً للمجتمع المتكامل المتكافئ، فلما لحق عليه السلام بالرفيق الأعلى بدأ ت أقدم الفرق ظهوراً على الساحة الاسلامية، ألا وهي (الشيعة)، ولقد تأثرت الأندلس بالشيعة فكانت عاملاً بارزاً بازدياد المشاكل واثراء بؤر الصراع بين الحكومات المتعاقبة في قرطبة وغيرها، بين أنصار علي بن أبي طالب رضي الله عنه وبين أنصار معاوية رحمهما الله، والشيعة: إسم يطلق على كل من يتولى علياً وأهل بيته رضي الله عنهم[1] حتى صار هذا الإسم شعاراً لهم، وغلب عليهم، وهوخاص بهم، فان قيل هذا شيعي: عرف أنه منهم، وأصل الشيعة من المشايعة، وهي المطاوعة والمتابعة.

يقول (المفيد) وهومن أعلام الشيعة: التشيع في أصل اللغة هو الاتباع

١. (القاموس المحيط) (١: ٩٤٩) و(تاج العروس)(٥: ٤٠٥) و(مقدمة ابن خلدون) ٣٤٨

على وجه التدين والولاء للمتبوع على الاخلاص، قال الله عز وجل: ﴿فَٱسۡتَغَٰثَهُ ٱلَّذِي مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِي مِنۡ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص:١٥] ففرق بينهما في الولاية والعداوة، وجعل الموجب التشيع لأحدهما هو الولاء بصريح الذكر له في الكلام.

فأما إذا دخل فيه علامة التعريف، يعني بلفظ الشيعة: فهو على التخصيص لا (محالة لاتباع أمير المؤمنين صلوات الله عليه) على سبيل الولاء والاعتقاد بإمامته بعد الرسول ﷺ وآله، بلا فضل ونفي الإمامة عمن تقدمهم في مقام الخلافة، وجعله في الاعتقاد متبوعاً له غير تابع لأحد منهم على وجه الاقتداء، فعلم بهذا الاعتبار أن السمة بالتشيع علم على التعريف الذي ذكرناه.

لكن ابن حزم يعرفهم تعريفاً جامعاً مانعاً فيقول[1]: من وافق الشيعة في أن علياً رضي الله عنه أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ وأحقهم بالإمامة وولده من بعده فهو شيعي، وإن خالف فيما عدا ذلك مما اختلفوا فيه المسلمون، فإن خالفهم فيما ذكرنا فليس شيعياً. (قلت عماد): وتنقسم الشيعة إلى فرق.

أولها: وأضلها، وأفسقها، وأكفرها، وأشدها وألعنها، هي: الاثنا عشرية الإمامية، وهم غالبية الشيعة، وهم القائلون بعصمة الأئمة، ووجوب الأمامة، وأنها من أركان الدين، وأنها مصلحة للأمة، ويرون أن النبي ﷺ

١. (الفصل في الملل والأهواء والنحل) (٢: ١٣).

نص على تعين إقامة علي وأنهم يقولون بتحريف القرآن، وهم معتزلة في الصفات وقدرية، وهم القائلون بجواز نكاح المتعة، ويسبون الصحابة، وخصوصاً الشيخين ومعاوية وطلحة والزبير وعائشة وباقي الصحابة.

ثانيها: الشيعة الزيديه: وهم أقل الشيعة غلواً، فهم يرون شرعية خلافة الشيخين عدا الجارودية، ولم يكفروهما ويعلنوا البراء منهما وهم إلى الاعتزال أقرب، ويخالفون (الاثني عشرية) بوجوب النص والتعيين على الخليفة، بل على كل من اختير من أهل الحل والعقد صار إماماً واجب الطاعة، وهم يخالفون المعتزلة في المنزلة بين المنزلتين[1].

ثالثاً: الشيعة الإسماعيلية، وهي على خلاف مع (الاثني عشرية) بحيث تختم آخر أئمتها عند الإمام السابع وهو: إسماعيل بن جعفر الصادق ولذلك تسمى الشيعة السُبعية وذلك لأن إسماعيل الان الأكبر مات في حيات ابيه، ولأن الإمامه في نظرهم منصوصة على الأب فالابن فاختلفوا، فطائفة تقول: إن جعفراً نقل الإمامة إلى أخيه موسى، والسُبعية قالوا: إن النص لا يرجع القهقرى فختموا أئمتهم بالسابع فلا يجوز على رأيهم نقلها من أخ لأخ إلا في الحسن والحسين، وهؤلاء افترقوا فيما بينهم بعد إسماعيل، فقالوا لابنه، ثم اختلفوا في (محمد الملقب بالمكتوم) فقالوا برجعته بعد موته وهو

---

١. قالت المعتزلة: إن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر، بل هو في منزلة بين المنزلتين، ثم إن مات من غير توبة فهو مخلد في النار، وهدى الله أهل السنة إلى القول بأن صاحب الكبيرة مؤمن لكنه ناقص الإيمان، يعذب في النار على كبيرته ثم يدخل الجنة برحمة الله.

المهدي، وهم القرامطة وهؤلاء يسميهم الغزالي الباطنية في كتابه (فضائح الباطنية) لدعواهم أن لظواهر القرآن والأخبار بواطن تجري في الظواهر مجرى اللب من القشرة، وهؤلاء هم الغلاة وهم الذين نسبوا علياً إلى الألوهية فحرقهم عليٌّ وقتلهم. يقول ابن خلدون في المقدمة ٨٣٢: ومنهم طوائف يسمون الغلاة تجاوزوا حد العقل والإيمان في القول بألوهية هؤلاء الأئمة، إما على أنهم بشر إتصفوا بصفات الألوهية، أو أن الآله حل في ذاتهم البشرية ومنهم (الغلاة) يؤمنون بتناسخ الأرواح.

الخوارج:

وهم فرق، والخوارج اسم لحزب سياسي وفرقة دينية خرجت على علي بعدما طلبوا منه عدم الصلح مع معاوية لأنهم ظنوا أن الأشعث غدر بهم مع عمروابن العاص، فكان عروة ابن أدية أول شرارتهم قوله: لا حكم إلا لله[1].

ورأيهم: أن الفصل في خلافة النبي ﷺ لا يصح أن يوكل إلى بشر، بل ينبغي الاحتكام فيه إلى الحرب والكفاح وسفك الدماء، وأما أصولهم الذي تجمّع الخوارج عليها ما يلي:

١. إكفار علي وعثمان والحكمين عمروبن العاص وأبي موسى وأصحاب الجمل عائشة أم المؤمنين وطلحة والزبير وكل من رضي بتحكيم الحكمين.

١. (تاريخ الرسل والملوك) للطبري (١: ٣٨٨).

٢. تكفير مرتكب الكبيرة كفراً ناقلاً عن الملة إلى الخلود الأبدي.

٣. وجوب الخروج على الإمام الجائر، إذ جوزوأن تكون الإمامة خلافاً لأهل السنة في غير قريش، وهم جبرية مثل الحازمية، والشيبانية، والشعيبية، ومنهم فرق النجدات استحلوا قتل الأطفال وتكفير القعدة الذين لم ينصروا الخوارج.

الأزارقة:

ويرون أن عامة المسلمين ممن لا ينتحلون رأيهم (مشركون) وأن نتاجهم من الأطفال (مشركون) مثلهم.

الصفرية:

وهم مستحلون قتل الأطفال، وكفروا القعدة من الذين لم ينصروا الخوارج، وقالوا: إن مرتكب الكبيرة ليس مشركاً. والعجاردة منهم وهم على مثل النجدات إلا أنهم اختلفوا معهم بعدم تكفير القاعدين عن نصرة الخوارج، وهم أقرب الفرق من حيث العدل، وإن كانوا لا يستحلون دماء مخالفيهم في العلانية، وأن مخالفيهم من المسلمين ليسوا مشركين ولا مؤمنين ويسمونهم كفاراً (يعني كفر النعمة) لكنهم يبقوا من الخوارج وإن شطوا وإن اعتدلوا.

المعتزلة:

وهو اسم لأول مدرسة كلامية واسعة ظهرت في الإسلام، ومنشؤها نهاية المائة الأولى للهجرة وتجمعها أصول خمسة:

أ. التوحيد.

ب. العدل.

ج. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

د. المنزلة بين المنزلتين.

هـ. الوعد والوعيد.

١. فالتوحيد عندهم: هو نفي صفات الله تعالى والقدرة على كل شيء، وينكرون أقدمية العلم والكتاب.

٢. العدل: وهو تكذيب بالقدر وخلق أفعال العباد وإرادة الكائنات[1].

٣. المنزلة بين المنزلتين: وهو أن صاحب الكبيرة عندهم لا يسمى مؤمناً بوجه من الوجوه ولا كافراً بخلاف أهل السنة والجماعة.

٤. الوعد والوعيد: وهو أن صاحب الكبيرة من هذه الأمة مخلد في نار جهنم لا يخرج بشفاعة ولا غير ذلك، ظناً منهم أن الله لما وعد

---

١. من ذلك قولهم في العدل إن الله لا يخلق الشر ولا يقضي له لأنه لوخلق الشر وقضى به ثم يعذبهم على ذلك لكان ذلك منه جوراً وظلماً انظر شرح (العقيدة الطحاوية) (١: ٥٢٠).

صاحب الكبيرة العذاب لا يجوز له إخلاف وعده[1].

٥. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهوالخروج على الإمام وقتاله بالسيف.

الجبرية:

وهم ثاني الفرق ظهوراً بعد الشيعة وأصولهم الجامعة لهم:

١. القول بأن الإنسان مجبور على عمله ولا يخلق فعل نفسه ولا يختاره بل كل ذلك إلى الله. وهوخلاف قول أهل السنة والجماعة، وهو أن الإنسان يختار عمله ويوفقه الله فيه، ولكن اختياره لا يخرج عن اختيار الله، ولو كان الإنسان مجبوراً على عمله ما فائدة العقاب والحساب ؟ وما فائدة الجنة والنار ؟ وأهل السنة يقولون إن الله خالق الأفعال كلها والإنسان يكتسب هذه الأفعال.

٢. زعموا فناء الجنة والنار، وأن كلام الله حادث، وأن علم الله حادث، وعدم اتصاف الله بالحياة كونها مشابهة للمخلوقات.

هذه باختصار تلك الفرق وأسماؤها وقد كانت سائدة آنذاك في الأندلس، وإذ لم تكن على ظهور كبير جداً وبحيث تحظى برعاية الخلفاء كما

---

١. الوعد يطلق في الخير والشر، وقال بعضهم: لا يستعمل الوعد إلا في الوعد بالخير وأنه هو الذي لا يخلفه، وأما إن كان المتوعد به شراً فإنه وعيد وإيعاد، والصواب: أن ما وعد الله به الكفار لا يخلفه بحال، وما وعد به عصاة المسلمين فهو الذي يجوز ألا ينفذه. انظر (أضواء البيان) للشنقيطي (٥: ٢٨٠).

فعل المعتزلي المأمون والمعتصم بأن أدنوا الهالك (ابن أبي داود) وأقصوا إمام السنة (أحمد بن حنبل)، وكانوا يمتحنون العلماء بالقول بخلق القرآن، بل على العكس تماماً كانت تلك الفرق مخبوئة الضياء قليلاً، وإن كان بعض رجال الدولة قد اعتنق بعض أفكارها، لكن كان الظاهر على الأندلس الدين والورع، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. يقول المقري في (نفح الطيب) ١ / ٤٦٢ مبيناً حال قرطبة: (ومن محاسنها ظرف اللباس التظاهر بالدين، والمواظبة على الصلاة، وتعظيم أهلها لجامعها الأعظم، وكسر أواني الخمر حينما وقع عين أحد من أهلها عليها[١] وبقيت قرطبة بمنئى في المجال الديني عن الحركات المتطرفة من الحاد وزندقة، ومن الدعاوى غير السنية من خوارج وشيعة، وليس من الممكن القول أن الدين كان يحتل مكانة هامة لأن الدين كان الحياة بنفسها وبه ترتبط كل مظاهر الحياة الاجتماعية، ويلتزم القرطبي بما يلتزم به أي مسلم في أي مكان). تلك كانت حقبة ابن حزم الدينية، وما دونت هذه الحقبة إلا لأن ابن حزم ناقش أفكارها في (الفِصَل) وغيره، ولقد أرخ ابن حزم رحمه الله لمجتمع الطوائف الذي كان سائدا في تلك الحقبة، مجتمع المجون والليالي الحمراء من الحياة القرطبية الماجنه اللاهية العابثة التي كانت فاعلة أيضاً في ذلك المجتمع بطبيعة تركيبة المجتمع الأندلسي، من وجود الشاعرات والمغنيات وما مجلس (ولادة بنت الخليفة) ببعيد، ولم تكن تشغل الأمراء والسلاطين ضبط هذا الجانب، لذلك تنبه ابن حزم إلى تلك الفئة الظاله في كتابه الرد على (ابن النغريلة).

١. دراسات عن ابن حزم الطاهر المكي ص ٥٧.

فصوَّر هذا الجانب أجمل تصوير، صوَّره بأبعاده الثلاث، وصوَّره بلغة المشفق المحب الراعي لمصلحة أهل وطنه ودينه فقال: اللهم نشكوا إليك من تشاغل أهل الممالك من أهل ملتنا بدنياهم عن إقامة دينهم، وبعمارة قصورهم يتركونها عما قريب عن عمارة شريعتهم اللازمة لهم في معادهم ودار قرارهم، وبجمع أموال ربما كانت سبباً في انقراض أعمارهم، وعون لأعدائهم عليهم عن حياطة ملتهم التي بها عزة في عاجلتهم، وبها يرجون الفوز بآجلتهم حتى استشرق لذلك القلة والذمة.

العصر العلمي الذي عاش فيه ان حزم:

يعتبر بداية القرن الثالث من بدايته إلى نصفه، عصر نهضة علمية رائعة، يرجع الفضل فيها إلى السلطان عبد الرحمن الناصر الذي دامت سنوات حكمه نحوخمسين سنة، فهو الذي كان منكباً محباً للعلم والترجمة والتأليف، بل قد شبهه البعض بالمأمون لتولعه بكتب العلم والفلسفة، ثم إزدادت هذه الحركة العلمية بتولي ابنه الحكم رئاسة الدولة، فكلف وزرائه وأصحاب العلم بنسخ الكتب القديمة، يقول ابن حزم عن ذلك الخليفة العالم: وكان رفيقاً بالرعيه محباً في العلم، ملأ الأندلس بجميع كتب العلوم وأخبرني تليد الفتى وكان على خزانة العلوم بقصر بني مروان بالأندلس، أنه عدد الفهارس التي فيها تَسمية الكتب أربع وأربعون فهرسة، في كل فهرسة خمسون ورقة ليس فيها إلا ذكر أسماء الدواوين فقط.

يقول الإمام ابن خلدون في (المقدمة): (وكان يبعث في شراء الكتب إلى الأقطار رجالاً من التجار، ويسرب إليهم الأموال لشرائها حتى جلب منها إلى الأندلس ما لم يعهدوه). وهذه الحاله لم تكن في عصر ابن حزم فقط، بل هي سمة من سمات تكوين المجتمع الأندلسي في كل زمان ومكان من دولتهم. يقول المقري في (نفح الطيب) ١/ ٢٢٠/ ٢٢٢: (وأما حال أهل الأندلس في فنون العلوم فتحقيق الإنصاف في شأنهم في هذا الباب، أنهم أحرص الناس على التمييز، فالجاهل الذي لم يوفقه الله للعلم يجهد أن يتميز بصنعة ويربأ بنفسه أن يُرى فارغاً عالة على الناس، لأن هذا عندهم في نهاية القبح، والعَالِم عندهم مُعظم من الخاصة والعامة، يشار إليه ويحال

عليه، ويتبين قدره وذكره عند الناس، ويكرم في جوار أو إبتياع حاجة وما أشبه ذلك، ومع هذا فليس لأهل الأندلس مدارس تعينهم على طلب العلم، بل يقرأون جميع العلوم في المساجد بإجرة، فهم يقرأون ليعلموا لا لئن يأخذوا أجراً، فالعالم منهم بارع لأن يطلب العلم بباعث من نفسه يحمله على أن يترك الشغل الذي يستفيد منه وينفق من عنده حتى يعلم، وكل العلوم لها عندهم حظ واعتناء إلا الفلسفة والتنجيم، فإن لهما حظاً عظيماً عند خواصهم، ولا يتظاهروا بهما خوف العامة. إلى أن قال وقراءة القرآن بالسبع ورواية الحديث عندهم رفيعة، والفقه رونق ووجاهة، ولا مذهب لهم إلا مذهب مالك، وخواصهم يحفظون من سائر المذاهب ما يباحثون به بمحاضر ملوكهم ذووي الهمم، ثم قال: وعلم الأصول عندهم متوسط الحال، والنحو[1] عندهم في نهاية من علو الطبقة، حتى إنهم في هذا العصر غنية، كأصحاب عصر الخليل وسيبويه، ثم يقول: والشعر عندهم له حظ عظيم، وللشعراء من ملوكهم وجاهة ولهم عليهم وظائف، والمجيدون منهم ينشدون في مجالس عظماء ملوكهم المختلفة). تلك هي الحاله العلمية في عصر ابن حزم، من تأثر الناس بالفقه والقرآن والشعر والقراءة، إلى إنشاء مكتبات ضخمة، ولم تكن تلك المكتبات مقصوره على السلاطين والأمراء فحسب، بل بنيت المكتبات في البيوت والأسواق، كمكتبة قرطبةالتي كانت لقاضي الجماعة.

---

١. (جمهرة إنساب العرب) ص ١٠١، و(نح الطيب) (١: ٢٣٠).

علاوة على أن النُسّاخ وهم من الوراقين نسخوا الكتب واحتفظوا بها، وبقيت تلك المراجع والكتب بخزائنهم المتفاخر بها، حتى أن المقري عد التفاخر بخزائنهم للكتب سمة من سمات المجتمع الأندلسي، ولقد اعتنى الحكم بهذه الكتب حد أنه جمع بداره الحذاق في صناعة النسخ و المهرة في الضبط والإجادة في التجليد. من أجل ذلك كله، اجتمعت بالأندلس خزائن من الكتب لم تكن لأحد من قبله ولا من بعده، ويقدر مجموع ما في هذه المكتبة بأربعمائة ألف مجلد، وأنهم لما نقلوها أقاموا ستة أشهر، لكن لما دخل البربر قرطبة أتلفوها وضيعوها، وباع المنصور ابن أبي عامر بعضها وأحرق البعض الباقي، فكانت تلك النهضة العلمية مؤثرة في حياة الإمام أشد التأثير، لِمَ ؟ لأن تلك الكتب والمكتبات كانت تحت نظر العلماء وطلبة العلم، وبقيت كذلك إلى سنة ٤٠٤ أو أزيد قليلاً، حتى تم إخراجها من القصور، ولا بد أن يكون (الإمام علي ابن حزم) قد اطلع عليها فسنه يومئذ ناهز الثامنة عشرة أويزيد قليلاً، ومعلوم كما مر معنا أن ابن حزم مولع بالكتب وقراءتها، فلا بد أن يكون قد نهل من علمها وارتوى من ينابيعها، ولعله استنسخ لنفسه منها يوم أن انتهبت تلك المكتبة، لأنه مطلع على مذاهب سابقة والمطلع على آثار (ابن حزم) كـ (المحلى) و(الفصل) و(الأحكام) و(الطوق) ليرى مدى حفظ هذا الرجل واطلاعه على مذاهب العلماء في الفقه والشعر ومذاهب غير الإسلام كاليهودية والنصرانية، وهذا يدلك على أنه إما قرأ المكتبة فوعى ما حوتها، أو أنه نسخ أكثرها واستوعبها

بيته مع باقي الكتب.

أما تلك الحقبة التاريخية من حياة ابن حزم: فشكلت شخصيته الثقافيةوالعلمية، وظهر ذلك جلياً واضحاً في مصنفاته الكثيرة، فإنه كان رحمه الله بحراً لا ساحل له، ذا فهم وبصيرة نافذة، عارفاً وحاكياً لمذاهب الإسلام من قبله، يدل على باقعة حفظه الشديد رحمه الله.

دراسة تحليلية لعقيدة ابن حزم وفقهه وحديثه:

إن أركان ابن حزم رحمه الله الذي بنى عليه مذهبه كما أسلفنا هو: الكتاب، والسنة، والإجماع، والدليل، والاستصحاب، وانتصر لهما أيما انتصار، فهي الأصول الكبرى عنده وعند المسلمين جميعاً، وهما حجة مذهبه والعمدة في الفتوى عنده، فسار بمذهبه على تلك القواعد والأصول، إلا أن حساده وأعداءه يدعون مخالفته لتلك الأصول التي رسمها ابن حزم، فأخذوعليه مخالفته للجمهور في كثير من المسائل ووافق المعتزلة والمتكلمة، وأشياء انفرد بها، وأشياء خالف ظاهريته المعهودة، لكننا في هذه الرسالة نريد أن نبين ما نقله حساده وأعداءه من الصحة بمكان، أم أنه العدول عن الحق والإحسان، إلى الظلم والافتراء والخذلان. وللحق أقول: إن كتب ابن حزم موجودة بين أيدينا فتعالوا نطوّف بصرنا في كتبه لنستخرج عقيدته وفقهه وحديثه، فلنبدأ أولاً:

بمنهجه في الإعتقاد:

فهو يستخدم الدليل العقلي في إثبات أصل الوحدانية، وفي إثبات أصل النبوة، ودلالة معجزات الرسل، ثم يستخدم النصوص من كتاب وسنة صحيحة، وهذا المسلك مثار خلاف بين المتكلمين وبين أهل الحديث، وأهل الأصول. فبعضهم يذهب إلى إثبات وجود الله نقلاً، وبعضهم يذهب إلى اثباته عقلاً، وكلاهما صحيح ما دامت النتيجة واحدة، وكلا المسلكين استخدمها علماء السلف رضوان الله عليهم، إن ابن حزم يؤمن

ويثبت كل ما جاء بالغيب بالدليل السمعي، كالميزان، والصراط، والجنة، ويوم القيامة، ويوم الحساب وغيرهما من المغيبات. وأول ما بدأ به رحمه الله في العقائد في باب الوحدانية لله وحده وبصدق الرسالة لمحمد عليه السلام، فيقول في (المحلى) (١ :٣): (وأول ما يلزم كل أحد ولا يصح الإسلام إلا به بعد أن يعلم المرء بقلبه علم يقين وإخلاص، لا يكون لشيء من الشك فيه أثر، وينطق بلسانه بأن لا إله إلا الله محمد رسول الله) ثم يقول رحمه الله في (الدرة فيما يجب اعتقاده) صفحة ١٧٦ : (فأول ذلك أن يعلم المرء بقلبه ويقر بلسانه أن لا إله إلا الله، خالق كل شيء غيره، وأنه واحد لم يَزَلْ ولا يزالُ) ثم يقرر ذلك رحمه الله بالدليل العقلي، والفهم المنطقي، أن العالم كله ذو زمان ومساحة والزمان يزيد بما يأتي منه، وكلما زاد عدده فلا ابتداء بلا شك، ولولا ذلك ما زادت الأيام الآتية في عدد الأزمان الماضية، ثم يقول: وإذ العالم بكل ما فيه مبتدأ وهوذوأجزاء فله بلا شك مُبْتَدِئ ابتدئه، لأن الابتداء يقتضي مبتدئاً ضرورة ومُبْتَدَأ ولا بد، فصح يقيناً أن العالم مبتدأ بابتداء المبتدئ ابتدأه هذا مع ما في العالم كله من أثر الصنعة الظاهرة في تركيب أفلاكه ودوران كواكبه. إن مسلك ابن حزم في إثبات الألوهية عن طريق العقل هو ما اعتبره البعض مخالفاً لما عليه السلف رحمهم الله (فهذه حجة من لا يعرف طريقة الإثبات عند السلف) لأن ابن حزم دلل على إثبات الصانع عن طريق علم الكلام والفلسفة. قلت: عوداً على ما سبق، أقول: إن مسألة إثبات وجود الله عز وجل كواحد أحد وكموجود على طريقتين، طريقة السلف، وطريقة أهل الكلام، فالسلف

يثبتونها بالكتاب والسنة ويثبتونها بالعقل. أما طريقة المتكلمة كما أسلفنا فيثبتونها بالعقل والمنطق، ويدعمونها بنصَّي الكتاب والسنة. إن إعمال العقل في موجودات الكون وحدوده، والنظر في صنعة الباري عز جل، وإقامة البراهين والحجج العقلية في إثبات الصانع، وإن لم تكن سلفية بحتة، لكنها مطلوبة في المناظرةأمام المخالف، وما دام أننا أثبتنا وجود الله عز وجل عقلاً مع إقرارنا بوحدانيته وأنه المستحق للعبادة بحق فقط، وإن كانت كما أسلفنا طريقة السلف أسلم، إلا أن طريقة الخلف في إثباتها عقلاً لا ضير فيها، وحتى أن التقسيم الاصطلاحي في التوحيد على ثلاثة أقسام ربوبية، وألوهية، وأسماء وصفات، ليس اصطلاحاً معروفاً بحتاً في القرون الثلاثة الأولى، فلو قال قائل منا أريد وضع توحيد رابع ألا وهو توحيد الحاكمية[1]، على سبيل المثال مع أنني أقول أن توحيد الألوهية دخل فيه توحيد الحاكمية لكن ما دمنا نثبت الربوبية والألوهية والأسماء والصفات بأدلتها فلا ضير من استخدام المسلك العقلي في ذلك.

---

١. قلت وهذا النوع من التوحيد ركز عليه الأستاذ سيد قطب رحمه الله. ولكنني أرى خلاف ما يرى رحمه الله. فتوحيد الحاكمية إن قصد به مستقلاً عن التوحيدين الربوبية والألوهية فلا أراه لأن توحيد الربوبية يقصد به المالك والمتصرف والمدبر والسيد. وتوحيد الألوهية هوتوحيدك الله بأفعالك. فلا يُعبَد إلا بما شرع فلا يُنذر إلا له ولا يُذبح إلا له ولا يستغاث ولا يُدعى إلا هو. ولا يشّرع ولا يطاع في التشريع إلا هو. والتشريع حقه وإن قصد به على القاعدة (لا مشاحة في الاصطلاح) فنقول له نعم ولا شيء عليك والله أعلم.

صدق الرسول والرسالات:

لقد سلك ابن حزم رحمه الله في إثبات هذا المسلك بالدليل العقلي، وكأنه رحمه الله متبع لقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [يس:٦٨] بضرورة إعمال العقل في إقامة الحجة والبرهان على الناس، وهذا الأسلوب (العقل) اتبعه الأنبياء فكانوا يخاطبون شعوبهم الذين أرسلوا إليهم بعقولهم، ففي (المسند) ٥/ ٦٤ والطيالسي (١٢٠٨) والبخاري في (الأدب المفرد) (١١٨٢) والنسائي في (الكبرى) (٩٦٩٢) وابن حبان (٥٢١) أن رجلاً قال للنبي: إلا ما تدعوا ؟ قال: (**أدعو إلى الله وحده، الذي إذا مسك ضُر فدعوته، كشف عنك، والذي إن ضللت بأرض قفر فدعوته رد عليك**)، **وفي رواية (إذا ضلت راحلتك في الفلاء ودعوته ردها عليك)** ما أروع هذا الأسلوب في تقرير الحجة، وإقامة البينة على المعاندين، إن إعمال العقل والمخاطبة به هو الذي يجب أن يصار إليه، سيما أنه لا تخالف بين النص والعقل.

قال ابن حزم في (الدرة فيما يجب اعتقاده) صفحة ١٧٩: (وإن محمداً رسول الله، وخاتم أنبيائه، ولا نبي بعده، إلا أن عيسى سينزل قبل يوم القيامة، وإنه قد كان قبل محمد رسول الله أنبياء ورسل على جميعهم أفضل الصلاة والسلام، وبرهان ذلك هوأن الله عز وجل خلق الخلق كله كما ذكرنا آنفاً على ما هو عليه، ورتب طبائعه جارية على نسقٍ واحدٍ على حسب اختلاف أنواعه كما يُشاهدُ كل ذي حسٍّ سليم، فإذا وجدنا المخبر لنا عن الله عز وجل بأنهُ مرسَل بعثه إلينا معلماً وآمراً وناهياً فسُئِل عن برهان على

صحة دعواه فأتى بأمر معجز ممتنع خارج عن الطبيعة، أيقنا أن الله عز وجل خالق العالم الذي لا خالق غيره، وقد شهد له بصدق قوله ومكنه من أن يحدث له تعالى في العالم ما يضطر العقول إلى تصديقه، فوجدنا محمد بن عبد الله بن المطلب ﷺ قد أتى بهذا القرآن وأخبر الناس إعلاناً أنه لا يقدر أحد على أن يأتي بمثل نظمه ولا بمثل سورة منه، وكان ذلك منه خطاباً لأهل الفصاحة والبلاغة، فكلهم عجز عن ذلك في شرق البلاد وغربها وإلى اليوم فالأمر باق بحسبه قد حال الله بين سكان الدنيا أربعمائة عام وثلاثة وخمسين عاماً وبين أن يأتوا بمثله أوبمثل سورة منه، ووجدنا[1] عليه السلام قد طلبوا منه آية فشق لهم القمر، وهذا مذكور في القرآن قال الله عز وجل: ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ ۝١ وَإِن يَرَوۡاْ ءَايَةٗ يُعۡرِضُواْ وَيَقُولُواْ سِحۡرٞ مُّسۡتَمِرّٞ﴾ [القمر١-٢] ثم يقرر رحمه الله: أن المعجزات للأنبياء هي شواهد لصحة دعواهم فيقول في (الفصل) جزء (٤: ٣) صفحة ٣: (قد صح للأنبياء عليه السلام شواهد لهم على صحة نبوتهم، وجود ذلك أي

---

١. قلت: وأما ما تكلم به شيخنا في مسألة أن الله قد حال بين الناس والقرآن وهو ما يعبر عنه بالصَرفة، أي أن الله حال بين القرآن والناس أن يأتوا بمثله.والجواب: أن هذا غير ممكن وهو إبطال ولإعجاز القرآن، وإبطال للتحدي، وقيل: إنهم صرفوا عن القدرة ولو قدروا لعارضوا، وقيل أنهم صرفوا عن المعارضة مع دخوله في مقدورهم. والصَرفة إعجاز على القولين معاً في قول من نفاها وأثبتها فخرقها للعادة فيما دخل في القدرة واعتبرها (الصَرفة) الماوردي في (أعلام النبوة) (١: ٧٦) من الإعجاز. والقول الذي أختاره ما صدرته في الأول.

(التحول الخارق للعادة) في المشاهدة ممن شاهدهم ونقله عنهم من لم يشاهدهم بالتواتر الموجب للعلم الضروري، فوجب الإقرار بذلك). لقد تكلم ابن حزم رحمه الله في وحدانية المعبود، وأنه لا يعبد إلا الله، ولا يُشْرَك به ، وأن لا يُعبد إلا بما شرع، ومن عبد مع الله أحداً فليس بمسلم، ثم تكلم على وحدانية الخالق بأنه خلق كل الأشياء لأنه لا يوجد أحد مخلوق خلق نفسه، ولا موجود إلا وله واجد ولا مبتدئ إلا وله بادئ أوجده.

أما في مسألة الأسماء والصفات فاستركها لغير موضع في هذا الكتاب لمناقشة ابن حزم عليها.

رأيه في كرامات وخوارق العادات:

لقد أنكر شيخنا ابن حزم وقوع الكرامات وخوارق العادات من غير الأنبياء، فيقول في (الدرة) صفحة ١٩٤ و(المحلي) ١/ ٣٦: (فإن قيل إن المعجزة إذا ظهرت من رجل فاضل فإنّما هي للنبي كالتي ظهرت في حياته عليه السلام، قلنا ليس كذلك، لأنه لا يكون الفاضل أحق بها من الفاسق من المسلمين، وهذا لا يقوله، فإن قالوا هي أيضاً دلالة على فضل الفاضل، قلنا هذا باطل، لأن الفاضل لا يحل له أن يدعي لنفسه الفضل، ولو فعل لكان فاسقاً. قال الله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم:٣٢] فليس هنا شيء يحتاج فيه إلى دلالة على صحته، ولو كان ذلك لكان كل مدع أو مُدَّعى عليه بحق أحوج الى المعجزة لتصحيح دعواه،

وهذا لا يقوله أحد،فبطل أن يكون معجزة لغير النبي محقق بها دعواه في النبوة فقط. ويتابع رحمه الله وبقي ما عدا أمر الرسل عليهم السلام على الاقتناع، فلا يجوز البتة وجود ذلك، لا من ساحر، ولا من صالح بوجه من الوجوه،لأنه لم يقم برهان بوجود ذلك، ولا صح به نقل، وهوممتنع في العقل كما قدمنا، ولوكان ذلك ممكناً لاستوى الممتنع والممكن والواجب، وبطلت الحقائق كلها).

مسألة الكرامات وخوارق العادات:

لقد ناقش الإمام ابن تيمية هذه المسألة في (مجموعة الفتاوى) (١١/ ٣١٩) وقسمها تقسيماً لا بأس به، فيقول: الخارق كشفاً كان أو تأثيراً إن حصل به فائدة دينية كان من الأعمال الصالحة المقبولة ديناً وشرعاً، وإن حصل به أمر مباح كان من نعم الله الدنيوية الذي تقتضي شكراً، وإن كان على وجه يتضمن منهياً عنه تحريماً أو تنزيهاً كان سبباً للعذاب والبغض.

وأزيد على ما قاله الإمام (ابن تيمية) فأقول: وإن كانت الصورة للتحدي لصرف الناس عن عبادة الله، أو لإيهامهم بهذا التحدي بأنه ولي ليقدسه الناس، فهو كافر فاسق، فالنتيجة التي ذهب إليها شيخنا ابن حزم ليست صحيحة بكليتها، على أن التحدي في الكرامة لا يكون إلا للأنبياء وذلك لصدق دعواهم.

عقيدة ابن حزم في الذات الإلهية:

إن عقيدة ابن حزم في الذات الإلهية هي عقيدة كل مسلم موحد، وإن كان ابن حزم قد استخدم المنهج العقلي في تفصيل تلك المسألة، فلا ضير عليه في انتهاجه ذلك المنهج، ما دام أنه توصل مع الجمهور في النتيجة، فهو يؤمن بأن ذات الله العلية ليست بجسم ولا عرض، بل عداه إلى إلحاد من يقول بأن ذات الله جسم[1] فيقول في (الفصل) جزء ٢/ ١١٧: (فلو كان البارئ تعالى عن إلحادهم جسماً لاقتضى ذلك ضرورة أن يكون له زمان ومكان هما غيره، وهذا إبطال التوحيد وإيجاب الشرك معه تعالى). وقال في (الدرة) ٢٢٩: (وأن الله تعالى لا يشبهه شيء من خَلْقِه في شيء من الأشياء جملة) ثم يقول في (الفصل) ٢/ ١٢٧: (من قال أن الله تعالى جسم لا كالأجسام فليس مشبهاً، لكنه ألحد في أسماء الله تعالى إذ سماه (عز وجل) بما لم يسم به نفسه وأما من قال أن الله تعالى كالأجسام فهو ملحد في أسمائه تعالى ومشبهاً مع ذلك).

(لقد سلك ابن حزم في اثبات الذات بالعقل وألزم غيره بالنص رحمه الله) إن الكتاب والسنة لم ينطقا بقول شيخنا بنفي الجسمية، ولم ينطقا بإثبات الجسمية، فالأولى السكوت على هذه المسألة لأن الشارع سكت

---

١. ونحن نقول أن كلمة جسم ليست واردة نفياً أو إثباتاً في كتاب الله ولا سنة رسول الله وإن كان معنى الجسم هي الذات العليه فكلام صحيح لا غبار عليه وإن كان بمعنى الجسمية هي ذات مفتقرة إلى بعضها فهذا باطل وزخرف من القول غروراً.

عنها وفي الحاشية ما يشفي الغليل ويريح العليل.

قوله رحمه الله في الملائكة، والجن، وتفضيل الملائكة على سائر الخلق:

١. في البعث والحساب والجنة والنار.

٢. عذاب القبر.

٣. الموازين.

٤. في الحفظة.

٥. إتيان الكتب.

٦. الحوض.

٧. الشفاعة.

الملائكة والجن:

يقول ابن حزم رحمه الله في (الدرة) ص ٢٠٦: و إن الملائكة حق والجن حق، قال الله تعالى: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ﴾ [فاطر:١] وقال الله تعالى: ﴿وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ﴾ [الحجر:٢٧] يقول رحمه الله في مبحث تفضيله الملائكة على خلق الله: وإن الملائكة كلهم أفضل من كل خلق الله عز وجل، لأنهم كلهم رسل الله تعالى. قال الله تعالى: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [فاطر:١] فإن قيل، قد قال الله عز وجل: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج:٧٥] قلنا: نعم، الملائكة كلهم رسل الله تعالى كما قال الله عز وجل،

منهم رسل هم صفوة أولئك الرسل كما قال تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البقرة:٢٥٣] فإن قيل: قد قال رسول الله ﷺ: **(لا تفاضلوا بين الأنبياء)**[1] **(ولا تفضلوني على يونس بن متى)**[2] قلنا: نعم، قال ذلك قبل أن يوحى إليه بأن الله تعالى فضل بعضهم على بعض، وأنه سيد ولد آدم[3] وهذا هو الحق، أن لا يُفَضَل أحدُ إلا بنص، ومن الباطل المحال أن يخبره الله بأنه فضل بعضهم على بعض،ثم ينهى هو عليه السلام عن المفاضلة بينهم، فيخالف به تعالى هذا ما لا يظنه مسلم.

لقد أُخذ على شيخنا قوله هذا بتفضيل الملائكة على باقي خلق الله، والحقيقة أن المسألة خلافية بين أهل العلم، فأهل السنة ذهبوا إلى تفضيل صالحي البشر والأنبياء فقط على الملائكة، ويرى المعتزلة تفضيل الملائكة، ويرى كثيرٌ من الأشاعرة تفضيل الملائكة على مؤمني بني آدم باستثناء النبي صلى الله عليه وسلم، وذهب الإمام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) ١٠/ ٢٩٩/ ٣٠٠ إلى تفضيل صالح بني آدم على الملائكة باعتبار البداية. فلما كانت المسألة خلافية، يسع ابن حزم ما وسع غيره، ولا يجوز بحال من الأحوال، أن يعاب على ابن حزم في مسالة الاجتهاد فيها مسوُغ، أم هي

---

١. أخرجه (البخاري) ٣٤١٤ و(مسلم) ٥٩ .

٢. أخرجه (البخاري) في (التفسير) ٥/ ٢١٥ و(مسلم) ٤/ ١٨٤٥.

٣. أخرجه (مسلم)٤/ ١٧٨٢و(أبوداود) ٤/ ٢١٨و(أحمد) ٢/ ٥٤٠ و(الدارمي) ١/ ٢٧/ ٢٨و(ابن ماجه) ٢/ ١٤٤٠.

العصبية والهوى التي تورد المهالك والردى.

البعث والحساب والنار:

يذهب الإمام ابن حزم إلى أن البعث حق، والحساب حق، والجنة حق، والنار حق، داران مخلوقتان مخلدتان، هما ومن فيهما بلا نهاية، يجمع الله تعالى يوم القيامة بين الأرواح[1] والأجساد،كل هذا إجماع من جميع أهل الإسلام، من خرج عنه خرج عن الإسلام، قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾[المؤمنون:١٦]. ثم يبدأ بمناقشة أدلة القائلين بالفناء بعد دخول الناس النار قال: (فإن قيل: قد قال الله عز وجل: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾[هود:١٠٧] قلنا: هذا صحيح، وهذا الاستثناء إنما هو للمدد التي كانت الأرواح فيها في الدنيا وفي البرزخ، لا في جنة ولا في نار، وهذا استثناء مشاهد في الحواس، فهوحق ولا يجوز أن يستثنى من عموم الخلود بدعوى لا برهان على صحتها). قلت: وقد أجاب القرطبي عن الاستثناء بأجوبة عشرة انظر ها في سورة هود ٩/ ٢٥٤.

عذاب القبر:

يرى الإمام أن عذاب القبر حق تلقاه الأرواح بعد فراقها للأجساد وهي المسؤولة المجيبة، لأنها كما ذكرنا عاقلة، حساسة، مميزة، منعمة أو معذبة حين رآها رسول الله ﷺ إلى يوم القيامة، يوم ترد فيه الأجساد يوم

---

١. (الدرة فيما يجب اعتقاده) ص ٢٠٧.

القيامة، ولا يجوز أن يرد الروح إلى الجسد قبل يوم القيامة، لأنه كان يكون موت ثالث وحياة ثالثة، وهذا باطل بنص القرآن الذي ذكرنا قبل من قوله تعالى: ﴿أَمَتَّنَا ٱثۡنَتَيۡنِ وَأَحۡيَيۡتَنَا ٱثۡنَتَيۡنِ﴾ [غافر:١١] إلا ما خصه النص فيه بأنه أحياه الله تعالى بعد موته آية لنبي أو لبعض ما شاء الله تعالى، فهذا مات ثلاث مرات بنص القرآن والسنن الثابتة، وبقي سائر الخلق كله على ما جاء به النص فيهم.

أقول: إن شيخنا أخطأ في هذه المسألة، وهو محجوج بالرواية غفر الله لناوله وإني لأحب الشيخ الأمام وأحترمه، لكن الحق أحب إليَّ منه، فعن البراء بن عازب في حديث طويل وفيه: ويأتيناه ملكان شديدا الانتهار فينتهرانه ويجلسانه، فيقولا له من ربك ؟ وما دينك ؟ وما هذا الرجل الذي بعث فيكم ؟ فيقول: هاه هاه، وفيه ثم يقيض له أعمى أصم أبكم بيده مزربة لو ضرب بها جبل لكان تراباً، فيضربه ضربة حتى يصير بها تراباً، ثم يعيده الله كما كان فيضربه ضربة أخرى فيصيح صيحة يسمعه كل شيء إلا الثقلين، ثم يُفتحُ له باب من النار، ويمهد من فرش النار، فيقول: رب لا تقم الساعة[1]. ولعل شيخنا لم يبلغه النص، وقد يقول قائل: إن ابن حزم قال بمقالتك حيث قال: إلا ما خصه النص فيه بأن الله أحياه بعد موته آية لنبي أو لبعض ما شاء الله. قلت: إن الدليل الذي سقته شامل لكل إنسان

---

١. صحيح أخرجه أبو داود (٤٧٥٣) والترمذي (٣١٢٠) والنسائي (١ / ٢٨٢) وابن ماجه (١: ٤٦٩) وأحمد (١٨٥٥٧) وأصله في البخاري (١٣٨٠) ومسلم (٢٨٧٠).

مات من هذا السؤال، فأين أصبح كلام شيخنا رحمه الله من القول بعدم رجوع الروح إلى صاحبها قبل يوم القيامة ؟ وفي (الفصل) ٤/ ٥/ ٦٨ ما ينبئ عن أن ابن حزم يضعف هذا النص وهذا النص صحيح.

الموازين:

يرى ابن حزم أن الموازين حق فنؤمن بها ولا ندري كيف هي ولا نزيد، ثم يقول: إلا أننا نوقن بأنها بخلاف موازين الدنيا لأن موازين الدنيا لا يوزن فيها إلا الأجسام وأما الأعراض فلا، وموازين الآخرة لا يوزن فيها إلا الأفعال والأقوال ونيات النفوس.

قلت: رحم الله شيخنا لعله لم يبلغه النص، أو أن النص لم يثبت عنده من ناحية الرواية كونه عند الترمذي وقال حسن غريب، والحديث فيه (فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة فطاشت السجلات وثقلت البطاقة) وهذا دليل أنه ميزان ذو كفتين، ونحن مع ظاهر الحديث، والحديث حسن أخرجه الترمذي وابن ماجه.

في الحفظة:

يقول ابن حزم[1]: وإن الحفظة الكرام حق، قال الله تعالى عز وجل: **﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾** [ق:١٧-١٨] وقال تعالى: **﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَٰتِبِينَ﴾** [الانفطار:١١] وقال رسول الله ﷺ: **(يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل**

---

١. (الدرة فيما يجب اعتقاده) ٢٩٩.

والنهار)[1].

الكتب:

ويؤمن ابن حزم أن إتيان الكتب المنسوخ منها الأعمال حق، قال تعالى: ﴿ وَكُلَّ إِنسَـٰنٍ أَلْزَمْنَـٰهُ طَـٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ كِتَـٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقْرَأْ كِتَـٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾ [الإسراء:١٣ - ١٤] وقال تعالى: ﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الجاثية:٢٩] وأن كتب أهل الفوز والسعادة يعطونها بأيمانهم، وأن كتب الكفار يعطونها بأشملهم، وأن كتب أهل الإيمان المعذبين بذنوبهم يعطونها من وراء ظهورهم، قال عز وجل: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَـٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَـٰبِيَهْ ﴿١٩﴾ إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَـٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴿٢٠﴾ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ [الحاقة:١٩ - ٢١] وقال تعالى: ﴿ وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَـٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَـٰلَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتَـٰبِيَهْ ﴿٢٥﴾ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ﴿٢٦﴾ يَـٰلَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ ﴿٢٧﴾ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ۜ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَـٰنِيَهْ ﴿٢٩﴾ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴿٣٠﴾ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴿٣١﴾ ثُمَّ فِى سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ ﴿٣٢﴾ إِنَّهُۥ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٣٣﴾ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴿٣٤﴾ فَلَيْسَ لَهُ ٱلْيَوْمَ هَـٰهُنَا حَمِيمٌ ﴾ [الحاقة:٢٥-٣٥] وقال تعالى: ﴿ وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَـٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُوا۟ ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ﴿١٢﴾ إِنَّهُۥ كَانَ فِىٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴿١٣﴾ إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ﴾ [الانشقاق:١٠-١٤].

فنص تعالى أنه لا بد لكل انسان من كتاب يؤتاه، ونص على أن

---

١. أخرجه (البخاري) ٥٥٥و(مسلم) ١/ ٤٣٩ و(مالك) ١/ ٨٧٠ و(النسائي) ١/ ١٩٤ و (أحمد) ٢/ ٢٥٧.

أصحاب اليمين يحاسبون حساباً يسيراً، وينقلبون إلى أهليهم مسرورين، وهذا صفة من لا يعذب البته بلا شك، فصح أن أهل الكبائر المعذبين ليس من هؤلاء أصلاً، ونص تعالى على أن الكفار يعطون كتبهم بأشملهم وليس أصحاب الكبائر من المسلمين من هؤلاء بلا شك ولا بد لهم من كتب بنص القرآن، ولا مرتبة في إعطاء الكتب إلا ثلاث. اليمين وليسوا من أهلها إنما هي للفائزين دون عذاب قال الله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾[الجاثية:٢١].

فلا سبيل إلى أن يكونوا مثلهم، والشمال وليسوا من أهلها إنما هي للكفار، قال تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم:٣٥-٣٦].

فلا سبيل لأن يكونوا مثلهم، فلم يبق إلا وراء الظهر فهي لهم بلا شك وليسوا من أهل اليمين، ولا من أهل الشمال، وليس وراء الظهر لأهل اليمين ولا لأهل الشمال، وصح بهذا أن معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ﴾[الانشقاق:١٤] أي ظن أن لن يهلك ورجى في رحمة الله ولم يعمل، والحور الرجوع كما قيل الحور بعد الكور بمعنى الهلاك وبالله تعالى التوفيق.

قلت: وهذا التقسيم من الإمام ابن حزم انفرد فيه، وهو تقسيم على الظاهر ويوافق ظاهر الآيات ويربط بعضها بعضاً، سيما أن هذا التفسير مطابق تماماً للنص ومنطبق معه، أما مخالفة ابن حزم للجمهور فليس فهم

الجمهور أولى من فهم بعضهم، ولا تَعَبَّدنا الله باالأفهام، بل إن الله جل في علاه جعل لنا حرية إمعان العقل بالفهم ضمن قواعد وشروط لا نخرج عنها، أما تحجير أفكارنا على فهم معين فهذا الذي لا ينبغي للمسلمين فعله، وجمهور أهل التفسير في هذه المسألة خلاف ما يقول ابن حزم، ولقد وقف ابن حزم على النص ودلالته، فأهل الإيمان لا خلاف عليهم، وأهل الشمال الكفار يأخذون كتبهم بأشملهم، هذا هو المتبادر من النص والظاهر منه، بقي الفريق الثالث فلما لم يكونوا من الفريق الأول، ولا من الثاني،صح يقيناً أنهم الصنف الثالث الآخذ كتابه بشماله وهم عصاة أهل الإسلام، والجمهور مختلف مع ابن حزم في الأخذ من وراء الظهر، واتفقوا معه في النصين الأولين، أن المؤمنين يأخذون كتبهم بأيمانهم والكفار يأخذونها بشمالهم. وحملوا تفسير وراء ظهره للكفار وفسروها كما يلي:

١. أنه يؤتى كتابه بشماله وراء ظهره.

٢. أن يده تكون خلف ظهره.

٣. أن يتحول وجهه في قفاه فيقرأ كتابه كذلك.

٤. أن شماله تدخل في صدره حتى تخرج من وراء ظهره فيأخذ كتابه وحملوا إعطاء الكتب من وراء الظهر على حالة واحدة. انظر الإمام القرطبي في (التفسير) ١٩/ ٢٧٢.

قلت: إن هذا خلاف الظاهر، لأن الله قسم الناس في هذه المسألة ثلاثة أقسام:

أ. أهل يمين.

ب. أهل شمال.

ج. أهل ورع.

فأهل اليمين من المؤمنين، وأهل الشمال من الكافرين، وأهل الورع من العصاة، فإما أن نُدخل العقل ونقول: إن العقل لا يراهُ مُسلّماً، فنقول: ليس للعقل في هذه المسألة إلا إتباع النص، والنص كما ترى ينبئ ظاهره عن الفهم الصحيح وإن خالف قول الجمهور، والقول ما قاله ابن حزم رحمه الله.

الحوض:

يقول رحمه الله في الحوض أنه حق من شرب منه فلا يضمأ أبداً كما صح عن النبي ﷺ [1].

الشفاعة:

ويرى ابن حزم أن الشفاعة من الله إلى من فاضت سيئاته وكبائره على حسناته، كما صح عن النبي ﷺ [2] وهي مرتبة خص الله بها عبده ورسوله محمداً ﷺ. ويعتبر ابن حزم أن للنبيين والصالحين شفاعة خاصة إلا أن

---

١. أخرجه البحاري (٦٥٧٩) ومسلم (١٧٩٢) وأحمد (٢: ١١٢) والترمذي (٤: ٦٣٠) والدرة (٢٩٢).

٢. (حديث الشفاعة) للبخاري ٧٤٠٠ ومسلم ١/ ١٨٠ والدارمي ١/ ٢٧ وأحمد ٣/ ١١٦ وابن ماجه ٢/ ١٤٤٢ وابن حبان ٨/ ١٢٨ وكلام ابن حزم في (الدرة) صفحة ٢٨٩.

الشفاعة العامة له عليه السلام فقط، وأما أهل بيته ﷺ من بني هاشم فما صح قط أن لكل امرئ منهم شفاعة، بل فيهم الخلعاء والظلمة والمفترين والمفسدين في الأرض من هم أحوج الناس إلى الشفاعة.

وإنما هو وسواس تطلقه الرافضة، وفيهم من لا تناله الشفاعة لأنه يخلد في النار أبداً، كأبويه عليه السلام، وعمه أبي لهب، ومن كان من الحسنيين والحسينين غالياً في الرفض.

قول ابن حزم في الإيمان:

يقول ابن حزم: (الإيمان عقد بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالجوارح، ينقص بالمعصية ويزيد بالطاعة[1]، وكل طاعة لله تعالى فهي إيمان فمن نقصته الأفعال المفترضة فهو فاسق مؤمن ناقص الإيمان، ومن اعتقد الإيمان بقلبه ولم ينطق به بلسانه وهو في دار الإسلام فهو كافر بالله تعالى عند الله تعالى وعند أهل الإسلام، ومن نطق بالإيمان ولم يعتقد بقلبه فهوكافر عند الله تعالى وعند أهل الإسلام).

ثم يستطرد قائلاً: (وما قال أحدٌ من أهل الإسلام أن الإيمان عقد بالقلب دون نطق باللسان، إلا طائفة من أهل البدع والشذوذ، كجهم بن صفوان وأتباعه، وابن الباقلاني وابن فورك ومن وافقهم) ثم يقول: (إن الإيمان هو العقد بالقلب مع القول باللسان مع العمل بالجوارح). قلت:

١. انظر (المحلى) ١/ ٣٨ (كتاب التوحيد) ثم تناقض رحمه الله فقال في (المحلى)(١ :٣٧): ومن ضيع الأعمال كلها فهو مؤمن عاص ناقص الإيمان لا يكفر. فتأمل كيف تناقض رحمه الله ؟!!!!

وعلى هذا فإن ابن حزم في هذا التعريف (النظري) سلفي في الإيمان، إذ أن السلف أمثال سفيان الثوري، وابن عيينة، وابن المبارك، وأحمد، وإسحاق، والشافعي، ومالك، قالوا: إن الإيمان قول واعتقاد. قلت: إن قولنا الإيمان قول واعتقاد (والعمل شرط لصحته) دلت عليه النصوص المستفيضة. قال تعالى: ﴿**إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا**﴾ [الأنفال:٢-٤] فشهد الله لمن أتى بهذه الأعمال أنه مؤمن حقاً، وقوله عليه السلام: (**كما في الصحيح عنه الإيمان بضع وستون وفي رواية بضع وسبعون شعبة، أعلاه لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**)[1] فلقد عد رسول الله ﷺ الإماطة من الإيمان وهي عمل، بل أدخلها في صلب الإيمان وهي من الأعمال. ثم كيف يكون العمل شرطاً مستحباً ؟ أو شرط كمال وليس بالواجب ؟ والشرط في الشيء عند العقلاء، وعند الأصوليين، وأهل المنطق ركن فيه، وحيث وجد الشرط وجد المشروط فكيف يصبح ركن الشيء يستوي وجوده وعدمه. وقال قوم: هو ما يلزم من نفيه نفي أمر على وجه يكون سبباً لوجوده ولا داخلاً في السبب.

قال ابن حزم: وأما من قال أن الايمان عقد بالقلب، وقول باللسان دون الأعمال فبدعة سوء، إلا أن قائلها لا يكفر بذلك عند كثير من الناس،

---

١. أخرجه البخاري في صحيحه (٩) ومسلم (٥٨).

لأن الأمة لم تجمع على تكفيره.

قلت: والحق أن صاحب هذا القول أقرب الى المرجئة منه إلى السنة، وأما القول بأن الإيمان عقد بالقلب وقول باللسان دون العمل بالأركان، هو قول لأبي حنيفة النعمان بن ثابت رحمه الله، والخلاف بين هذا التعريف وبين السلف ليس نزاعاً لفظياً كما ادعى ابن أبي العز الحنفي شارح الطحاوية!!!! بل هو نزاع أصولي جذري، فالسلف يقولون (قول وعمل) (وقول واعتقاد وعمل) ويجعلون للقلب قولاً وعملاً، وللسان قولاً وعملاً، وللجوارح عملاً، وكلها من الإيمان، والمعركة الدائرة بين السنة والمرجئة، ليس فقط في التعريف كما كتب بعض المتأخرين، من أن تعريف الإيمان عند الطرفين قول واعتقاد وعمل ونحن نقول كالآتي: إن من اعتقد بقلبه ونطق بلسانه وعمل بجوارحه فهذا مؤمن حقاً وعليه (يعني هذا التعريف انطباق السلف)، وأما من قال أنه قول واعتقاد وعمل من الناحية النظرية، قلنا له هل إذا ترك الأعمال كلها ماذا تقول فيه ؟ فإن قال زال إيمانه بترك الأعمال فهذا منتهى قول السلف[1]، لأنه إذا زالت أعمال الجوارح زال عمل القلب، أما إن قال أنه مؤمن ناقص الإيمان فهذا قول المرجئة، وهذه ثمرة خلافنا مع هؤلاء، وهذا الذي قلته هو قول الإمام سفيان الثوري، قال سفيان، حينما سأله رجل عن قوم يقولون: إن الإيمان قول من غير

---

١. وبعض أهل العلم يجعلون هذا القول للخوارج والمعتزلة. قلت وهذا باطل لأن السلف لهم مثل هذا القول.

عمل قال: ذلك كان قولهم قبل نزول الأحكام إلى أن قال: فمن ترك خلة من خلال الإيمان كان بها عندنا كافراً، ومن تركها كسلاً أو تهاوناً أدبناه وكان بها ناقصاً للإيمان هكذا السنة أبلغها عني. وهو قول الإمام ابن تيمية وابن القيم وهو قول أهل الجزيرة العربية من بقية سلفنا.

قال شيخنا ابن حزم[1]: وأنتم والأشعرية والجهمية والكرامية كلكم توقعون إسم الإيمان ولا تطلقونه إلا على من صَدَّق بشيء ما، ولا تطلقونه إلا على صفة محدودة دون سائر الصفات، وهي من صَدَّق بالله وبرسوله ﷺ، وبكل ما جاء به القرآن، والبعث، والجنة والنار، والصلاة والزكاة، وغير ذلك مما أجمعت الأمة على أنه لا يكون مؤمناً من لم يصدق به، وهذا خلاف اللغة، فإن قالوا إن الشريعة أوجبت علينا هذا قلنا: صدقتم، فلا تتعلقوا باللغة فإن أصل الإيمان التصديقن إلا أن الله عز وجل أوقع لفظة الإيمان لأشياء أخرى مخصوصة وهي أعمال الجوارح وكل ما هو طاعة لله، فلا يحل لأحد مخالفة الله تعالى فيما أنزله وأحكمه، فإنه تعالى خالق اللغة وأهلها، فهو ملك بتصريفها وإيقاع أسمائها على ما يشاء.

قلت: هذا تعريف سلفنا الصالح لمسألة الإيمان وتوابعها، وسلفنا الصالح يُقدم فهمه على كل الأفهام سيما في العقيدة منها، ونحن كسلفية تقوم دعوتنا على فهم الكتاب والسنة بفهم السلف، فلماذا يَعمَدُ البعض منا الى مخالفة السلف إمعاناً باللحاق بركب المرجئة، و لقد ظهر في السنتين

---

١. (الفصل) ١/ ٦٠/ ١٩١.

الماضيتين فرقة تدعي بأنها من السلف وقد نشرت بعض الكتيبات حول مسائقل:

١. التكفير وعدمه في مسألتين:

- الحاكمية.
- الصلاة.

٢. مسألة الايمان ودخول الأعمال فيها.

٣. لا إله إلا الله محمد رسول الله ونواقضها.

فعمدت هذه الفرقة الى تضليل المسلمين بشريعة رب العالمين، حيث عرفت الإيمان تعريف المرجئة، وجعلت الأعمال ليست داخلة في مسمى الإيمان، بحيث أصبح تعريف الإيمان كما يلي: من لم يؤد شيئاً من فرائض الله ولم يجتنب شيئاً من المحرمات، لكنه قال ولو مرة لا إله إلا الله، فهذا مسلم مؤمن ويقال له مؤمن مذنب. فضَّل الناس عن شريعة الله عز وجل حيث، قامت هذه الفرقة بترميم أصول المرجئة[1] فقام الغيورون على دين الله عز وجل فأرسلوا إلى الجزيرة العربية فسألوهم حول هذا الموضوع، وكان الجواب شافياً وافياً،ظهرت فيه عقيدتنا واضحة، لا كما أراد لها هؤلاء المتسلفة!!!!

---

١. انظر موسوعتي (البيان في رفع ظاهر التعارض بين السنة والسنة/ والسنة والقرآن) المجلد الثالث صفحة ٦٨٤ فيها بحث مهم حول هذه المسألة.

ابن حزم والقدر وأفعال العباد:

في أواخر عهد الصحابة رضي الله عنهم، ظهرت بدعة القول بالقدر، من حيث قدرة الإنسان وإرادته، فالجبرية قالوا: إن الأنسان لا يخلق أفعاله بنفسه بل جعلوه من فعل الرب تبارك وتعالى، أما الطائفة الثانية الأشاعرة والماتوريديه فقالوا: إن الإنسان له استطاعة وهي ليست الإنشاء والتكوين، بل الفعل من الله ولا فاعل إلا الله تعالى، وهو وحده المريد المختار، وتكون استطاعة يخلقها الله تعالى عن الفعل سموها الكسب والاكتساب، وهم قريبون إلى الجبرية، أما أهل السنة والجماعة، فيرون المسلم يحاسب فيما اكتسب، فإن كان خيراً فخير، وإن كان شراً فشر.

أما رأي ابن حزم فهو رأي أهل السنة والجماعة في هذا الموضوع فقال: وإن أفعال العباد كلها من طاعة ومعصية من قول وعمل أو عقد بالقلب فكلها خلق الله تعالى، الحركة والسكون سواء، لا خالق غير الله، وإنما الفرق بيننا وبين الجمادات، هو أن الله عز وجل خلق فينا اختياراً وتمييزاً وإرادة، ولم يخلق في الجمادات شيئاً من ذلك، وكل حركة وسكون لحي أو غير حي فكل ذلك مخلوق لله تعالى، قال الله عز وجل: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان:٢] وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [الفرقان:٥٩] وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦] وأعمالنا بين السماء والأرض بلا شك وهي أشياء بلا شك مخلوقة. وقال تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ﴾ [فاطر:٣] وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [النحل:٢٠] ولو كانت

الحركات مخلوقة لغير الله لكان ذلك الغير قادراً على أن يأتي بها على غير ما هي عليه، ولكان إلى العلو أكثر ما يتحرك أو في السفل كذلك. ويقول: ثم نظرنا فوجدنا السالم الجوارح المريد للفعل قد يعترضه دون الفعل مانع لا يقدر معه على الفعل أصلاً، فعلمنا أن هاهنا شيئاً آخر به تتم الاستطاعة ولا بد، وبه يوجد الفعل، فعلمنا ضرورة هذا الشيء إذ هو تمام الاستطاعة ولا تصح الاستطاعة إلا به، فهو باليقين قوة إذ الاستطاعة قوة بلا شك، فقد علمنا أنه إذا ما أتى به من عند الله تعالى لأنه تعالى مؤتي القوي إذ لا يمكن ذلك لأحد دونه عز وجل[1]، فصح ضرورة أن الاستطاعة صحة الجوارح مع ارتفاع الموانع، وهذان الوجهان قبل الفعل، وقوة أخرى من عند الله عز وجل.

ابن حزم والأسماء والصفات:

قبل البدء بهذا الفصل، اعلم أخي المسلم أن ابن حزم من المتكلمة، ولقد سلك في مبحث الأسماء والصفات والذات مسلك المتكلمة، وهؤلاء المتكلمة أدخلوا الفلسفة والمنطق على مسائل الأسماء والصفات والذات، فأصبحت لا ترى لهم شاطئاً يرسون عليه، ولا تفهم لهم قولاً معتمداً، ولقد صدق فيهم قول شيخ الإسلام ابن تيمية حينما قال: لا هم للفلاسفة كسروا ولا للإسلام نصروا. وإن كان ابن حزم سلك مسلكهم وسار على دربهم، إلا أنه خالفهم في كثير من مسائلهم، وأقام عليهم الحجج

---

١. (الفصل) ٣/ ٣٣ ـ (الدرة) ٢٩٨.

والبراهين، مع ذلك فالحق أحب لنا من كل الناس.فيذكر ابن حزم أن ذاته تعالى ليس بجسم ولا مركب كما مر معنا في فصل سابق، ولا يحل بمكان، ويقرر أن صفاته الذاتية هي التي يعرف بها سبحانه.

أما في الصفات فيقول: (أما إطلاق لفظ الصفات لله تعالى فمحال لا يجوز، لأن الله تعالى لم ينص قط في كلامه المنزل على لفظة الصفات، ولا على لفظة الصفة، ولا حُفظ عن النبي ﷺ بأن لله تعالى صفة، أو صفات، نعم ولا جاء قط ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم، ولا عن أحد من خيار التابعين، ولا عن أحد من خيار تابعي التابعين)[1]. قلت: وهذا عين الخطأ، بل ثبت في النص فيما رواه البخاري[2]: في الرجل الذي كان يقرأ قل هو الله أحد وفيه (انها صفة الرحمن) قلت: أما إعلال ابن حزم لسعيد ابن أبي هلال فليس عندي بمستقيم، بل هو ثقة، وهذا الإعلال من شيخنا ليس مُسلَّماً، أما أنه خبر واحد وهو لا يوجب عندهم العلم فليس يخصنا بشيء.

نحن نناقش ما لنا وليس ما لغيرنا، ما دام أنه صح الحديث سنداً ومتناً، أصبح من الجائز إطلاق لفظة الصفات على الله، وأما قول شيخنا على حسب ظاهريته: إن (قل هو الله أحد) هي فقط الصفة، قلنا أثبت

---

١. (الفصل) (٢: ٩٦).

٢. أخرجه البخاري ١/ ٩٧ ومسلم ٣/ ٣٢٠ حديث رقم ٨١٣ والنسائي ١/ ٢/ ١٣٢ قلت: ولقد أخطأ شيخنا رحمه الله في تضعيفه لسعيد به هلال، وسعيد هذا من السادسة مات بعد الثلاثين. وله رواية في الكتب الستة صدوق. وقال الذهبي ثقة معروف، حديثه في الكتب الستة يروى عن نافع، ونُعيم المُجمر.

العرش ثم انقش، فإذا أثبت معنا صحة الحديث لزمك القول بإطلاق لفظة الصفة، وإن قلت بالصفة ناقشنا معك هل أصلاً (قل هو الله أحد) صفة فقط أم قاعدة تجري عليها كل الصفات ؟ قلت: والصواب أنها قاعدة على العكس من قول شيخنا، لأن النص لم يقل أنها فقط صفة الرحمن، بل أطلق في النص بمعنى أن كل ما جاء في (سورة الإخلاص) من الوحدانية والصمدية وعدم الولادة، وعدم الكفؤ يمثل كلها صفات لمعنى واحد، وهي ذات الله المقدسة، ومنها يُعلم صحة إطلاق لفظ الصفات.

ونحن نقول: بجواز الاشتقاق خلافاً لشيخنا رحمه الله الذي منع اشتقاق أسماء الله من صفاته.

أول الصفات:

فأول الصفات (المكانية لله) فالمكانية لله عند ابن حزم معدومة وممنوعة، (وقد علمنا أن كل ما كان في مكان، فإنه شاغل لذلك المكان ومالئ له ومتشكل بشكل المكان، ويقول في (الدرة) صفحة ٢٢٨: وإن الله تعالى ليس في مكان ولا في زمان. قال الله تعالى: ﴿**هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ**﴾[الحديد:٣]. قلت: ونحن كذلك ننفي المكانية عن الله نفياً قاطعاً، ولا نحده بجهة، لأن الله عز وجل فوق المكان والحدود، ولأن المكان مخلوق لله وهو ظرف للمخلوقات، ولكننا نقول: إن الله في السماء بمعنى (على السماء)، فالسماء لا تحيطه وبهذا جاءت الأخبار وجاءت البراهين بأن الله عز وجل على السماء علواً وارتفاعاً. قال تعالى: ﴿**ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ**﴾

[الملك:١٦] وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾[الأنعام:١٨] وقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[طه:٥] وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾[البقرة:٢٥٥] وفي الحديث الذي أخرجه مسلم ٥٣٧ ومالك في (الموطأ) برواية الليثي ١٤٦٨ وأبو داود ٩٣٠ والنسائي ١٢١٨ وأحمد ٢٣٨١٣ والبيهقي١٥٠٤٣ وابن حبان ١٦٥. عن معاوية بن الحكم السلمي في حديث الجارية فسألها النبي ﷺ: (**أين الله ؟ فقالت: في السماء، قال: من أنا ؟ قالت: أنت رسول الله ﷺ**). فصح يقيناً أن الله في السماء بمعنى العلو المطلق وهو قول السلف جميعاً.

الثانية الاستواء:

يذهب ابن حزم في تفسيره للاستواء بمعنى انتهى خلقه إلى العرش، والعرش مخلوق، هذا ما أكده في (الدرة) صفحة ٢٣٠ وبمثله قاله في (الفصل) الجزء الثاني صفحة ١٢٥ فقال: الرابع في معنى الاستواء، هو أن معنى قوله تعالى: (على العرش استوى) أنه فعل فعله في العرش، وهو انتهاء خلقه إليه فليس بعد العرش شيء، ثم قال: والاستواء في اللغة يقع على الانتهاء.

قلت: لقد اختلف أهل الاسلام في معنى الاستواء، ففريق قال: الله في كل مكان وهو حال في كل مخلوقاته وهو قول الحلولية، تعالى الله عن كلامهم علواً كبيراً، والثاني: الاستواء هو الاستيلاء، وهو قول المعتزلة، الثالث: لا مكان لله سبحانه وتعالى، وهو قول الأشاعرة والماتريدية، ثم

اختلفوا في تفسير الاستواء، فقال بعضهم هو الاستيلاء كقول المعتزلة، وقال آخرون: هو علو المرتبة والمنزلة. والرابع: هو ما هدى الله به أهل السنة، وقولهم في الاستواء (هو بمعنى علا وارتفع).

قلت: فإن لفظ استوى في اللغة: إذا عُدِّيَ بـ (على) لا يمكن أن يفهم منه إلا العلوُّ والارتفاع كقوله تعالى: ﴿وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ﴾ [هود:٤٤] أي أرتفعت عليه، وقوله استوى أمر فلان ارتفع وعلا عن الحال التي كان عليها من الضعف. وقال الأشعري في (رسالته) إلى أهل الثغر: وأجمعوا أنه فوق سماواته على عرشه دون أرضه. فهذه عقيدة الإمام الأشوي المنقولة عنه، ولقد اعتنى أصحابه بنقلها عنه، فعمدت الأشعرية إلى مخالفة إمامها إلى التعطيل والتجهم أو إلى التفويض. قال ابن عبد البر في شرح (الموطأ) شرح حديث النزول: وهذا حديث لم يختلف أهل الحديث في صحتع وفيه دليل أن الله في السماء على العرش من فوق سبع سماوات كما قالت الجماعة.

قلت: وأما قول شيخنا ابن حزم في تخريج المسألة المتوهم ألفاظها للتشبيه تخريجاً لغوياً، فقد أبعد النجعة واستخدم التأويل، ونحن نقول: إن الحق فيما قاله الجمهور من أهل اللغة والحديث، وحيث أُدخل الاستواء تحت مجال اللغة العربية فكان لا بد أن ينصاع له شيخنا، وهو الضليع في اللغة العربية والآخذ بناصيتها، ولعله رحمه الله أخطئ في تخريج هذه المسألة وذلك لاشتغاله بالمنطق والكلام فحاول التسوية بين الاصطلاحين الكلامي واللغوي فلا أصاب هذا ولا نفعه ذاك. قال نعيم بن حماد شيخ البخاري: من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه

فقد كفر، وليس فيما وصف الله نفسه ولا رسوله تشبيه، فمن أثبت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة على الوجه الذي يليق بجلال الله تعالى، ونفى عن الله تعالى النقائص فقد سلك سبيل الهدى. قال ابن جرير الطبري في تفسيره (١: ٢٢٢) وأولى المعاني بقول الله جل ثناؤه ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ [البقرة:٢٩] علا عليهن وارتفع.

رأي ابن حزم في نزول الله في كل ليلة:

إن منهج ابن حزم رحمه الله في عقيدة الأسماء والصفات منهج مضطرب جداً، وهو من (أمثال ابن حجر، والنووي، وابن الجوزي، والزاغوني) فهؤلاء جميعاً اضطربوا في مسألة الصفات والأسماء اضطراباً شديداً، يجعلهم لم يحرروا مذهبهم في هذه المسألة، إلا أن ابن حجر والنووي أقلهم اضطراباً رحمهم الله تعالى، أما في نزول الله تعالى فيرى ابن حزم أنه تعالى ينزل ويجيء لكن من غير حركة ولا نقلة، فقال في (الدرة) صفحة ٢٣٢: (وأن الله تعالى ينزل كل ليلة إلى السماء كما قال رسول الله ﷺ، وهو فعل يفعله عز وجل في ذلك الوقت لقبول الدعاء، وأنه تعالى يأتي يوم القيامة في ظلل من الغمام، وأنه تعالى يجيء يوم القيامة وكل ذلك أفعال يفعلها الله عز وجل في الليل، وفي ذلك اليوم كسائر أفعاله ليس شيء من ذلك نقلةً ولا حركةً تعالى الله عن ذلك، ليس كمثله شيء وبالله تعالى التوفيق.

قلت: لقد خالف شيخنا في هذا ظاهريته المعروفة حيث أنه جعل الإتيان والنزول والمجيء على غير معناهم المفهوم بحسب وصائف النص ومقتضى لغة العرب، والذي ألجأه إلى ذلك أنه عد أفعال الله من إتيان، ونزول، مرادفاً ومشابهاً لإتيان ونزول البشر، من لوازم الحركة والانتقال وشغور المكان، وهذه هي عواقب الفلسفة وعلم الكلام، فلقد خالف أصوله لمجرد توهمه بمشابهة البشر مع ربهم بصفتي نزول البشر وإتيانهم، ونزول الله ونزول البشر، مع أنني أخالف شيخي في هذه المسألة فأقول وبالله تعالى التوفيق.

إن أهل السنة والجماعة انقسموا في هذه المسألة إلى قسمين: قسم أجاز الحركة والانتقال، ومنهم من لم يجز الحركة ولا الانتقال، قال أبو بكر الإسماعيلي في (اعتقاد أئمة أهل الحديث) ص(٦٢) وأنه عز وجل ينزل إلى السماء الدنيا على ما صح به الخبر عن رسول الله بلا اعتقاد كيف فيه. ولا يوجد دليل من كتاب وسنة بمنع الحركة عن الله، أو بأنه ساكن، وحيث أننا علمنا بالدليل القطعي أن الحركة تجوز، ما الذي يمنع من أنه تعالى ينزل بحركة ؟ أم أنها يا شيخنا (مسألة استشكالية) ؟ والنص فيها ظاهر من لغة العرب، لكن ولأن ابن حزم أدخل علم الكلام على نفسه ولم يستطع أن يخرج، ولما أراد الخروج علقت به تلك الرواسب. قال ابن القيم في (الصواعق) ٤/ ١٢١٨ إن الصفة يلزمها لوازم من حيث هي هي، فهذه اللوازم يجب إثباتها ولا يصح نفيها، إذ نفيها ملزوم كنفي الصفة مثاله: الفعل والإدراك للحياة، فإن كل حي فعال مدرك، وإدراك المسموعات

بصفة السمع، وإدراك المبصرات بصفة البصر، وكشف المعلومات بصفة العلم والتميز لهذه الصفات ينتفي رفعها عن الصفة، فإنها ذاتية لها ولا يرتفع إلا برفع الصفة، ولا يلزمها لوازم من حيث كونها صفة للقديم مثل كونها واجبة قديمة عامة.

رؤية الله عند ابن حزم:

يرى ابن حزم أن رؤية الله تعالى رؤية حقيقية بكل الوجه لا بجزء منه وهو مرئي بالعين، فقال في (الدرة) صفحة ٣٣٤: وأنه تعالى يراه المؤمنون خاصة يوم القيامة بخلاف الرؤية المعهودة، لكن كما تُرى الشمس والقمر لا نُضام في رؤيته قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣] وقال تعالى عن الكفار: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين:١٥] وقال رسول الله ﷺ كلاماً معناه ترون ربكم كما ترون القمر لا تضامون في رؤيته وقال: نحو ذلك في الشمس، قال أبو محمد: فالنظر في القرآن مضاف إلى الوجه: وبيقين ندري أن العين من جملة الوجه، فهو تعالى مرئي بالعين وبجميع الوجه ولا يجوز أن يخص بذلك بعض الوجه دون بعض. ثم يعود رحمه الله فيعارض نفسه مرة أخرى بقوله: وتلك رؤية وسمع يعلم بهما ما ليس لوناً ولا صوتاً ولا ملوناً ولا مصوتاً لكن كما شاء الله عز وجل. قلت وهذه مخالفة لظاهريته المعروفة رحمه الله، فلقد أول النص وأحاله إلى شيء غير متحقق، وإنما هو معنى غير موجود ولقد انتهى

هذا الكلام وعاد إلى نفي الرؤية، وأما نفي ماجاء إثباته بنص فيحتاج إلى نص للنفي، ولسنا أعلم من رسول الله ﷺ الذي يشير الى الشمس والقمر يقرب لهم المسألة، لا على التقريب فحسب، بل ليشبه الرؤيا بالرؤيا، فرؤية الله في الآخرة كرؤية الناس للشمس والقمر رؤيا بالعين المجردة وليس الوجه بناظر. قلت: وأثبت رحمه الله في كتابه (الفصل) الرؤيا للعين ٣/ ٤ وهو مذهب الأشعري رحمه الله في الإبانة قال: إن النظر إذا ذكر مع ذكر الوجه فمعناه نظر العينين اللتين في الوجه.

رأي ابن حزم في الوجه والعين واليد والجنب والقدم والعزة والرحمة والقدرة والقوة والأصابع:

يرى ابن حزم في هذه الصفات أنها الله، وليست صفات خارجة عن الذات خوفاً من الوقوع في تعدد القدماء، وهذا الذي ألزمه أن يذهب مذهب الجهمية، فهو في مسائل الصفات رحمه الله يرى رأي الجهمية، وإن كان يثبتها إسماً ويرفضها معنى. فيقول: وإن لله تعالى عِلماً وكلاماً وقدرة وقوة وعزة، وجلالاً وإكراماً، ويداً ويدين، وعيناً وأعيناً، ووجهاً وذاتاً ونفساً، كل ذلك حق. ثم قال في الفِصل: ولا يجوز لأحدٍ أن يصف الله عز وجل بأن له عينين، لأن النص لم يأت بذلك، ونقول: إن المراد بكل ما ذكرنا الله عز وجل لا شيء غيره. وقال في (الدرة): وكل ذلك غير مخلوق، وكل ذلك ليس هو غير الله تعالى، ولا يرجع من كل ذلك إلى شيء آخر

سوى الله عز وجل[1].

قلت: وهذا الذي قاله شيخنا ابن حزم هو عينه قول المعتزلة الذين نفوا صفات الله تعالى خوفاً من تعدد القدماء، وليس في إثبات الصفات كالعين والقدم واليد والوجه والساق إثبات قديم مع الله، فالذين أثبتوا الصفات يقولون أنها قديمة بقدم الله عز وجل، ولا يقولون أنها غيره، وأما الغيرية التي تكلم عليها ابن حزم فغيرية منفصلة، ونحن نقول: إن الصفات جزء من الذات وليست منفصلة عنه، ولا يتصور في العقل وجود صفات من غير ذات، ولا ذات من غير صفات. ولمزيد من البحث في هذه المسألة يُنْظَر في (شرح العقيدة الطحاوية) صفحة ١٢٩/ ١٣٠.

ابن حزم وحديث الآحاد والحديث ككل:

من المعلوم بالضرورة أن الله تعالى لما أنزل إلينا رسوله ﷺ هادياً ومعلماً لنا، طلب منا وجوب اتباعه في كل ما أمر به، والابتعاد عن كل ما نهى عنه وزجر، ونفي الإيمان عمن لا يُحكِّم رسول الله ﷺ في شؤونه كلها أو أعرض عما قاله ﷺ. قال تعالى: ﴿ **فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا** ﴾ [النساء:٦٥].

وأما تحكيم الرسول ﷺ فهو تحكيم لشريعة الله تبارك وتعالى، فلما انتقل

---

١. (الفِصل) (٢: ١٦٧) و(الدرة) (٢٤٨).

الرسول إلى الرفيق الأعلى، بقيت الآية الكريمة دالة دلالة واضحة على تحكيم سنة رسول الله ﷺ مع كتاب الله عز وجل. ولما كانت مسألة الآحاد والمتواتر قضية في صلب الاعتقاد، كانت بين العلماء ما بين مد وجزر، فبعض العلماء يرون الآحاد حجة في الاعتقاد والعمل وجوباً، وفريق يراه في الأحكام دون العقيدة، ومنهم من تنطع بعقله النتن المنحرف فيرى حرمة الأخذ بالآحاد ويجلد عشر جلدات كل من يحدث بالآحاد اعتقاداً، وقبل الشروع برأي ابن حزم أرى ضرورة البحث في زمانية هذا المبحث.

زمانية هذا المبحث:

إن القول بالآحاد والتواتر بغض النظر عن متبنيها لم تكن على عهد القرون الثلاثة الأولى، فهي لم تكن في عهد الصادق المصدوق ولا أصحابه، بل ظهرت في أواخر القرن الثالث حتى يتسنى للقائلين بها إلى نسف أحاديث الصفات وترميم مذهب متأخري الأشعرية، فالأشعرية والمعتزلة ترفض الآحاد في الاعتقاد، مع علمهم بأن أصحاب رسول الله لم يحققوا ويحرروا هذه المسألة بل تركوها تمشياً مع الآية الكريمة: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧]. فالآحاد يجب أن يأخذ في العقيدة والأحكام. انظر غير مأمور فصل حديث الآحاد في كتابنا (نسف الركام ص ٢٨).

تعريف خبر الواحد:

هو: الخبر الذي لم تبلغ نقلته في الكثرةمبلغ التواتر[1]. يرى ابن حزم أن الحديث الآحاد حجة في الاعتقاد والعمل معاً، وأن خبر الواحد العدل كافٍ للعلم والعمل، وهذا ما ناقشه في (الإحكام) وقرره.

ويقول رحمه الله في (الإحكام) ١/ ١٢٥: (وقد صح أن الله تعالى افترض علينا العمل بخبر الواحد الثقة عن مثله مبلغاً إلى رسول الله ﷺ، وأن نقول أَمَرَ رسول الله ﷺ بكذا، وقال عليه السلام كذا، وفَعَلَ عليه السلام كذا، وحرَّم القول في دينه بالظن، وحرَّم تعالى أن نقول عليه إلا بعلم، فلو كان الخبر المنقول يجوز فيه الكذب أو الوهم لكن قد أمرنا الله تعالى بأن نقول عليه ما لم نعلم، ولكان الله تعالى قد أوجب علينا الحكم في الدين بالظن الذي لا نتيقنه، والذي هو الباطل الذي لا يغني من الحق شيئاً). ولقد استدل رحمه الله على صحة مذهبه بأدلة ناقشها في كتابه الرائع (الإحكام) منها:

١. قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ [التوبة:١٢٢] والطائفة في لغة ابن حزم الواحد.

٢. بعث رسول الله ﷺ رسلاً إلى ملوك الأرض فيقول رحمه الله: فلقد ألزم بهذا النبي ﷺ كل ملك ورعيته قبول ما أخبرهم به الرسول الموجه نحوهم من شرائع الدين، فكان إرسال رسول واحد دليل

---

١. (توجيه النظر) (١: ١٠٨).

على قبول خبر الواحد.

٣. بعث النبي ﷺ معاذاً وأبا موسى وأبا بكر أميراً للحج، وأبا عبيدة إلى نجران، وعلياً قاضياً لليمن. تلك بعض أدلته رحمه الله، ومن أراد الأستزادة في هذا الموضوع فليرجع إلى كتاب (الإحكام) الجزء الأول صفحة ٩٨ - ١٤٥ ففيه جميع ما ذكر ابن حزم في هذا المبحث.

قلت: وليس هذا القول أن الآحاد يوجب العلم مع العمل من أفراد ابن حزم، بل إن السلف قبله كانوا يقولون بقوله حتى في عصر ابن حزم، وهو منتصف القرن الرابع كان القول بوجوب أخذ خبر الواحد في العقيدة والعمل، فهذا ابن عبد البر النمري يقول في (التمهيد) ١/ ٧ بعد أن ساق أدلته على قبول الأحاد (والعلم والعمل به) قال: وقال قومٌ كثيرٌ من أهل الأثر وبعض أهل النظر أنه يوجب العلم الظاهر والعمل جميعاً، منهم الحسين الكرابيسي وغيره وذكر ابن خواز منداد أن هذا القول يخرج على مذهب مالك وعلى ذلك أكثر أهل الفكر والأثر، وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات ويعادي ويوالي عليها ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده على ذلك جماعة أهل السنة ولهم في الأحكام ما ذكرنا.

شروط الراوي عند ابن حزم في رواية الحديث:

يُعتَبَرُ شرط ابن حزم في مسألة العدالة والضبط والحفظ والاتقان أشد وأقسى من شرط ابن معين، بل أجزم خلال مطالعتي في كتب الحديث

وكتب أهل الجرح والتعديل أن ابن حزم أشد نقداً للرواية من الذين كانوا قبله، وهو يشترط في الراوي المقبول روايته أن يكون من أهل الضبط والحفظ والثقة، ويكون من أعلى مراتب الثقات إذا كان فقيهاً، وإن كان من المجهولين، أو كان مجروحاً من حيث (الفسق أو العدالة أو سوء الحفظ) فرض علينا التوقف على قبول روايته.

قال في (الإحكام) جزء ١/ ١٣٩ عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: (**إن مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضاً، فكانت منها**[١] **طائفة طيبة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكان منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا منها وسقوا وزرعوا، وأصاب طائفة منها أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماءً ولا تنبت كلأً، فذلك مثل من فَقُهَ في دين الله عز وجل ونفعه الله بما بعثني به فَعَلِمَ وعَلَّمَ، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به**)[٢].

فقد جمع رسول الله ﷺ في هذا الحديث مراتب أهل العلم دون أن يشذ منها شيء، فالأرض الطيبة النقية هي مثل الفقيه الضابط لما روى الفهم

١. منها وقعت في رواية ابن حبان (١ :١٧٧) والنسائي في (الكبرى) (٤٣ :٥٨) ووقع في صحيح مسلم (٢ : ٨ :٢٢) وأحمد (٤ :٣٩٩) منه.

٢. البخاري (٧٩) ومسلم (٨: ٢٢٨٢) والنسائي في (الكبرى) (٤٣ :٥٨) وابن حبان (١ :١٧٧) وأحمد (٤ :٣٩٩).

للمعاني التي يقتضيها لفظ النص المتنبه على رد ما اختلف فيه الناس إلى نص حكم القرآن وسنة رسول الله ﷺ، وأما الأجادب الممسكة للماء التي يستقي منها الناس، فهي مثل الطائفة التي حفظت ما سمعت أوضبطته بالكتاب، وأمسكته حتى أدته إلى غيرها غير مغير، ولم يمكن لها تنبه على معاني ألفاظ ما روت ولا معرفة بكيفية رد ما اختلف الناس فيه إلى نص القرآن والسنن التي روت، لكن نفع الله بهم في التبليغ فبلغوه إلى من هو أفهم بذلك، فقد أنذر رسول الله ﷺ بهذا إذ يقول: (**فرب مبلغ أوعى من سامع**) وكما روى عنه عليه السلام أنه قال: (**فرب حامل فقه ليس بفقيه**) فمن لم يحفظ ما سمع ولا ضبط فليس مثل الأرض الطيبة، ولا مثل الأجادب الممسكه للماء، بل هو محروم معذور أو مسخوط بمنزلة القيعان التي لا تنبت الكلأ ولا تمسك الماء.

رأي ابن حزم في اتصال السند والمرسل:

إن اتصال السند وسلامته من كل خارم له ومزحزح له عن رتبة الصحيح، هو شرط عند المحدثين جميعاً واستحوذ على كتاباتهم وجلّ اهتمامهم، وأطلقوا هممهم نحوالأسانيد والمتون واعتنوا بها اعتنائهم بالقرآن، ذلك لأن الأسناد من الدين كما قال ابن المبارك ونقله عنه مسلم في (مقدمة صحيحه) والترمذي في كتابه (العلل)، ولأن السند خصيصة لهذه الأمة. ثم وضعت الأصول والضوابط من قبل علماء الحديث الشريف ليضبطوا به النصوص، وليكن مرجعاً لكل من جاء بعدهم ولصيانة هذا الإرث العظيم من الضياع ودخول التزيف عليه من قبل الدخلاء وواضعي

الحديث على الثقاة وعلماء السنة، لذلك وضعوا ضوابط الاتصال، وعرَّفوا الانقطاع، والمعضل، والمدلس، والمرسل، فأصبحت قواعد لمن جاء بعدهم بضرورة السير عليها حتى يستقيم هذا العلم.

في البداية لم يكن الصحابة ولا التابعون يسألون عن الأسانيد حتى ظهرت الفتن، كما قال التابعي ابن سيرين: لم يكونوا يسئلون عن الأسانيد، فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم فينظر إلى حديث أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر الى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم[1].

وعلى هذا المسار سار الإمام ابن حزم فيقول في المرسل[2]: إن المرسل في نفسه لا تجب به حجة، فكيف يؤيد غيره ما لا يقوم[3] بنفسه. ويفرق رحمه الله بين قبول المرسل المجمع عليه وبين المرسل المختلف فيه، فيرى أن المرسل المجمع عليه من جملة ما نُقل من انشقاق القمر، وسقاية الجيش من ماء يسير، وكإطعامه النفر الكثير من الطعام اليسير، مثل هذا وإن روى بأسانيد صحيحة وأخرى مرسلة، فهذا المرسل عند ابن حزم مقبول، أما المرسل الذي الذي لا إجماع فيه فهو مطروح[4] وابن حزم في هذا يوافق الشافعي رحمه الله، فالشافعي قبل المرسل إذا جاء من طريق أخرى

---

١. مسلم في (مقدمة صحيحه) ٤٧ والترمذي في(العلل).

٢. المرسل هو ما رفعه التابعي بأن قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر (مقدمة ابن الصلاح) (٤٧) و(شرح نخبة الفكر) (١٠٩).

٣. (الإحكام) (٢: ٧٠).

٤. (الإحكام) (٢: ٧٠).

موصولة، أو تلقته الأمة بالقَبول، أو عمل به جل الفقهاء، فابن حزم موافق للإمام الشافعي في هذه المسألة، ولو أني أخالفهما في الرأي فأقول: إن جاء المرسل من طريق أخرى موصولة طرحنا المرسل وأخذنا بالمسند الموصول، وأما إذا تلقته الأمة بالقَبول فليس شرطاً في ذلك، بل يجب البحث في الأسانيد لسلامة الفقه والخروج من نسبة الكذب على رسول الله ﷺ، وأما عمل الفقهاء بالحديث فلا يدل على صحته البتة، ونحن إذ قبلنا المرسل على هناته نكون خالفنا القواعد الحديثية. ونصبح كالتي نكثت غزلها من بعد قوة أنكاثاً، فالمنهج النظري لا بد من تطبيقه عملياً وإلا أصبحنا في وادي والحديث في آخر، ثم إنه قد يلجئنا إلى التسويه بين صغار التابعين ممن لم يدركوا إلا صغار الصحابة ممن كانت روايتهم في أواخر حياة الرسول ﷺ، فيصبح الحديث غير مضبوط بمنهج ولا قاعدة.

مسائل أخذت على المذهب الظاهري:

١. مسائل في العقيدة:

- الرؤيا: ولقد رددنا على شيخنا في هذه المسألة في بابه انظر فصل الرؤية.

٢. قوله في الصَرفة:

وهو استدلال على أن الله حال بين الناس وبين القرآن بأن يأتوا بمثله. فيصبح من لوازمه بأن القرآن ليس معجزاً بذاته، وهوخلاف

قول الأمة، قلت: لقد اختلفت أنظار كثيرٍ من علماء المسلمين في إعجاز القرآن، وكانت نظرتهم إلى الإعجاز كل حسب اجتهاده، فقالت طائفة: إن المعجزة في القرآن (بلاغته) وطائفة أخرى قالت (نظمه وإنشائه) وطائفة أخرى قالت (عدم الإتيان بمثله) وأخرى قالت: (إعجازه في التشريع) وقالت أخرى (إعجازه علمي) ولكنهم جميعاً لم يقولوا أن الله حال بين الناس والقرآن، وهذا محال في حق الله الذي تحدى العرب وهم أهل شعر وبيان، ولم يقتصر التحدي على العرب فقط، بل تعداه إلى البشرية جمعاء. **قال تعالى: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا ﴾** [الإسراء:٨٨] فلو قلتم أن الله منذ الأزل لم يُعلِمهم (العرب) أو غمم عليهم مثل هذه اللغة فيمتحنهم بعد ذلك لأصبحت المسألة محسومة، إذ لقالوا هذه لغة لم نعرفها، لكن الله تحداهم بما هو عندهم فَعجْزُهم يدل على إعجاز الكلام وعدم إتيانهم بمثله، وترك لهم المساجلة والمنازلة فأين البلغاء وعظماء الشعر والأدب والنثر؟ بل إن جهلاء العرب من قريش وغيرها أمثال النضر بن الحارث لما أراد أن يستهوي زعماء قبيلته والناس، لم يتعرض لبيان وفصيح القرآن، بل عمد إلى ألفاظ القرآن فحرفها[1].

كقوله: (إنا أعطيناك لجماهر فصل لربك وجاهر) وكقوله:

---

١. (ابن جرير الطبري) (١ :٢٨) و(تفسير القرطبي) (٧ :٣٧).

(والطاحنات طحناً والعاجنات عجناً والخابزات خبزاً والثاردات ثرداً !!!) وهذا يدل على سخافة وركاكة وحضيض مثل هذه التفاهات، بل يدل على مستوى الإسفاف الذي ارتكبه هذا الرجل، بل إن بعض أتباعه لما سمعه قال: ما هذا القرآن الذي لا يعالج إلا الطعام والشراب ؟ إن القول بالَصرفه خطأ وقع به شيخنا الجليل وهومناف للتحدي الذي أقامه الله على قريش والناس جميعاً. وانظر تمام كلامي ص ٧٧.

٣. تفضيل الملائكة:

ولقد بينا في فصل سابق أن المسألة خلافية، و لشيخنا فيها رأي كما لنا فيها رأي، ونحن مع شيخنا في هذه المسألة.

٤. في إطلاق الصفات على الله تعالى:

يذهب ابن حزم إلى أن الصفات مثل العين واليد والقدم والساق والكلام والقدرة، ليس هو غير الله، ولقد رددنا في فصل العقيدة خطأ ابن حزم.

٥. في السحر:

ذهب ابن حزم إلى أن السحر تخيل وتخيّل لا حقيقة له، والجمهور على خلافه قلت: وليس ابن حزم منفرداً في هذا الرأي، فهو مروي عن أبي بكر وأبي جعفر الاستراباذي من الشافعية، وعن الجصاص وهذا

الأخير كان يعتبر السحر عملية تضليل وخداع[1] وعلى ذلك فالمسألة على قولين، قول الجمهور، وقول هؤلاء العلماء.

وإن كنا نرى وقوع السحر حقيقة كما سُحر النبي ﷺ في الصحيحين ولا ننكره، لكن الخلاف الدائر بين الفريقين من يعتبره تخيلاً كما في الحديث أنه ﷺ قال لعائشة: **(أنه يخيل إليه يفعل الشيء ولا يفعله)**. وهذه حجة هؤلاء العلماء. ولنترك هذا النقاش إلى كتابنا (القول الجلي في سحر النبي).

٦. عصمة الأنبياء:

يذهب ابن حزم إلى أن الأنبياء جميعهم بعد النبوة معصومون عن صغائر الذنوب وكبائرها[2]، سرها وجهرها، وذلك لأننا مأمورون بالإئتمار لهم، مندوبون إلى الاتّساء بأفعالهم، فلوجاز منهم شيء من ذلك لكنا مندوبين إلى فعل المعاصي، وهذا كذب على الله تعالى وافتراء عليه وإلحاد في الدين، وأيضاً: فإن اسم الفسوق واقع على المتعمد للكبيرة وعلى المجاهر بالصغيرة، ولا يجوز إطلاق ذلك على نبي، ومن أطلق ذلك على نبي فقد كفر.

قلت: هذا خلاصة ما ذهب إليه الإمام في عصمة الأنبياء في حال نبوتهم، وهذا رأي سليم سديد صحيح، لأننا لو جَوزّنا عليهم المعاصي

---

١. انظر (أحكام القرآن) جزء ١ صفحة (٤١ ـ ٥٨) (٣: ٤٧٨).

٢. (الدرة فيما يجب إعتقاده) (٣٧٨).

والذنوب لم يكونوا لنا أسوة ولا قدوة، ثم هو مناقضة للشريعة، إذ جَوزنا عليهم الكذب فكيف نعرف صدقهم في التبليغ ؟ مع كونهم (حاشاهم من ذلك) من الكذابين، أما عصمتهم قبل النبوة فيقول ابن حزم: أما هل يجوز ذلك عليهم قبل النبوة فإن الأنبياء قسمان، قسم نشأ على ملة لازمة كأنبياء بني إسرائيل المتعبدين بشريعة موسى بن عمران عليهم السلام فهؤلاء لا يجوز عليهم من ذلك قبل النبوة).

ولما ذكرنا من أنهم مصطفون قال الله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ ۚ ﴾ [الحج: ٧٥] والمصطفى معصوم[1].

قلت: ففي هذا القسم أخطأ ابن حزم رحمه الله في تعريف المصطفى، فليس هو المعصوم، لأن الإصطفاء في كلام العرب الاختيار وهو افتعال من الصفوة ومنه النبي صفوة الله من خلقه والأنبياء المصطفون وهم من المُصْطَفَين إذا اخْتيرُوا، وهم المُصْطَفُون إذا اختاروا. واختلف أهل العلم في عصمة الأنبياء قبل البعثة وبعد البعثة، والإجماع قام على عصمتهم بعد البعثة من كل الكبائر والصغائر، إلا نقل ضعيف عن أهل الكلام بتجويز الصغائر سهوا وعقلا، وهناك نقل للإمام ابن تيمية في (الفتاوى) و(منهاج السنة) عن الشافعية كالشيرازي والمتولي وغيرهم بمثله. واختلفوا في العصمة قبل النبوة، قال الجمهور: وأما قبل النبوة لا يمتنع أن يصدر منهم كبيرة، إذ لا دلالة للمعجزة عليه ولا حكم

---

١. (الدرة فيما يجب اعتقاده) (٣٧٨) (والفِصل) (٤: ٣٠ – ٣١).

للعقل. ونقل هذا الكلام الإيجي في (المواقف) (٣/ ٤١٥).

ويقول ابن حزم في القسم الثاني: وقسم نشأ في غير ديانه كنبينا ﷺ وكابراهيم عليه السلام وهؤلاء لم يردهم من الله تعالى أمر يلزمهم اتباعه، ولا نهي يلزمه اجتنابه، فما كان من الذنوب خسيساً يؤدي فاعله بذكره، كالسرقة، والبغاء، واللياطة، والكذب، والقسوة، والنميمة، والغش، وما أشبه ذلك فلا يجوز منهم أصلاً لأن أذاهم محرم، وفاعل هذا يجب أن يؤذي بالذم على فعله، وما كان من الذنوب التي لولا الشريعة لم يكن فيه عيب فهو غير ممتنع منهم قبل النبوة.

٧. نبوة النسوة:

يذهب ابن حزم إلى جواز أن يكون نسوة أنبياء، ولقد عقد فصلاً كاملاً في (الفِصل) دلل به على جواز أن يكون من النساء أنبياء، ولم يجوز أن يكن رسلاً. وهذا خلاف النص في أن الله تعالى لم يرسل إلا أنبياء (رجالاً) فقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ﴾ [الأنبياء:٧] وهذا فيه دليل على عدم جواز غيرهم، بل أخبر الله تعالى نبيه أنه لم يرسل إلا أنبياء (رجالاً) و بهذا نعلم أن المسالة محسومة بالنص، والاجتهاد فيها ليس إلا خرص وتخمين.

٨. خبر الآحاد:

ولقد فصلنا القول فيه في مبحث ابن حزم والحديث الشريف.

٩. في الإيمان:

يذهب ابن حزم إلى أن التصديق بالقلب لا يتفاضل البتة، لأنه متى قدح فيه شيء خرج إلى الشك وبطل جملة، لأن اليقين والشك في شيء واحد لا يجتمعان، والشك في الدين كفر بلا خلاف وبالله تعالى التوفيق.

قلت: وهذا المذهب مروي عن أبي حنيفة وأصحابه ومن تبعهم كالماتريدية ومحققي الأشاعرة، والحقيقة أنه أصاب جانب وأخطأ جانب، فخطأه رحمه الله جعل التصديق لا يتفاضل، بل العكس يجوز في الإيمان الزيادة، ووقع الخلاف في النقصان بين أهل السنة والجماعة وغيرهم فالزيادة في قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال:٢] وقوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة:١٢٤] أما النقصان: فذهب ابن بطال إلى أن أصل التصديق الحاصل في قلب كل واحد منهم لا يجوز عليه النقصان ويجوز عليه الزيادة، وذهبت الحنفية إلى أن الزيادة الواردة في النصوص هي لكمال الإيمان لا أصله.

قلت: ويجوز النقصان في الإيمان كما يجوز فيه وعليه الزيادة، وليس هذا (قدحاً) في أصل الإيمان، وهو مذهب أهل السنة، وفيه حديث رسول الله ﷺ كما في سنن أبي داوود وأحمد في (المسند). في الرجل الذي يزني يخرج الإيمان من قلبه ويظلله كالغمامة. وانظر ما كتبنا في فصل الايمان عند ابن حزم وعند أهل السنة.

١٠. عذاب القبر:

يذهب ابن حزم أن عذاب القبر تلقاه الروح بعد فراقها الجسد وهي المسؤولة المجيبة. قلت: وفي هذا مخالفة لما في الحديث الشريف ولقد كنت بينت في فصل سابق عند بيان ابن حزم في العقيدة مما أغنى عن إعادته هنا.

١١. مرتكب الكبيرة عند ابن حزم:

قال ابن حزم[١]: ومن رجحت كبائره وسيئاته فهم الذين يخرجون من النار بالشفاعة، وقد أيقنا أن من أخبر الله تعالى بأنه يدخله النار وأن أمه هاوية فإن الله تعالى لم يشأ أن يغفر له بلا شك، كما صح عن رسول الله ﷺ من أنه يخرج الله عز وجل بشفاعته من النار من في قلبه مقدار شعيرة من إيمان[٢]، ثم من في قلبه مقدار برة من إيمان، إلى مقدار خردلة، ثم أدنى ثم أدنى من مقدار ذلك، ومقدار ذرة ثم يخرج الله تعالى برحمته من لم يتبئر[٣] خيراً قط إلى الجنة، ولا يبقى في النار إلا أهل الكفر الذين حبسهم القرآن ووجب عليهم الخلود، فمن خالف هذا النص

---

١. (الدرة) (٢٤١).

٢. أخرجه البخاري ٧٤١٠، ومسلم ١/ ١٩٠، وابن ماجه ٢/ ١٤٤٢،و أحمد ٣/ ١٤٤، والدارمي ١/ ٢٧، والنسائي في(الكبرى) ١١١٣١، وابن حيان ٧٣٧٨.

٣. بأر الشيء بأراً خبأه أو ادّخره، وابتأر الخير قدمه أو عمله مستوراً. (تاج العروس) (١: ٢٤٧٤).

فقد ابتدع، ومن زعم أن كبيرة واحدة مات المسلم مصراً عليها تحبط جميع حسناته فيخلد في النار، فقد كذب به على الله تعالى وخالف القرآن ورد قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[هود: ١١٤] فقالوا هم إن السيئات يذهبن الحسنات بل سيئة واحدة تبطل حسنات دهر.

وقال في (الفِصل بين الملل والنحل) ٤/ ٤٦: من لقي الله تائباً توبةً نصوحاً من كل كبيرة، أو لم يكن عمل كبيرة قط، فسيئاته كلها مغفورة وهو من أهل الجنة لا يدخل النار ولو بلغت سيئاته ما شاء الله أن تبلغ، ومن لقي الله عز وجل وله كبيرة فأكثر لم يتب منها، فالحكم في ذلك الموازنه ثم رجحت حسناته على كبائره فإن كبائره وسيئاته كلها تسقط وهو من أهل الجنة ولا يدخل النار، ومن استوت حسناته مع كبائره وسيئاته فهؤلاء أهل الأعراف، فلهم وقفة ولا يدخلون النار ثم يدخلون الجنة، ومن رجحت كبائره وسيئاته بحسناته فهؤلاء مجازون بقدر ما رجح لهم من الذنوب، فَمِن لفحة واحدة إلى بقاء خمسين ألف سنة في النار ثم يخرجون منها إلى الجنة بشفاعة رسول الله ﷺ وبرحمة الله تعالى، وكل ما ذكرنا يجازون في الجنة بما فضل لهم من الحسنات، ومن لم يفضل لهم حسنة من أهل الأعراف فمن دونهم، وكل من خرج من النار بالشفاعة ويرحمه الله فكلهم سواء في الجنة ممن رجحت له حسنة فصاعداً. قلت: إن مسلك ابن حزم في مرتكب الكبيرة مسلك معتدل، إذ أن هناك موازنة بين الحسنات والسيئات، ولقد جمع رحمه الله الآيات التي أحتج بها المعتزله (آيات الوعيد) وآيات العفو التي احتج بها

المرجئه ووازن بينهما، وخرج بهذه النتيجة وهو العمل بجميع النصوص التفضيلية التي وردت سواء كانت كتاباً أو سنة.

والحق، أن ابن حزم في هذه المسألة اعتمد على ما يلي:

١. اعتمد على النزعة الضاهرية في إعمال النصوص سواء كانت الموجبه للعقاب أو الموجبة للثواب.

٢. وازن بين النصوص فلم يفرط في استخدام نصوص العقاب ولم يهمل نصوص الموجبة للثواب.

٣. جمع بين أصحاب المذاهب العقدية المختلفة وأعمل جميع أدلتهم.

٤. لم يشترط في حكمه في أن صاحب الكبيرة كافر ولا هومؤمن كامل الايمان (بمعنى لا يعذب) ولا هو بمنزلة بين المنزلتين.

منهج ابن حزم في المحلى:

يعتبر ابن حزم رحمه الله أول من صنف في الفقه على طريقتنا، طريقة الفقه المقارن، وأول من نصر الدليل دون تعصب لمذهب، أو شيخ، أو رأي، أو كتاب، فمثلاً الذين سبقوه من الأئمة صنفوا كتباً فقهية فنصروا مذاهبهم، ومن جاء بعده من الأئمة كتبوا كتباً فقهية نصروا أيضاً أئمتهم، فهذا الحافظ ابن حجر ينصر الشافعية ما وجد إلى ذلك سبيلاً، وهذا

النووي رحمه الله فعل مثل ذلك، وابن كثير وابن الجوزي. والكثير الكثير. والحق أن هناك من أنصف الدليل بعد ابن حزم، أمثال الإمام ابن تيمية وابن القيم، وابن دقيق العيد، لكن مع ذلك غلب على الشيخين الفاضلين الحنبليين التمذهب بالمذهب الحنبلي، وتقديمه لكن دون عصبية. إلا أن ابن حزم قدم الدليل وطرد المذهب، لذلك تجد كتابه أنموذجاً للفقه (التشقيقي) المعتمد على تشقيق المسألة الى مسائل، وبالدليل تخرج المسائل منضبطة رائعة، ليس متكلفاً الدليل فيها. ونستطيع تلخيص ما فعله ابن حزم الى نقاط:

١. تصنيفه المحلى على الفقرات والمسائل وعنه أخذ أهل الأندلس[١].

٢. ذكره لأقوال الفقهاء من صحابة وتابعين ثم أصحاب المذاهب وأدلتهم (ذاكراً) أقوالهم بسندها إليهم- غالباً - (متكلماً) على الأسانيد.

٣. من عادته أن عنوان المسألة يكون هوالحجة كقوله ولا يحل أكل ما لم يسم الله تعالى عليه بعمد ونسيان[٢] فهو يرجح بالعادة المسألة من خلال العنوان الذي به تلك المسألة.

---

١. علي صبحي أبو عابد، رسالة ماجستير في منهج ابن حزم في التفسير آل البيت (١٤٨).

٢. (المحلى) (٨: ٥٥).

الكتب التي اعتمد عليها ابن حزم في محلاه:

الناظر في ما سطره ابن حزم، سيجد كماً كبيراً من المراجع التي ذكرها ابن حزم، فهو موسوعي كبير، وله أسانيد توصله إلى صاحب الكتاب من أصحاب الكتب الحديثيه، ولقد أشار الذهبي رحمه الله في السير[1] إلى معرفة ابن حزم بكتب السنة باستثناء كتابين هما (سنن ابن ماجه القزويني)، و(سنن أبي عيسى محمد بن سورة الترمذي) ومراجعه هي:

١. البخاري محمد بن إسماعيل وله (ابن حزم) إسناد يوصله إلى محمد بن إسماعيل.

٢. مسلم بن الحجاج وأيضاً لابن حزم إسناد يوصله إلى مسلم وبينه وبين مسلم خمسة رجال.

٣. سنن أبي داود وله إسناد يوصله لأبي داود.

٤. سنن النسائي (المجتبي) ولقد أكثر منها ابن حزم وبينه وبين النسائي رجلان. ابن ربيع، وابن الأحمر عنه، أو عبدالله بن ربيع عن محمد بن معاوية القرشي عنه.

٥. (موطأ) مالك وله إسناد يوصله اليه.

٦. مسند أحمد.

٧. مسند البزار.

---

١. (سير اعلام النبلاء) ج ١٨/ ص ٢٠٢ طبعة مؤسسة الرسالة.

٨. مسند بقي من مخلد ولقد أكثر منه.

٩. مصنف عبد الرازق.

١٠. مستدرك الحاكم.

١١. مسند عبد بن حميد.

وأعلى ما عنده في الحديث بينه وبين وكيع ثلاثة أنفس.

ونقل رحمه الله عن كتب وذكرها في المحلى:

١. الجامع الصغير لمحمد بن حسن الشيباني[١].

٢. النبات لأبي حنيفة الدينوري[٢].

٣. المبسوط: القاضي اسماعيل بن اسحاق[٣].

٤. العذري: ولد حاجب بن عطارد[٤].

٥. السبعة: عبد الرحمن بن زيد[٥].

٦. الكسائي[٦].

---

١. (المحلى) ج ٦ / ١٦٩.

٢. (المحلى) ج ٥ / ص ١٥٢ وناقش فيها مسألة الحب بالفتح والحب بالكسر مع زيادة الهاء.

٣. (المحلى) ج ٦ / ١٦٩.

٤. (المحلى)ج ١٣/ ص ١٣٥.

٥. (المحلى) ج ٣ / ص ١٢٠.

٦. (المحلى) ٥ / ١٢١.

والسبب في ذكري لهذه الكتب دون غيرها كونها كانت مفقودة في المغرب وقلما تجدها عند المعتنين بالعلم كيف بغيرهم ؟ ولما نقل كلام الأئمة كالشافعي ومالك وأبي حنيفة لم ينص في كلامه من أين أخذه من كتبهم. فلم يعين. أما هذه الكتب فأغذ منها وعيَّنها .

منزلة المحلى عند العلماء:

إنقسم العلماء في كتاب (المحلى) لابن حزم إلى ثلاثة أقسام:

الحاملون له، وهؤلاء هم:

الأول: ابنه أبو رافع الفضل وهو الذي أكمل الكتاب من المسألة ٢٠٢٩ حتى نهاية الكتاب عند المسألة ٢٣١٢، وهذا الإكمال من الكتاب الكبير الإيصال، وهذا يدل على سعة وحفظ الفضل، وهذه الزيادة تقارب من مجلدين مما هو مطبوع.

والثاني: أبو عبيد الله محمد بن أبي نصر فتوح الأزدي الحميدي الظاهري صاحب ابن حزم وتلميذه لازم أبا محمد ابن حزم وأخذ عنه.

والثالث: الإمام الوزير أبومحمد بن العربي. قرأ عليه أكثر مصنفاته فقال: صحبت ابن حزم أعوامًاسمعت منه جميع مصنفاته سوى المجلد الأخير من كتاب الفصل، وهو ست مجلدات، وقرأنا عليه من كتاب الإيصال أربع مجلدات في سنة ست وخمسين وأربعمائة، وهو أربع وعشرون

مجلداً ولي منه إجازة غير مرة[1].

المادحون له:

العز بن عبد السلام: قال الذهبي[2] قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام – وكان - أحد المجتهدين، ما رأيت في كتب الاسلام في العلم مثل (المحلى) لابن حزم، وكتاب (المغني) للشيخ موفق الدين قلت: لقد صدق الشيخ عز الدين وثالثهما (السنن الكبير) للبيهقي، ورابعهما (التمهيد) لابن عبد البر.

الرافضون للمحلى المصنفون ضده كتباً :

مثل: محمد بن محمد بن سعيد المالكي في كتابه (الكتاب المعلى في الرد على المجلى والمحلى)[3].

الذين اختصروا المحلى:

اعتنى بعض العلماء بالمحلى ممن كانوا على الظاهرية أو غيرهم.

١. أبوحيان محمد بن يوسف الأندلسي ٧٤٥ هـ اختصر المحلى وأسماه

---

١. الذهبي (سير أعلام النبلاء) ج ١٨/ ص ١٩٩.

٢. الذهبي (سير أعلام النبلاء) ج ١٨/ ص ١٩٣.

٣. انظر تفسير (البحر المحيط) أبوحيان محمد بن يوسف ج ٢/ ص ٤٠ طبعة دار الكتب العلمية الطبعة الأولى.

(الأنوار الأجلى في اختصار المحلى)[1].

٢. الإمام الذهبي: له اختصاره أسماه (المستحلى في اختصار المحلى).

المدخل الى كتاب المحلى بالآثار:

يعتبر (المحلى بالآثار) لأبي محمد علي بن محمد بن أحمد ابن حزم من أقدم الكتب في الفقه المقارن، وهي نسخة محققه (باثني عشر مجلداً) حققه الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري، وكتاب (المحلى) اختصار أو شرح (للمجلى) بالحجج والآثار، لم يكمله رحمه الله بل توفي عنه وأتمه إبنه الأكبر الشهير بأبي رافع وهو أكبر أولاده، وتتخطى أهمية (المحلى) باحتوائه على موسوعة لأسماء الرجال والأعلام، وأيضاً هو من الكتب التي اشتملت على أحاديث مسندة إلى أصحابها بإسناده، وهو أيضاً موسوعة اشتملت على علل الحديث. ويبلغ عدد مسائل الكتاب ٢٣١٢ مسألة، أما دوافع تأليف الكتاب فقال ابن حزم في مقدمة (المحلى) (١: ٢: ٢) أما بعد، وفقنا الله وإياكم لطاعته، فإنكم رغبتم أن نعمل للمسائل المختصرة التي جمعناها في كتابنا الموسوم (بالمجلى)، شرحاً مختصراً أيضاً نختصر فيه على قواعد البراهين بغير اكثار، ليكون مأخذاً سهلاً على الطالب والمبتدئ، ودرجاً له إلى التبحر في الحجاج ومعرفة الاختلاف، وتصحيح الدلائل المؤدية إلى معرفة الحق مما تنازع الناس فيه، والإشراف على أحكام القرآن والوقوف

---

١. انظر تفسير (البحر المحيط).

على جمهرة السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ وتمييزها مما لا يصح، والوقوف على الثقاة من رواة الأخبار وتمييزهم من غيرهم، والتنبيه على فساد القياس وتناقضه وتناقض القائلين به.

ولم يرو فيه ابن حزم حديثاً ضعيفاً، قال رحمه الله في (المحلى) (١: ٢: ٢) وليعلم من قرأ كتابنا هذا أننا لم نحتج إلا بخبر صحيح من رواية الثقات مسنداً، ولا خالفنا إلا خبراً ضعيفاً فبينا ضعفه، أو منسوخاً فأوضحنا نسخه.

ثم قال مبيناً حقيقة كتابه (المحلى) وعن كتبه ومن المستفيد منه فقال في (المحلى) (٥: ٦: ٣٣): وإنما كتابنا هذا للعامي والمبتدئ وتذكرة للعالم.

منهج ابن حزم في الرجال:

بادئ ذي بدئ، أرغب في القول أنني حينما أردت الكتابة في حياة شيخنا ابن حزم رحمه الله، استقرأت الذين كتبوا في هذه المسألة من المتقدمين والمتأخرين فكانوا على ضربين:

أولاً: قسم مدحه وطلب علم الرجال عنده واعتبروه مجدداً في علم الرجال.

ثانياً: قسم قالوا أنه هجوم على تخطئة الرجال (مجهلاً) الثقات!!!!

فأما القسم الأول فمعلوم خطأهم إذ كل الناس يؤخذ منهم ويرد عليهم إلا المعصوم، ومعلوم أن ابن حزم رحمه الله أخطأ على الأقل في نظري في بعض الرجال جرحاً وتعديلاً. والقسم الثاني قد ظلم ابن حزم وسلبه حقه.

ولما بدأت في هذا الكتاب أحببت أن أنأَ بنفسي عن هذا المبحث لأن ما سأقوله هو محض اجتهاد ليس فيه نص من لسان ابن حزم، ولما أردت أن أكتب في الرجال الذين جرحهم ابن حزم وصلتني رسالة موسومة بـ (تجريد أسماء الرواة) الذين تكلم فيهم ابن حزم جرحاً وتعديلاً. للأستاذ عمرو بن محمود، والأستاذ محمود أبو هنية. حيث أنهم استقرؤا تقريباً ما قاله ابن حزم في جرحه للرجال، اكتفيت بما قالاه ضارباً الصفح عن توسيع المبحث، لكن قبل البدء بذكر منهج ابن حزم في الرجال حيث أنني من المكثرين عن ابن حزم قراءة وفهماً لمنهجه رحمه الله فأقول:

١. إن ابن حزم في تجهيله لبعض الثقاة لم يكن يتكلم في هذا من باب العصبية والهوى والكل يعلم هذا، لكن حيث علم الرجل قال: لذلك قال ابن حجر في (لسان الميزان) ١/ ٤٣٢ في ترجمة إسماعيل بن محمد الذي جرحه ابن حزم في (المحلى) ٩/ ٢٩٦ وقال عنه في معرض ذكر حديث زيد ابن ثابت: أنه أفرض الصحابة، قال أبو محمد: وهذه الأسانيد مظلمة لأن أحمد بن أبي عمران وأبا حامد ابن حسنويه مجهولان وإسماعيل الصفار مثلهما.

قال ابن حجر في (اللسان) ١/ ٤٣٢ (في ترجمة الصفار الثقة الإمام النحوي المشهور، روى عنه الدار قطني، وابن مندة، والحاكم ووثقوه، ولم يعرفه ابن حزم فقال في (المحلى) أنه مجهول، وهذا هو رمز ابن حزم يلزم منه أن لا يقبل قوله في تجهيل من لم يطلع هو على حقيقة أمره، ومن عادة الأئمة أن يعبروا في مثل هذا بقولهم لا نعرفه أو لا نعرف حاله،

وأما الحكم عليه بالجهالة بغير زائد لا يقع إلا من مطلع عليه أومجازف)
قلت: ولعل ابن حزم في ذلك معذور، فلقد بحث عن ترجمة الرجل ولم يقف له على شيء فقال فيه ما قال، فلما استقر الأمر عند ابن حزم أن هذا الراوي مجهول الحال والعين، أطلق فيه ما أطلق وابن حزم في هذا رحمه الله معذور حيث لم تكن تتوفر أقاويل الرجال بتلك الضخامة كما عند ابن حجر، والذهبي، والمزي، والنووي، وإذا جاز لنا إطلاق الكلام على ابن حزم فقرينه في ذلك من المتقدمين كثير، فهذا الإمام الأعظم أبو حنيفة كان يأخذ بالحديث الضعيف ويبني عليه حكماً فقهياً وذلك لندرة النصوص عنده أو عدم وصولها إليه. أو كان يبني المسألة الفقهية العظيمة على الرأي لعدم وجود النص. بل ووقع للحافظ نفسه رحمه الله ما عاب به ابن حزم، وسأختار موضعين من كتبه وقع له فيهما أوهام.

الموطن الأول: قال الحافظ في شرح صحيح البخاري، في بدء الوحي معلقاًعلى حديث (**إنما الأعمال بالنيات**): ثم إن هذا الحديث متفقٌ على صحته، أخرجه الأئمة المشهورون إلا (الموطأ). وَوَهَّم من زعم أنّه في (الموطأ) مغتراً بتخريج الشيخين له من طريق مالك، قلت (عماد) وأخطأ الحافظ بقوله هذا، فهذا الحديث أخرجه مالك في (الموطأ) برواية محمد بن حسن الشيباني رقم الحديث (٩٨٣).

الموطن الثاني: قال في ترجمة عبد العزيز بن أبي سليمان الهذلي من التقريب (٤٠٩٩) مقبول، وهذا المصطلح يطلقه على الضعفاء من الرواة كما نص على ذلك في المقدمة (١/ ٨) فقال: الخامسة من ليس له

إلا القليل من الحديث، ولم يثبت فيه مايترك حديثه من أجله، وإليه الأشارة بلفظ مقبول حيث يتابع وإلا فلين الحديث. قلت (عماد) وهذه من الحافظ خطأ كبير، فعبد العزيز ثقة إمام، وثقه أحمد، وأبو داود، وابن معين، والمديني، وابن نمير، فهل هذا الراوي لين ؟!!!! ولو استجزنا قول الحافظ في ابن حزم، فما قولنا في الحافظ ؟ اللهم عفوك.

٢. (ربما جَهِلَ الصحابي أوحاله، فربما قالوا لم يسمع من النبي أو أنه تابعي لا يعرف وكُشِفَ حاله بأنه صحابي) وهذا وأَضرابه كثير عند المحدثين، ومن هنا أخذ على ابن حزم قوله في عامر ابن واثلة الليثي أبي الطفيل كما في (المحلى) ٣/ ١٧٤، قال أولها أنه لم يأت هكذا إلا من طريق يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل.

ولا يعلم أحد من أصحاب الحديث ليزيد سماعاً من أبي الطفيل، والثاني أن أبا الطفيل صاحب راية المختار وذكر أنه يقول بالرجعة قال: (الإمام أحمد شاكر معقباً على قول ابن حزم: أبوالطفيل عامر بن واثلة من ثقاة التابعين الفضلاء وما رماه أحد بالقول بالرجعة وما أسند المؤلف هذا عمن يوثق به). والصحيح في نسبته أنه كان صاحب راية المختار كان ذلك قبل أن يظهر المختار ما في نفسه الخبيثة، ولقد خدع عامراً حيث أن المختار كان في بداية أمره يطلب دم الحسين فخدع كثيراً من المسلمين. والناس في عامر على قولين:

أ.   قوم عدوه تابعياً.

ب. وقوم عدوه صحابياً.

أما الذين عدوه صحابياً فهم: ابن حجر في (الأصابة) ٤/ ٤١٣ والذهبي في (الكاشف) ٢/ ٥٨ والمزي في (تهذيب الكمال) ١٤/ ٨٠ وعباس الدوري في (تاريخه) ٢٨٩ وخليفة صاحب (الطبقات) صفحة ٣٢٥، أما الذين عدوه من التابعين فهم: ابن سعد في (الطبقات) ٥/ ٧٢ وابن معين كما نقله صاحب (المعرفة) ١/ ٢٣٣، وأحمد بن حنبل، قال مكي: ثقه. انظر (التهذيب) ٥/ ٨٤: قلت من هذا القبيل اختلافهم في صحبته، أو أنه تابعي أدى اجتهاد ابن حزم إلى ما قاله في أبي الطفيل، وكم يقع هذا للمحدثين وغيرهم.

٣. (أنه كان يطرح الرجل كله عند وجود الكلام عليه) قلت: وهذا منهج سليم، إذا كان الرجل عليه كلام فيه جرح شديد الأولى طرحه بالمقدمة القائلة الجرح مقدم على التعديل. إذا كان الجارح خالٍ من العصبية.

٤. (تجهيله للصحابة الذين هم من المعروفين عند أهل العلم) مثاله عجير بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب أخو ركانة، قال ابن حزم في (المحلى) ١١/ ٣٢٦ مجهول. قلت: قال الذهبي في (ميزان الاعتدال) ٣/ ٦١ قيل له صحبه، وله حديث عن علي تفرد عنه ولده نافع. قال ابن حجر في (التقريب) ٢/ ١٦ صحابي من مشايخ قريش. قلت: اختلف فيه بين الصحبة وبين أنه تابعي مما ألجأ ابن حزم إلى القول فيه على هذه الصفة،

وقد يقول لنا قائل: إذا جهله كونه صحابياً ألا يعلم حاله بأنه تابعي، قلت: جَهله رحمه الله في كونه صحابياً أو تابعياً ألجأه لقوله مجهول، ولقد كتب ابن حزم السيرة المعروفة (بجوامع السيرة) ولم يعرف هذا الصحابي فكيف يعرفه تابعياً، قلت: أما منهجه الذي أجزم به في هذه العجالة:

أ. إذا تعارض الجرح والتعديل قدم الجرح ولوكان المعدل ألف نفس.

ب. يطرح الرجل إذا كان فيه كلام يخرجه به عن حد العدالة.

ج. يجهل الرجل إذا لم يعرف له حالاً ولا عيناً.

د. لا يقبل الجرح إذا كان الجارح صاحب عصبية وهوى.

فصل: في أسماء بعض من جرحهم ابن حزم ووافقه على جرحهم أهل الجرح والتعديل:

مقدمة:

الباب الأول: اعلم أخي المسلم أن ابن حزم رحمه الله كان إماماً في الجرح والتعديل، وأن أقواله في رجال جرحهم لا زالت تنقل جيلاً بعد جيل، وأن كثيراً من المحدثين اعتبروه من أكابر أهل الجرح والتعديل، ومعلوم أن لكل جواد كبوة، وكانت كبوات أهل الحديث معفى عنها حيث أنهم عدوا أنفاس المصطفى ﷺ، وإذا غاب نفس واحد فلا ينقص من قدر المحصي العادِّ[1] لأن الكمال لله.

الباب الثاني: موافقة أهل الجرح والتعديل لابن حزم، كان ابن حزم رحمه الله في جرحه للرجال يعتمد على أمرين اثنين:

أ. إستقصائه لكتب الرجال في زمانه.

ب. يقدم الجرح على التعديل لأن الجارح عنده مزيد العلم.

الباب الثالث: موافقة أهل الجرح والتعديل لابن حزم في رجال نقدهم في (المحلى) و(الإحكام) و(الِفصل).

قلت: وهاك أخي المسلم نماذج لرجال نقدهم ابن حزم وتابعه عليهم

---

١. العاد: بمعنى المحصي لتلك الأنفاس الطاهرة وهوبمعنى أنهم عرفوا كل أحوال المصطفى عليه السلام. انظر (لسان العرب) (٣/ ٩٤).

أهل الجرح والتعديل:

١. الحسن بن دينار أبوسعيد التميمي، قال ابن حزم في (المحلى) ١/ ٢٦٥ مذكور بالكذب وقال في (الإحكام) ٢/ ٦٤ ضعيف.

موافقة أهل الجرح:

قال الذهبي: تركوه. قال ابن المبارك: الحسن بن دينار كان يرى رأي القدرية وكان لا يحفظ، قال أبو حاتم: متروك الحديث كذاب، وقال ابن عدي: وقد أجمع من تكلم في الرجال على ضعفه، وقال أبو حنيفة: كذاب، وقال النسائي: ليس بشيء، وقال الجوزجاني: ذاهب. وتركه وكيع وأحمد بن حنبل، أنظر (لسان الميزان) ٢/ ٢٥٦.

٢. الحسن بن عمارة مولاهم البجلي مولاهم أبو محمد الكوفي قاضي بغداد. قال ابن حزم في (المحلى): ٦/ ٦١ وهو ساقط مطرح بإجماع، وقال في (المحلى): ٢/ ١٣١ و ٧/ ٤٤١ هالك، وقال في (المحلى): ١٠/ ٦١ متروك الحديث هالك، وقال في (المحلى): ٧/ ١٧٦ لا يجوز الاحتجاج بروايته. وقال في (الإحكام): ١/ ١٤٢ ساقط العدالة غاش لأهل الإسلام.

موافقة أهل الجرح:

قال الذهبي: ضعفوه (الكاشف) ١/ ٢٢٥ وقال: متروك عندهم: (المغنى) ١/ ١٦٥، وضعفه يعقوب في (المعرفة) ٣/ ٣٤، وضعفه الدارقطني في (العلل) ١/ ١٢٤ و(السنن) ١/ ٣٢٣.

٣. الحسن بن الفضل بن السمع أبو علي الزعفراني البوصراني، قال ابن حزم في (المحلى): ٩/ ٢٩٦ مجهول. قال الذهبي في (المغنى): ١/ ١٦٦ أتهم ومزقوا حديثه. وقال في (الميزان): أكثر الناس عنه ثم انكشف فتركوه وخرقوا حديثه ١/ ٥١٧.

قال ابن حجر في (اللسان): روى عنه إسماعيل الصفار وأحمد بن عثمان الآدمي وآخرون. قال أبو الحسين بن المنادى أكثر الناس عنه ثم انكشف فتركوه وخرقوا حديثه.

٤. الحسين بن عبد الله بن ضميرة المدني. قال ابن حزم في (المحلى): ٩/ ١١ وهو في غاية السقوط والإطراح باتفاق أهل النقل وقال في (الإحكام): ٦/ ١٥ ضعيف.

قال الذهبي في (المغنى): ١/ ١٧٢ تركه غير واحد.

قال ابن حجر في (اللسان): ٢/ ٣٥٤ كذبه مالك، وقال أبو حاتم: متروك الحديث كذاب، وقال أحمد: لا يساوي شيئاً. وقال ابن معين: ليس بثقة ولا مأمون.

٥. الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس بن عبد المطلب. قال ابن حزم في (الإحكام): ٢/ ٧٦ ساقط متهم بالزندقة.

قال ابن حجر في (التقريب) ١/ ١٧٦ ضعيف، قال الذهبي في (الكاشف) ١/ ٢٣١ ضعفوه.قال النسائي متروك (المغنى) ١/ ١٧٢. وقال أبو حاتم: ضعيف يكتب حديثه ولا يحتج به.

٦. حريش ابن الخريت أخو الزبير. قال ابن حزم في (المحلى): ٢/ ١٥٢ ضعيف.

موافقة أهل الجرح:

قال الذهبي في (الكاشف): ١/ ٢١٤ واه. قال ابن حجر في (التقريب): ١/ ١٦٠ ضعيف. قال البخاري: فيه نظر، وقال أبو زرعة: واهي الحديث. انظر (المغنى) ١/ ١٥٥.

قلت: واكتف بهؤلاء الستة ولو أردت الاستقصاء في أحوال الرجال الذين جرحهم ابن حزم ووافقه أهل الجرح والتعديل لطال المقام، وما قدمنا كفاية ممن أراد الوقوف على الحق والهداية.

السبب في قلة أخذ ابن حزم بفتاوى أحمد: وذلك لإمور منها:

١. لأنه صرح بأن أحمد كان محدثاً أكثر منه (فقيهاً) فقال في الأحكام ٢/ ٥٤/ ٥٥ قال علي: ويكفي من كشف غمه من اغتر بالكثرة أن نقول له لا تغتر بكثرة من ترى من أصحاب المذاهب فإنما هم ثلاثة رجال فقط مالك، والشافعي، وأبو حنفيه ولا نزيد.

٢. إن الإمام أحمد رحمه الله اشتغل بالرواية أكثر من اشتغاله في الفقه، فَقَلَتْ الرواية عنه في الفقه لانشغاله رحمه الله في الرجال، لذلك قدم الحديث ورجاله على العلوم، مع اشتغاله بشيء من الفقه ولكن ليس كباقي المذاهب إتساعاً.

٣. ولعل تلاميذ أحمد لم يشهروه، وإن كان هناك ممن تبنى المذهب الحنبلي لكنهم بدأوا بالعمل بعد[1] المائة الرابعة كابن عقيل، والزاغوني، وابن القيم، وابن تيمية، وابن مفلح، وابن عبد الهادي، والمقادسة وربما لأن الإمام أحمد له أربعة أو خمسة أقوال في المسألة حسب الرواية، مما يُصَعّب جمع القول المحدد في المسألة. وللإمام أحمد رحمه الله كم كبير من الفقه في المسائل، جمع وحقق منها (العلامة الكبير الشيخ زهير بن محمد الشاويش الحسيني) مسائل الأمام أحمد في الفقه، لكن لم تدون مسائله كما فعل أئمة زمانه.

اهتمام ابن حزم بالنساء وفتاويهن:

الناظر في (المحلى) يجد أن ابن حزم يهتم بفقه النساء كغيره من الفقهاء وأصحاب السنن، وهذا دأب كل من كتب في الفقه، إلا أنه حينما رتب أسماء أصحاب الإفتاء من الصحابة، قدم المرأة على كل المفتين، فأولهم عائشة رضي الله عنها فقال في (جوامع سيرته) ٣١٩: باب في تسمية من روى عنهم من أصحاب رسول الله ﷺ على مراتبهم في كثرة الفتيا فقط. ووضع عائشة في المقدمة، ثم علياً، وابن عمر، وعبد الله بن عباس، وعمر بن الخطاب، وابن مسعود، وأم الدرداء وغيرهم. قال رحمه الله في

١. وإن كان بعض تلاميذ أحمد كابن هانىء نقلوا بعض فتاواه وابن هانىء متقدم لكن ذلك لم يكن بزخم كبير.

(الإحكام) ٥/ ٩٢: وهذا حين نذكر إن شاء الله تعالى إسم كل من رُويَ عنه مسألة فما فوقها من الفتيا من الصحابة رضي الله عنهم، وما فات منهم إن كان فات إلا يسير جداً ممن لا يرو عنه أيضاً إلا مسألة واحدة، أو مسألتان وبالله التوفيق.

المكثرون من الصحابة رضي الله عنهم فيما يروى عنهم من الفتيا:

عائشة أم المؤمنين، عمر بن الخطاب وابنه عبد الله، علي ابن أبي طالب، عبد الله بن عباس، عبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت.

ومن اهتمام ابن حزم بالمرأة وفقهها، نراه أيضاً تكلم في فقه المرأة في مسألة خالف فيها الجمهور وهي نبوة المرأة.

وهل هي حقيقة ممن لها تحّمل لأعباء النبوة. من الجانب العملي لم يقع، وهو من فقهه الرائع رحمه الله.

مبحث فرائد الفقه في المحلى:

كان الإمام ابن حزم رحمه الله فريد عصره وأوانه، ومشغِل فقهاء عصره وزمانه، وكان صيداً وفيراً لحساده وأقرانه، أطلقوا عليه حساده الزندقة والقرمطة والمروق من الدين، ووصفوه محبوه بالاجتهاد والحفظ والذكاء والتجديد في الدين، واتجه أهل الوسط فيه إلى مدح ما عنده من العلم وتصويب خطأه، ولكن ليس المجال هنا لأبين ممداحه، ولكن سأعقد فصلاً كاملاً في أقوال الحساد وأقوال المحبين، لكنني راغب بذكر فرائد بثها

الأمام العلامة ابن حزم في كتابه (المحلى)، وهو محلى حقاً كما قاله العز عبد السلام فيما نقله عنه (صاحب السير) ١٩/ ١٩٥، حينما قال: ما رأيت في العلم مثل (المحلى).

فرائد في المحلى:

١. **(المحلى) ٥/ ١١٧ (أحكام صلاة الجنائز مسألة رقم ٥٦٤ دفن الكافر الحربي وغيره فرض)**: قال ابن حزم: قال سفيان: وسمعت حماد بن أبي سليمان يحدث عن الشعبي، أن أم الحارث بن أبي ربيعة ماتت وهي نصرانية فشيعها أصحاب النبي ﷺ. وقد دلل رحمه الله على دفن المشرك بحديث علي رضي الله عنه.

٢. **(المحلى) ٥/ ١٢١ (في معرض نقله رحمه الله اسم الحَب)**[١] فقال: قال أبو حنيفة الدينوري في الباب المذكور وقال الكسائي: واحد الحَبَة حبة بفتح الحاء، فأما الحب فليس إلا الحنطة والشعير وأحدها حبة بفتح الحاء قال عليُ: فهذا ثلاثة جموع الحب للحنطة والشعير خاصة، والحِبه بكسر الحاء وزيادة الهاء في آخرها لكل ما عداهما من البذور خاصة، والحبوب للحنطة والشعير وسائر البذور، والكسائي إمام في اللغة وفي الدين وفي العدالة.

١. قال صاحب (اللسان): والحبة بزور البقول والرياحين،واحدها حب.وقال الكسائي: الحبة حب الرياحين،وقيل إذا كانت الحبوب مختلفة من كل شيء فهي حبة،وقيل الحِبة بالكسر بزور الصحراء مماليس بقوت.

٣. **(المحلى) ١١/ ٢٢٥ (في معرض بيان النفاق وسؤال عمر حذيفة هل هو منهم فقال له: لا ولا أخبر أحداً غيرك بعدك)**. قال ابن حزم: وهذا باطل كما ترى لأن من الكذب المحض أن يكون عمر يشك في معتقد نفسه حتى لا يدري أمنافق هو أم لا ؟ وكذلك أيضاً لم يختلف اثنان من أهل الإسلام في أن جميع المهاجرين قبل فتح مكة لم يكن منهم منافق، إنما كان النفاق في قوم من الأوس والخزرج فقط.

٤. **(سب الذات الإلهية والعياذ بالله) قال في (المحلى ١١ / ٤١٣ / ١١ / ٤١١**: أما سب الله تعالى فما على ظهر الأرض مسلم يخالف في أنه كفر مجرد: إلا أن الجهمية والأشعرية وهما طائفتان لا يعتد بهما يصرحون بأن سب الله تعالى وإعلان الكفر ليس كفراً وقال بعضهم ولكنه دليل على أنه يعتقد الكفر لا أنه كافر بيقين بسبه الله تعالى وأصلهم في هذا أصل سوء خارج عن إجماع أهل الإسلام، وهو أنهم يقولون الإيمان هو التصديق بالقلب فقط، وإن أعلن بالكفر ثم. قال صفحة ٤١٣ من الجزء الحادي عشر: فصح بما ذكرنا أن كل من سب الله تعالى، أو استهزأ به، أو سب ملكاً من الملائكة أو استهزأ به، أو سب نبياً من الأنبياء، أو استهزأ به، أو سب آية من آيات الله تعالى أو استهزأ بها والشرائع كلها، والقرآن من آيات الله تعالى فهو بذلك كافر مرتد له حكم المرتد وبهذا نقول وبالله تعالى التوفيق.

٥. **(عدم رفع الأيدي في صلاة العيد)**: والحق أقول أنني كنت متبنياً

الفتوى قبل أن أقع على فتوى ابن حزم فيها، ولما قرأت (المحلى) ووقع نظري على هذه الفتوى علمت أنني ألتقي بشيخي فكرياً في تبني المسائل، قال رحمه الله في (المحلى) ٥/ ٦/ ٨٢ تحت بحث صلاة العيدين: (ويكبر في الركعة الأولى أثر تكبيرة الاحرام سبع تكبيرات متصلة قبل قراءة أم القرآن، ويكبر في أول الثانية إثر تكبيرة القيام خمس تكبيرات يجهر بجميعهن قبل قراءة القرآن، ولا يرفع يديه في شيء منها إلا حيث يرفع في سائر الصلوات فقط)، قلت: وهو الصواب الذي لا محيص عنه حيث لم يرو عنه ﷺ وهو المعصوم أنه رفع يديه في تكبيرات العيد سواء أكان العيد عيد فطر أو أضحى.

٦. **(عدم رفع الأيدي في صلاة الجنازة)**: قلت والحق أنني كنت قلت هذا القول قبل أن أعثر على موافق لي من أهل العلم بما أقول، والحمد لله رب العالمين الذي وفقنا وعثرنا على سلف لنا في المسألة حتى لا يتهمنا من يخالفنا أننا نجدد في الدين بأمزجتنا وأهوائنا. قال رحمه الله في (المحلى) ٥/ ٦/ ١٧٦: لا ترفع اليدان في الصلاة على الجنازة إلا في أول تكبيرة فقط، لأنه لم يأت برفع الأيدي فيما عدا ذلك نص، وروي مثل قولنا هذا عن ابن مسعود، وابن عباس، وهو قول أبي حنيفة وسفيان. قلت: وهو الصواب وأصل في المسألة وجواب للذي دلت عليه أفعال الرسول الكريم ﷺ، حيث لم ينقل لنا بسند صحيح أو ضعيف أنه ﷺ كان يرفع يديه في التكبيرات على الجنائز، بل العكس من ذلك كان لا يرفع يديه في تكبيرات الجنائز

إلا في تكبيرة الإحرام ثم لا يعود، وإن كان في ثبوته نظر، ودليل ذلك ما أخرجه الدار قطني ١/ ١٩٢ وهي نسخة التي بهامشها تعليق ابن التركماني والعقيلي في (الضعفاء) ١٦٤٩: أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه على الجنازة في أول تكبيرة ثم لا يعود، قلت: السند رجاله ثقات غير الفضل بن السكن ففيه جهالة وسكت عنه صاحب (الجوهر النقي)، قلت: وعلى فرض أن الحديث لم يثبت جدلاً بقي علينا القول بأن النبي ﷺ لم يرفع يديه، وهو قول مروي عن أبي حنيفة من الأئمة الأربعة، ومن الصحابة ابن عباس، وابن مسعود، ومن أتباع التابعين سفيان الثوري وأهل الكوفة ورحم الله جميع ما ذكرنا.

مسائل في الفقه الظاهري:

عُيّب على الإمام ابن حزم تفرده في مسائل في الفقه وذلك ما جعله مشاناً عند كثير من علماء المسلمين لمخالفته جمهورهم، متفرداً في رأيه، وهذا الانفراد كان إما عن دليلٍ من كتاب وسنة، أو قول أحد الصحابة. وقبل البدء في هذا الفصل أود أن أقول: إن مخالفة الجمهور من مثل الإمام ابن حزم ليست ردة عن دين الله، وليست فسقاً أوضلالاً، أو بدعة من القول، بل إن الفقهاء أنفسهم اجتهدوا فأداهم هذا الاجتهاد إلى أن خالفوا بعضهم بعضاً. لكنهم اتفقوا على القول أن المخالف ليس آثماً، خاصة ممن كان

بمنزلة ابن حزم، وقد خالف الإمام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم الجمهور في: الطلاق البدعي وفي: جواز طواف المرأة بالكعبة وهي حائض، والجمهور لم يقولوا (خذوا بقولنا) أو أن قولنا حجة وكلهم مروي عنه (الأخذ من الكتاب والسنة) ولو أردت مناقشة هذا الموضوع من حيث الحجة يتبين لنا ما يلي: افتراض.

١. الجمهور قالوا أقوالنا ليست حجة على غيرنا، فكيف تكون حجة على مجتهد غيرهم من مستواهم.

٢. قول آحادهم (بأنني لست حجة على من بعدي).

تبين لنا من ذلك أن ابن حزم كان يعي هذه القواعد، ولما كان قول الله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء:٥٩] كان الأخذ بالنصين الكتاب والسنة أولى من تقليد غيرهما من البشر، فضلاً على الأئمة، وعلى هذا سار ابن حزم وكانت مخالفته للجمهور أمر لا يستحق النظر، أو أنهم أناس يخطئون ويصيبون لكن الكتاب والسنة لا يعتريها الخطأ.

من الأمور التي تفرد بها ابن حزم:

١. **(تفرده بفرضية الزواج على كل قادر على الوطئ)، قال رحمه الله**[1]:

وفرض على كل قادر الوطئ إن وجد من أن يتزوج أو يتسرى أن يفعل أحدهما ولا بد، فإن عجز عن ذلك فيكثر من الصوم، برهان

١.(المحلى) ٩/ ٤٤٠ مسألة ١٨١٥ وهوديوان الظاهرية الرائع لم يصنف مثله ولم تُستَوفَى السنة مثل ما استوفاها ابن حزم في (المحلى).

ذلك: ما رويناه من طريق البخاري، نا عمر بن حفص بن غياث، نـا أبي، نـا الأعمـش، ثنـا[1] إبـراهيم النخعـي، عـن علقمـة، أنـه سـمع عبد الله بن مسعود يقول: لقد قال لنا النبي عليـه الـصلاة والـسلام: **(من استطاع منكم الباءة فليتزوج فمن لم يستطع فعليه بالصوم فانـه له وجاء)**.

ومن طريق مسلم، نا محمد بـن رافـع، نـا حجـين بـن المثنـى، نـا ليث (وهو ابن سعد) عن عقيل وهـو ابـن خالـد عـن ابـن شـهاب: أخبرني سعيد ابن المسيب أنه سمع سعد ابن أبي وقـاص يقـول: أراد عثمان بن مضعون أن يتبتـل فنهـاه رسـول الله ﷺ. وهـو قـول جماعـة من السلف.

ومن طريق أحمد بن شعيب، نا محمـد بـن عبـد البلخـي، نـا أبـو سـعيد مـولى بنـي هاشـم، نـا حـسين بـن نـافع المـازني، قـال: أخبرنـا الحسن البصري، عن سعيد ابن هشام ابن عامر: أنه سأل أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها عن التبتل فقالت: لا تفعـل أمـا سـمعت قـول الله تعـــالى: ﴿ **وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً** ﴾ [الرعد:٣٨] فلا تتبتل.

---

١. ذهب المحدثون (رضي الله عـنهم) إلى إختـصار كلمـة حـدثنا إلى (ثنـا) وإختـصار كلمـة أخبرنا إلى (نا) الضمير مع الألف، وذلك إختصاراً منهم عند النسخ. أنظر (مقدمـة ابـن الصلاح) ص ١٨٠.

ومن طريق وكيع، عن سفيان الثوري وإبراهيم بن ميسرة، كلاهما عن عبد الله بن طاووس عن أبيه أنه قال لرجل: لتتزوجن أولأ قولن لك ما قال عمر لأبي الزاوئد: ما يمنعك من النكاح إلا عجزاً أو فجوراً.

تلك هي حجة ابن حزم رحمه الله في فرضية الزواج، فهو يقرر من خلال أصول مذهبه أن كل من توفرت عنده القدرة على مؤونة الزواج وقدرته، أن يتزوج، والأمر يفيد الوجوب عند عامة السلف وبه يقول أهل الأصول. أما رواية الحنابلة فهم على الوجوب إذا وجدت دواعي الزواج منها:

أ. خشية الوقوع بالزنا.

ب. إن توفرت له المؤنة والقدرة على الإنفاق. وهو وجه للشافعية، نقله صاحب (كفاية الأخيار) ١/ ٤٦٠ وقد قدّموه على الحج إذا تاقت نفسه وخوفه من الزنا. وهو عند الزيدية واجب نقله الشوكاني في (الأدلة الرضية) ١ / ١٦٣.

وهذا الموضع نحن والجمهور محل اتفاق. أما خلافنا مع الجمهور في حالة توفر هذا القدر من (الجاهزية) ولا يتزوج، فالحنفية قالوا: إن الزواج تعتريه الأحكام الخمسة فيقولون هو فرض، وشرطوا شروطاً مثل شروط الجمهور، ويكون حراماً إذا تأكد الظلم، أو أنه واقع منه، ويكون مكروهاً إن غلبه الظن في عدم العدل، ويكون

مندوباً إن كان باعتدالٍ والقدرة على الإنفاق والعدالة. والشافعية تجعله مندوباً إلا فيما قدمنا، قلت: والأصوب ما قاله ابن حزم لأن النبي ﷺ لم يشترط تلك الشروط في الحديث بل جعل مجرد (الاستطاعة) هي الشرط في الزواج و(الاستطاعة) نوعان: مالية وجنسية فقط ومن لم يستطع انتفى عنه الوجوب، والأمر عند المالكية والحنابلة يفيد الوجوب فكيف صرفوه إلى الندب ؟ والحق أن الزواج يصبح فرضاً واجباً على كل مسلم قادر على الزواج خاف أو لم يخاف، وكل قادر على الزواج ولم يتزوج فقد خالف سنة أبي القاسم. فلماذا إذا عُيِّب على ابن حزم في هذه المسألة ما دام أن سلفه فيها سنة المعظم محمد ﷺ، ولماذا نبعد النجعة ؟ فالحديث الذي رواه البخاري ومسلم وأحمد: أن نفراً من أصحاب النبي ﷺ سألوا أزواج النبي ﷺ عن عمله في السر كأنهم تقالوها، فقال بعضهم: لا أتزوج النساء، وقال بعضهم: لا آكل اللحم، وقال بعضهم: لا أنام على فراش فبلغ النبي ﷺ ذلك، فحمد الله وأثنى عليه وقال: (**ما بال أقوام قالوا كذا وكذا لكني أصلي وأنام، وأصوم وأفطر، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني**) أي من حاد عن طريقي فليس مني. أو كما قال النبي صلى الله عليه وسلم.

٢. **(مؤاخذة ابن حزم بمساواته بين التسري والزواج في الفرضية)**

قلت: ان ابن حزم رحمه الله أخذ بنص آية التعدد قال تعالى: ﴿**وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ**

﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُواْ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ﴾ [النساء:٣] فساوى رحمه الله بين الزواج والتسري كونهما في المعنى واحد. لصدر الآية يقول الله تعالى فانكحوا، والنكاح اسم للوطئ وللعقد ويراد هنا الوطئ.

سواء كانت الموطوئة حرة بزواج، أو موطوئة بملكة اليمين، وملكة اليمين هنا هي العبدة المشتراة منها قوله ﷺ: (**أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم**) كما في صحيح مسلم، ومنها قوله ﷺ: (**إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها**) كما في الصحيحين. دل ذلك على أن ملكة اليمين ما ذكرنا، ويجوز لمن اشتراها أن يتسرى بها وهو بديل عن الزواج المفروض وله أن لا يتزوج إذا بقي يتسرى بها ولأنه تسرى بدليل لا يخرجه عن ذلك إلا بدليل.

٣. (**يرى ابن حزم أن فرضية الزواج واجبة على الرجال دون النساء**) فيقول في (المحلى) الجزء ٩/ ٤٤١، وليس ذلك فرضاً على النساء لقول الله عز وجل: ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا﴾ [النور:٦٠] وللخبر الثابت عن رسول الله ﷺ من طريق مالك، عن عبد الله بن عبد الله بن جبير بن عتيك، عن عتيك بن الحارث، أن جابر بن عتيك أخبره أن رسول الله ﷺ قال: الشهادة سبع سوى القتل في سبيل الله. فذكر عليه الصلاة والسلام فيها والمرأة تموت بجمع شهيدة. قال أبو محمد: وهي التي تموت في نفاسها أو التي تموت بكراً لم تطمث. قلت: تلك هي حجة شيخنا ابن حزم لجعله

فرضية الزواج على الرجال دون النساء، وذلك لعدم دخول النساء في هذا الخبر، وللخبر الذي احتج به شيخنا في المرأة، وأن مسمى اللغة قد أُنزل على معنين في قوله (بجمع) وهي المرأة التي ماتت بكراً أو ماتت من نفاسها انظر (فتح الباري) ٦ / ٤٣ و(التمهيد) ١٩/ ٢٠٢ فلو كان الزواج بحق النسوة واجباً لما زكاها رسول الله ﷺ بالشهادة وهي مرتكبة للإثم.

٤. **(وأخذ عليه رحمه الله مساواته بين العبد والحر في الزواج بأربع حرائر)**. يقول ابن حزم رحمه الله في (المحلى) ٩/ ٤٤١: ولا يحل لأحد أن يتزوج أكثر من أربع نسوة إماء أوحرائر، أو بعضهن حرائر وبعضهن إماء، ويتسرى العبد والحر ما أمكنهما، الحر والعبد في ذلك سواء بضرورة أو غير ضرورة. وهذا على رأيهم مخالفة للجمهور، إذ أن الجمهور قرروا أن للعبد نصف حقوق الحر وعليه من العقوبات نصف ما على الحر.

الرد على الجمهور من قول ابن حزم:

يقول ابن حزم وأما كم ينكح العبد: فروينا عن عبد الرازق، عن سفيان بن عيينة، عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة، عن سليمان بن يسار، عن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن عمر بن الخطاب قال: ينكح العبد اثنتين. وعن ابن جريج أُخبرت أن عمر بن الخطاب سأل الناس كم ينكح العبد ؟ فاتفقوا على أن لا يزيد على اثنتين.

وعن عبد الرزاق، عن سفيان الثوري وابن جريج قالا: ثنا جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب قال: ينكح العبد اثنتين، ثنا محمد بن سعيد بن نبات، ثنا أحمد بن عبد البصير، ثنا قاسم بن أصبغ، ثنا محمد بن عبد السلام الخشني، ثنا محمد بن المثنى، ثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي، عن ليث بن أبي سليم، عن عطاء قال: أجمع أصحاب محمد ﷺ أن العبد لا يجمع من النساء بين اثنتين، وهو قول الحسن، وعطاء، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد، وسفيان الثوري، والليث بن سعد وغيرهم، وصح عن مجاهد والزهري أن يتزوج أربعاً، وروي عن الشعبي ولم يصح عنه، وعن سعد أنه توقف في ذلك وبهذا يقول مالك وأبوسليمان. ثم يواصل حجته فيقول: لا حجة في كلام أحد دون كلام الله تعالى ورسوله وقد قال تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء:٣] فلم يخص عبداً من حر فهما سواء في ذلك وبالله تعالى التوفيق.

قلت: وأزيد على شيخنا فأقول: كيف عرفتم أن على العبدة نصف ما

على الحر من العذاب ؟ أليس بالنص ؟ قال تعالى: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء:٢٥] هذا نص جاء للأنثى دون الذكر بوجود تاء التأنيث الساكنة، هذا أولاً، ثانياً استنطاق النصوص ضرب من الجنون وابتداع في الدين بما لم يأذن به الله، والنص كما أسلفنا يقول (وعليهن) ولم يقل (وعليهم) أو(وعليهما). ثم كيف علمتم أن ليس للعبد إلا نصف ما للحر من الحقوق ؟ هذا والله استنطاق، كيف تستنطقون النصوص والله لم يذكرها وسكت عنها إوليس الله القائل: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور:٢]، فأدخل العموم في النص، فأدخل العبد الذكر وتساوى مع الأحرار في وجوب جلده ورجمه لانطباق كلمة الزاني والزانية، وأُخرجت العبدات من هذا النص لقوله تعالى: (وعليهن) أي العبدات، فكيف تضربونه خمسين جلدة والأصل مائة إن كان هذا العبد غير محصن ؟ إنما جاء النص بنصف العذاب على العبدات من النسوة هذا ما نطقت به الأخبار.

أما قولهم إن المسألة فيها إجماع (أي زواج العبد باثنتين) قلت: وأين هذا الإجماع المدعى ؟ وما أخال إلا أنها أقوال تذروها الرياح. وأستطرد معكم جدلاً بأن المسألة مجمع عليها (وأهل الإجماع) يقولون وهذا (عند الأصوليين) جميعاً أن الإجماع على نوعين: قطعي وظني، فالقطعي يشترط أن يكون على الدليل، والظني لا يشترط فيه الدليل، فأين الدليل الذي قام عليه الإجماع!!!!!!! ؟ لا يوجد وعادت المسألة على أصلها الأول وهي الحِل، وبقاء الشيء على ما كان حتى يأتي دليل البطلان وهي قاعدة

الاستصحاب وهي الأصل.

٥. (**تحليله الزواج من إبنة الزوجة الربيبة في غير الحجر**): يقول رحمه الله في (المحلى) ٩/ ٥٢٧: وأما من تزوج امرأة ولها ابنة، أوملكها ولها ابنة، فإن كانت الابنة في حجره ودخل بالأم مع ذلك وطئ أو لم يطأ لكن خلى بها بالتلذذ لم تحل له ابنتها أبداً، فإن دخل بالأم ولم تكن الابنة في حجره، أو كانت الابنة في حجره ولم يدخل بالأم، فزواج الابنة له حلال، وأما من تزوج امرأة لها أم، أو ملك أمة تحل له ولها أم، فالأم حرام عليه أبد الأبد. وطئ في ذلك الابنة أو لم يطأها. برهان ذلك كله قول الله تعالى: ﴿**وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُواْ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ**﴾ [النساء:٢٣].

٦. **مخالفته للجمهور**: يرى جمهور العلماء أن الدخول بالأم يحرم الربيبة، سواء كانت بالحجر أو بغيره، وعمدتهم بذلك النص قال الله تعالى﴿**وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ**﴾[النساء:٢٣].

يقول ابن حزم: فلم يحرم الله عز وجل الربيبة بنت الزوجة أو الأمة إلا بالدخول بها وأن تكون هي في حجره. فلا تحرم إلا بالأمرين معاً لقوله تعالى بعد أن ذكر ما حرم من النساء: ﴿**وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ**﴾ [النساء:٢٤] ﴿**وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا**﴾[مريم:٦٤] وكونها في حجره ينقسم

قسمين: أحدهما سكناها معه في منزله وكونه كافلاً لها، والثاني نظره إلى أمورها نحو الولاية لا بمعنى الوكالة فكل واحد من هذين الوجهين يقع به عليها كونها في حجره، وأما أمها فيحرمها عليها بالعقد جملة قول الله تعالى: ﴿وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ﴾ [النساء:٢٣] فاجملها الله عز وجل فلا يجوز تخصيصها. ثم يقرر رحمه الله أن الربائب نعت خاص يوجب التحريم إذا كانت بالحجر فيقول: ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ﴾[النساء:٢٣] معطوف على ما حرم هذا مما لا شك فيه وقوله عز وجل في: ﴿ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم﴾ [النساء:٢٣] نعت للربائب لا يمكن غير ذلك البتة وقوله تعالى: ﴿مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [النساء:٢٣] من صلة الربائب لا يجوز غير ذلك، ثم جلب رحمه الله روايات الصحابة المؤيدة لفقهه فيقول، روينا من طريق عبد الرزاق، عن ابن جريح، أخبرني إبراهيم ابن عبيد بن رفاعة، أخبرني مالك بن أوس بن الحدثان النصري قال: كان عندي امرأة قد ولدت لي فتوفيت فوجدت عليها، فلقيت علي بن أبي طالب فقال لي: مالك ؟ قلت: توفيت المرأة قال: ألها ابنة ؟ قلت: نعم، قال: كانت في حجرك ؟ قلت: لا هي في الطائف، قال: فانكحها، قلت: وأين قول الله تعالى: ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [النساء:٢٣]. قال: إنها لم تكن في حجرك، وإنما ذلك إذا كانت في حجرك ثم ذكر خبراً عن عمر بمثله. ثم قال: لا يجوز تخصيص شرط الله عز وجل بغير نص. ثم ناقش الأخبار المخالفة له في تحريم الدخول بالربيبة سواء كانت في الحجر أو غيره فضعفها جميعاً من حيث الأسانيد، ثم أتى بحديث

أبي داود من حديث أم حبيبة (**قالت: يا رسول الله لقد أُخبرت أنك تخطب بنت أبي سلمة، قال: بنت أبي سلمة قلت: نعم، قال: أما والله لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي أنها ابنة أخي من الرضاعة**)[1] هذه حجة شيخنا في تلك المسألة ولقد أجاد رحمه الله وأفاد بحيث لم يترك لي مجال أزيد عليه فرحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته.

٧. (**التفريق بين الزوجين بحكم القاضي**): يرى ابن حزم أنه لا يجوز التفريق بين الزوجين إلا بثمانية مسائل فقط، قررها رحمه الله في (المحلى) جزء (١٠/ ١٣٤).

فيقول: ما يقع به فسخ النكاح بعد صحته ثمانية أوجه فقط:

١. أن تصير حريمة برضاع: ويقصد (رضاع الكبير والصغير) فالصغير رضاعته المعروفة في السنتين الأوليين، وأما رضاعة الكبير عنده فهي محرمة موجبة لفسخ العقد كما سيأتي في بيانه.

٢. أن يطئها أبوه أوجده بجهالة أو بقصد الزنا.

٣. أن يتم إلتعانه وإلتعانها.

٤. أن تكون أمة فتُعتَق فلها الخيار بفسخ نكاحها من زوجها أو إبقائه.

---

١. وأخرجه البخاري (٥١٠٧) ومسلم (١٤٤٩) وأبو داود (١:٤٨٦) وأحمد في (المسند) (٦:٤٢٨).

٥. اختلاف الدينين إلا في جهة واحدة، وهي أن يسلم الزوج وهي كتابية، فإنهما يبقيان على نكاحهما، وينقسم اختلاف دينهما في غير الوجه الذي ذكرنا خمسة أقسام أحدهما: أن يسلم هو وهي كافرة غير كتابية، وثانيهما: أن تسلم هي وهو كافر كتابي أو غير كتابي، فلو أسلما معاً فهما على نكاحهما، وثالثها: أن يرتد هو دونها، ورابعها: أن ترتد هي دونه، وخامسها: أن يرتدا معاً، ففي كل هذه الوجوه ينفسخ نكاحهما.

٦. من وجوه الفسخ أن يملكها أو بعضها.

٧. أن تملكه أو بعضه.

٨. موته أوموتها.

هذه موجبات التفريق عند ابن حزم، أما عند الجمهور فيفسخ لعيوب في الزوج أو الزوجة منها: (البرص) و(الجب) و(العنة في الذكر) وترد المرأة (للرتق) و (البرص) و(القرن) و(الجذام) وكل ما تعافه النفس البشرية، ويفسخ عقد المرأة لتضرر الزوجة أو لغياب الزوج أو لقلة النفقة.

وقبل بيان الحجة والمحجة، فليعلم أخي المسلم أن الطلاق من الأمور التعبدية الشرعية، وهي محض نصوص ربانية، ليس بيد أحد أي كان مصادرة حق أي مسلم أن يكون طلاق زوجه بيده، ومن ملك عصمة امرأة بشروط الكتاب والسنة لا يحل لأمير، ولا وزير، ولا قاضٍ، أن يطلقها أو يفسخ عقدها إلا ما دلت عليه معان النصوص من غير تأويل، ومن فعل

ذلك فقد شَرَّع مع الله، وناهض حكمه، ورد أمره، ولعب بكتابه، وقدح بنبيه، وأنقص من شريعته، وألحد فيها أمر الله عز وجل.

لقد شَرعَ الله الطلاَقَ بيد الرجل فقال عليه السلام: (**الطلاق لمن أخذ بالساق**)[1]، وذلك لحماية المجتمع الاسلامي من تعد السلطة التنفيذية على اللبنة الأولى في هذا المجتمع، وفي زماننا هذا استحدث ما يسمى بقاضي الإيدز [2] وواجبه إذا تبين أن الزوج أو الزوجة يحملان هذا المرض أن يفرق بينهما وهذا محض تعد على حقوق البشر، إذ أن الرجل والمرأة هما اللذان بيدهما فك هذا الرباط المقدس، وليس بيد المرأة وحدها ولا لها إلا بيد الرجل، فإن وافقت المرأة إذا أصيب الرجل بالإيدز وأحبت أن تبقى بجانبه تعينه على هذا المرض لعله يشفى دون مسيسها، فلا يجوز البتة أن يطلقها لا القاضي ولا السلطان ولا غيره، حتى إذا أصيب الرجل بالبرص والجبة والعنة فليس للمرأة أن تطلب الطلاق، لأن الله عز وجل قد حفظ هذا الرباط المقدس بدليل، وانفكاكه بحاجة إلى دليل. ولكن ليس للرجل المصاب بالإيدز من معاشرة زوجته.

وفي هذا يقول ابن حزم: إن كل نكاح صح بكلمة الله عز وجل وسنة

---

١. حسن أخرجه ابن ماجه (٢٠٨١) والدار قطني (١٠٢) في سننه، والبيهقي في سننه (٧: ٣٧٠).

٢. هو مرض خطير يصيب جهاز المناعة الداخلي للجسم نتيجة الشذوذ الجنسي في الغرب، عجز الطب للآن عن إيجاد الدواء له ويصاب به كل سنة ستة ملايين من البشر، وكان مبدؤ إنتشاره في إفريقيا السوداء.

رسول الله ﷺ فقد حرم الله تعالى بشرتها وفرجها على كل من سواه، فمن فرق بينهما بغير قرآن أو سنة ثابتة، فقد دخل في صفة الذين ذمهم الله تعالى بقوله: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ [البقرة:١٠٢]. ونعوذ بالله من هذا. ثم يقرر ابن حزم عند كلامه في مبتدئ الفسخ على العنين قال: في (المحلى) جزء (١٠/ ٥٩/ ٦١/ ١٠٩). ومن تزوج امرأة فلم يقدر على وطئها سواء كان وطئها مرة أو مراراً أو لم يطئها قط، فلا يجوز للحاكم ولا لغيره أن يفرق بينهما أصلاً، ولا يؤجل له أجلاً وهي امرأته إن شاء طلق وإن شاء أمسك وفي هذا خلاف قديم حديث. ثم يدعم رأيه بفتوى الصحابي الجليل علي بن أبي طالب ويضعف أقوال مخالفيه فيقول: نحن لا نمنع أن يطلقها العنين إن شاء، إنما نمنع وننكر أن يفرق بينهما على كره أو أن يؤجل عاماً ثم يفرق بينهما فهذا هو الباطل الذي لم يصح قط عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم، ولا جاء قط في قرآن ولا سنة، ولا في رواية فاسدة، ولا أوجبه قياس ولا معقول. ثم يقرر رحمه الله أن الجذام والبرص والجنون الحادث لا يوجب فسخاً فيقول: لا يفسخ النكاح بعد صحته بجذام حادث ولا ببرص كذلك ولا بجنون كذلك، ولا بأن يجد بها شيئاً من هذه العيوب ولا بأن تجده هي كذلك، ولا بعنانة ولا بداء فرج ولا بشيء من العيوب، ولا بعدم نفقه، ولا بعدم كسوة، ولا بعدم صداق، ولا بانقضاء الأربعة الأَشهُر في الايلاء، ولا بزواج أمة على حرة، ولا بزواج حرة على أمة، ولا بزنى يحدث من أحدهما.

ثم أخذ يبين في أكثر من ثلاثة صفحات مذهب الذين يقولون بالفسخ

بالعيوب الأربعة ويرد عليهم، ويرى أقوال الصحابة مع اختلافها مع بعضها ليست حجة إلى أن يقول: فاذاً لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ، فلا يجوز فسخ نكاح أحد بمغيبه، ولا إيجاب عدة ممن لا يصح موته، ولا أن يطلق أحد ممن غيره. وبالله تعالى التوفيق.

ثم يقرر رحمه الله أن اشتراط الزوجة أو الزوج شرطاً قبل العقد وتبين خلافه، فالعقد مفسوخ تلقائياً، فيقول في (المحلى) الجزء العاشر صفحة: ١٦٥ فإن اشترطا السلامة في عقد النكاح فوجد عيباً، أي عيب فهو نكاح مفسوخ مردود لا خيار له في إجازته، ولا صداق فيه ولا ميراث ولا نفقه، دخل أو لم يدخل، لأن التي أدخلت عليه غير التي تزوج، ولأن السالمة غير المعيبة بلا شك فإذا لم يتزوجها فلا زوجية بينهما.

قلت: وهذا رأي سديد، لأن الأصل في الشروط أن يُعتنَي بها وتوفى لقول النبي ﷺ: (**المسلمون على شروطهم**)[1] ثم إن الشرط صحيح لأنه اشترط امرأة سليمة في العقد، فتبين أن هذا غير محقق وعلى أثره يرد النكاح، لأن الصفة اختلفت عما شُرّط في العقد، وليس لأهلها ولا ذويها ولا عصبتها لا مهر ولا نفقه ولا ميراث، إن كانوا قد علموا مسبقاً ودلسوا أو كتموا، وليس عليهم إثم إن لم يعلموا، لأن الإثم يترتب على فاعله إن كان اكتسبه عمداً. ويذهب رحمه الله إلى عدم التفريق بين الزوجين لعدم

١. حسن أخرجه أبو داود (٣٥٩٤) والترمذي (١٣٥٢) والحاكم (٢: ٥٧) والدار قطني (٣: ٢٧) والبيهقي في (سننه الكبير) (٦: ١٦٦).

إنفاقه عليها سواء كان معسراً أوموسراً فيقول في (المحلى) الجزء العاشر ص ٩٨: أما قولنا أنه إن غاب أو أبى بِيعَ عليه من ماله فلقول الله عز وجل: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾[النساء:١٣٥] وكل من لزمت المسلم نفقته فقد وجب له حق في ماله، ففرض علينا إيصاله إليه وتوفيته إياه فإذا لم يقدر على ذلك إلا بيع عرض أوعقار بيع ذلك لقول الله عز وجل: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ﴾[البقرة:٢٧٥] فلم لم يبع من مال من عليه حق ما يوصله به العبد أوغيره إلى حقه فقد عصى الله تعالى في قوله عز وجل: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾[المائدة:٢] ومن أبر البر إيفاء ذي الحق حقه، ومن الإثم والعدوان منع ذي الحق حقه.

قلت: وأزيد على ما قاله شيخنا بإراد حجة لنا فيما رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود، وابن ماجه، أن هنداً سألت النبي ﷺ أن تأخذ من مال زوجها ولقد كان زوجها (رضي الله عنه) شحيحاً لا ينفق عليها فأقرها النبي ﷺ أن تأخذ من ماله ما يكفيها وولدها.

عجز الرجل عن النفقة وزوجته غنية لزمتها النفقة عليه:

يقرر ابن حزم رحمه الله أن الرجل إذا عجز عن الكسب لأي سبب كان وامرأته غنية صارت النفقة عليه منها واجبة فلزمه بحقها، فيقول في (المحلى) ١٠/ ٩٢: فإن عجز الزوج عن نفقة نفسه وامرأته غنية، كلفت النفقة عليه ولا ترجع عليه بشيء من ذلك أن أيسر، إلا أن يكون عبداً فنفقته على سيده لا على امرأته، وكذلك إن كان للحر ولد أو والد فنفقته

على ولده أو والده إلا أن يكونا فقيرين، برهان ذلك قول الله عز وجل: ﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ۚ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ ۗ﴾[البقرة:٢٣٣] قال علي (يعني ابن حزم): الزوجة وارثة فعليها نفقته بنص القرآن.

طلاق المريض:

ويجوز للرجل أن يطلق امرأته أينما شاء، ومتى شاء، بألفاظ الطلاق المنصوصة، سواء كان مريضاً مرض الموت، أوكان الموت ظناً، ولا ترثه، وهذا هو رأي الظاهرية ولقد عبر عنه ابن حزم فقال[١]: وطلاق المريض كطلاق الصحيح ولا فرق مات من ذلك المرض أو لم يمت منه، فإن كان طلاق المريض ثلاثاً، أو آخر ثلاث، أو قبل أن يطأها فمات، أو ماتت قبل تمام العدة أو بعدها، أو كان طلاقاً رجعياً فلم يرتجعها حتى مات، أو ماتت بعد تمام العدة فلا ترثه في شيء من ذلك كله ولا يرثها أصلاً، وكذلك طلاق الصحيح للمريضة وطلاق المريض للمريضة ولا فرق. ثم نقل فتاوى الصحابة والتابعين بكل أمانة ثم بدأ بالرد على المخالفين فقال: فنقول وبالله تعالى نتأيد، ما فر قط[٢] عن كتاب الله، بل أخذ بكتاب الله واتبعه، لأن الله تعالى أباح الطلاق وقطع بالثلاث وبالطلاق قبل الوطئ جميع حقوق الزوجة من النفقة، وإباحة الوطئ والتوارث، فأين هاهنا

١.(المحلى) (١٠: ٢١٨).

٢. ما فر قط يعني ما هرب من حكم الكتاب والسنة.

الفرار من كتاب الله تعالى ؟ إنما كان يفر عن كتاب الله تعالى لو قال: (لا ترث مني شيئاً دون أن يطلقها) بل الفرار من كتاب الله تعالى هو توريث من ليست زوجة، ولا أماً، ولا جدة، ولا ابنة، ولا ابنة ابن، ولا أختاً، ولا معتقة، ولكن أجنبية لم يجعل الله تعالى قط لها ميراث، وكيف يجوز أن تورث بالزوجية من أن وطئها رُجم، أو من قد حل لها زواج غيره، أو من هي زوجة لغيره، هذا هو خلاف كتاب الله تعالى حقاً بلا شك، وأيضاً فان كانت ترثه بالزوجية فواجب أن يرثها بالزوجية، كما يقول الحسن إذ من الباطل المحال الممتنع أن تكون هي امرأته ولا يكون هو زوجها، فإن قالوا: ليست امرأته، قلنا: فلم ورثتموها ميراث زوجة ؟ وهذا عجب جداً، وهذا أكل المال بالباطل، ومن العجب قولهم: فر بميراثها، وأي ميراث لها من صحيح لعلها هي تموت قبله ؟ ورب صحيح يموت قبل ذلك المريض وقد يبرأ من مرضه فما وجب لها قط إذ طلقها ميراث يفر عنها. قلت: وهذا هو المذهب المعتمد لأن الله جعل المفاصلة بين اجتماع الزوجية وعدمها الطلاق، فما دام أنه طلقها طلاقاً صحيحاً خال من الموانع، كالسُكِر وذهاب العقل، والإغلاق والإكراه، وفي غير حيض ولا طهر جامعها به، فليس عليه شيء وطلاقه صحيح وليس للمرأة ميراث.

مرض الموت عند ابن حزم:

من المعلوم قطعاً في أصول الشريعة الإسلامية أن المسلم حر في تصرفاته المالية شريطة أن تُصرَف وتوهب للخير وطرق الاحسان، وليس لكائن من كان قاضٍ أوسلطان أن يَحجُرَ عليه أوعلى تصرفاته، أو على ماله،

وله (أي صاحب المال) أن يعطي من ماله ويتصدق، بل لو أراد إنفاقه كلّه ليس للورثة أي حق في مقاضاته أمام القضاء الإسلامي، لأن الأصل في كل صاحب مال حرية التصرف بناء على أنه المالك الوحيد لهذا المال، وهذه التصرفات تسري في حياة صاحب المال، أكان صاحب المال مريضاً مرض الموت، أوصحيحاً سليماً، فله التصرف في ماله، وليس للورثة أن يحجروا على مورثهم كما هو الحال في عصرنا هذا المادي، وقد يقول قائل كيف تقول في حديث سعد (إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس) قلت: وهذا ليس فيه أي وجه للحرمة، إنما هو إخبار يفيد الندب والتقرير للمسلم أن يترك لأولاده مالاً يغنيهم سؤال الناس، والأصل في هذا حديث أبي بكر رضي الله عنه حينما أتى بماله كله لرسول الله ﷺ فقال: **(ما أبقيت لهم يا أبا بكر ؟ قال: أبقيت لهم الله ورسوله)**. دل ذلك على جواز أن لا يترك لأولاده شيئاً وهوحر التصرف بماله في حياته، ولكن الأفضل أن يترك لهم شيئاً يعتاشون منه، يقول ابن حزم في (المحلى) ٩/ ٣٤٨: فعل المريض مرضاً يموت منه، أو الموقوف للقتل، أو الحامل، أو المسافر، في أموالهم هبة أو صدقة أو محاباة في بيع أو هبة أو إقرار، كان كل ذلك لوارث أو لغير وارث، أو إقرار بوارث، أو عتق أو قضاء بعض غرمائه دون بعض كان عليهم دين أو لم يكن، فكله نافذ من رؤوس أموالهم كما قدمنا في صحة الآمنين المقيمين ولا فرق في شيء أصلاً، ووصاياهم كوصايا الأصحاء ولا فرق. قلت: ولعل رأي ابن حزم في ذلك أصوب من رأي الجمهور بكثير، إذ أن عمدتهم أقاويل الصحابة (رضي الله

عنهم) وليس لهم (للجمهور) مستند من كتاب ولا سنة، بل هو القياس على الوصية. ثم يقول ابن حزم مبرهناً على صحة قوله: وبرهان ذلك قول الله عز وجل: ﴿وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ﴾[الحج:٧٧] وحضه على الصدقة وإحلاله البيع، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡۚ﴾[البقرة:٢٣٧] ولم يخص الله عز وجل صحيحاً من مريض، ولا حاملاً من حائل، ولا آمناً من خائف، ولا مقيماً من مسافر، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾[مريم:٦٤] ولو أراد الله تعالى تخصيص شيء من ذلك لبينه على لسان رسوله، فإذا لم يفعل فنحن نشهد بشهادة الله عز وجل الصادقه أنه تعالى ما أراد قط تخصيص أحد مما ذكرنا والحمد لله رب العالمين.

رضاعة الكبير عند ابن حزم:

إن رضاعة الكبير المحرمة سواء كان شاباً أو شيخاً، مما اختلف فيه علماء المسلمين، فالجمهور على أن رضاعة الكبير لا يعتد بها من جهة التحريم وابن حزم يرى أنها محرمة.

حجة ابن حزم:

يقول ابن حزم في (المحلى) ١٠/ ١٧: ورضاع الكبير محرم ولو أنه شيخ، يحرم كما يحرم رضاع الصغير ولا فرق وهذا مكان اختلف الناس فيه ثم سرد أقوال مخالفيه فقال: ومن عجائب الدنيا قول بعض المفتونين لما قال الله تعالى: ﴿وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ﴾[البقرة:٢٣٣] دل ذلك على أن هاهنا حولين ناقصين وأشار إلى عددها بالشمس، فجمع هذا

القول مخالفة الله عز وجل ومكابرة الحس، أما مخالفة الله عز وجل فانه يقول: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ [التوبة:٣٦] فنص تعالى على أن عدة الشهور عنده، هي التي منها أربعة حرم، وأنه في كتاب الله تعالى يوم خلق السموات والأرض، وأن ذلك هو الدين القّيم، ولا يمكن أن تكون الأشهر الحرم إلا في الأشهر العربية القمرية، فمن خالف ذلك فقد خالف الدين القيم ونسب إلى الله تعالى الكذب من أنه أمر أن يراعى عدد الحولين بالعجمية، أما مكابرة العيان فإنه ليس بين الحولين الأعجميين المعدودين بالشمس وقطعهما للفلك وبين الحولين العربيين المعدودين بالقمر إلا إثنان وعشرون يوماً، فالزيادة على ذلك إلى تمام شهرين لا ندري من أين أتت، والقطع بالتحريم والتحليل في دين الله عز وجل في بمثل هذا لا يحل، وأما من حد ذلك بما كان في المهد، فكلام أيضاً لا تقوم بصحته حجة لا من قرآن ولا سنة، ولا من إجماع، ولا من قياس، ولا من رواية ضعيفة، فسقط هذا القول. وأما من حد ذلك بما كان في الصغر، فإن الصغر يتمادى إلى بلوغ الحلم، لأنه قبل ذلك لا تلزمه الحدود ولا الفرائض، وهذا حد لا يوجبه قرآن ولا سنة، وأما من حد ذلك بالفطام فإنهم احتجوا بقول الله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ [البقرة:٢٣٣] قلت: وأما حجته النَّصِّية في حديث سالم الذي رواه مسلم وأبو داود وأحمد وابن ماجه والنسائي عن عائشة رضي الله عنها قال: (**جاءت سهيلة بنت سهيل إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إني أرى في**

وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه، فقال النبي ﷺ: أرضعيه قالت: كيف أرضعه وهو رجل كبير ؟ فتبسم رسول الله ﷺ وقال: قد علمت أنه رجل كبير) وفي رواية (أرضعيه تحرمي عليه).

حجة الجمهور:

رواية أم سلمة: رواه النسائي واللفظ له والترمذي وابن ماجه عن هشام ابن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أم سلمة أم المؤمنين قالت: قال رسول الله ﷺ: (**لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء في الثدي وكان قبل الفطام**). وفي رواية أخرى عند أحمد والبيهقي: (**لا رضاع إلا ما أنشز العظم وأنبت اللحم**).

تعليق ابن حزم على الرواية:

يعلق ابن حزم على رواية النسائي فقط فيقول: هذا خبر منقطع، لأن فاطمة بنت المنذر لم تسمع من أم سلمة أم المؤمنين لأنها كانت أسن من زوجها هشام باثني عشر عاماً، وكان مولد هشام سنة ستين فمولد فاطمة على هذا سنة ثمانية وأربعين وماتت أم سلمة سنة تسع وخمسين، وفاطمة صغيرة لم تلقها. قلت: وهذا خطأ[1] ففاطمة بنت المنذر روت عن جدتها أسماء بنت أبي بكر، وأم سلمة زوج النبي ﷺ، وعمرة بنت عبد الرحمن، قال العجلي: مدنية تابعية ثقة وهذا الذي قلته رجحه ابن حجر في (التهذيب)

---

١. قلت: ولقد وقع بذلك الامام ابن القيم رحمه الله في كتابه (زاد المعاد) ٥/ ٥٨٥ وذكر نفس كلام ابن حزم بل نقله نصاً رحمه الله وهذا خطأ كان على ابن القيم التنبه له رحمه الله

٤/ ٧٢٥ من النسخة الجديدة، وأم سلمة ماتت أكثر بكثير من سنة تسع وخمسين[1]، مع ذلك نسي ابن حزم رحمه الله أن هذه الرواية تثبت من غير طريق فاطمة بنت المنذر و أم سلمة. أخرجه ابن ماجه واللفظ له والترمذي وقال حسن صحيح.

قال ابن ماجه: حدثنا حرملة بن يحيى، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرنا ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة، عن عبد الله بن الزبير، أن رسول الله ﷺ، قال: **(لا رضاع إلا ما فتق الأمعاء)**، قلت: وهذا إسناد كالشمس في رابعة النهار، وابن لهيعة يخرجه عن سوء حفظه إذا حدث عنه ابن المبارك، وابن المقرىء، وابن وهب، كون هؤلاء الثلاثة سمعوا منه قبل الاختلاط. وأزيد فأقول: إن رواية أحمد والبيهقي **(لا رضاع إلا ما أنشز العظم وأنبت اللحم)** أيضاً صحيحة ولا مغمز فيها. إن الناظر في هذه الأحاديث سيما

---

١. ثبت في (صحيح مسلم) ٩/ ٢٠٤ رقم الحديث ٢٨٨٢ أن الحارث بن أبي ربيعة وعبد الله بن صفوان دخلا على أم سلمة أم المؤمنين فسألاها عن الجيش الذي يُخسف به وكان ذلك في أيام ابن الزبير. قال النووي: قال القاضي عياض: قال أبو الوليد الكتاني هذا ليس بصحيح لأن أم سلمة توفيت في خلافة معاوية قبل موته بسنتين سنة تسع وخمسين ولم تدرك أيام ابن الزبير، قال القاضي قد قيل إنها توفيت أيام يزيد بن معاوية في أولها. وذكره أبو بكر بن خيثمة ورجحه وذكره أبو عمر بن عبد البر في الإستيعاب. قلت: وكانت دخلة الحارث وعبدالله سنة ثلاث وستين وذلك حينما كان يزيد يجهز جيش الشام برئاسة (مسلم بن عقبه) إلى المدينة لموقعة الحرة. وأما رواية ابن حزم وابن القيم فإنها من رواية الواقدي. لذلك نرجح صحة الحديث واتصاله والله أعلم.

الأخير منها يرى أن شرط التحريم ما كان قبل الفطام، لأن لبن الأم قبل الفطام وفي الشهور الأولى يبنى العظم وينشزها وينبت اللحم، ومعلوم أن عظام الكبير بعد سن البلوغ تكون قد نشزت (أي ظهرت)، ويكون قد بنى لحمه على عظمه وهذا اللبن لا يبني عظماً ولا يخرج لحماً، لأننا سواء كنا نقول بأن الرضاعة (رضاعة الكبير) تحرم بثلاث أو خمس أو مطلق الرضاعة كما يقول مالك، فمجموع ما يشربه بهذه الرضعات لا يتجاوز نصف وقية. بعكس ما ينبت العظم واللحم في الصغر للإطفا ل، ومعنى لا رضاع أي لا رضاع يحرم إلا ما كان ناشزاً للعظم منبتاً للحم، وقد يحتج محتج علينا بقوله: إذا كانت حجتك بناء اللحم والعظم، فبعض النسوة لبنهن يستطيع بخمس رضعات بناء لحم وعظم، قلنا: أثبت العرش ثم انقش. إن هذه الأحاديث المحرمة للرضاعة قبل الفطام، والمبيحة للكبير، ظاهرها التعارض فتارة (يحرم قبل الفطام) وتارة (بعد الفطام) ولا ينبغي للشريعة أن تكون نصوصها متعارظة، وبالحقيقة ليس بينهما تعارض، فإذا وجد حديثان ظاهرهما الاختلاف، وجب على المجتهد الناظر الحاذق أن يؤلف بينهما، فإن لم يستطع الجمع ينظر في الناسخ والمنسوخ فيعمل بالناسخ، وإن لم يعرف الناسخ يتعين الذهاب إلى الترجيح، والترجيح ووجوهه قد تصل إلى مئة وجه ولقد جمعتها في موسوعتي انظر الحاشية[1].

يقول الحازمي في (الاعتبار) صفحة ٣٠: وإن لم يكن التمييز بينهما بأن

١. (البيان في رفع التعارض بين السنة / والقرآن) للمؤلف.

أبهم التاريخ وليس في اللفظ ما يدل عليه وتعذر الجمع بينهما فحينئذ يتعين المصير إلى الترجيح ووجوه الترجيحات كثيرة أنا أذكر معظمها، فيما يرجح به أحد الحديثين على الآخر. ومن وجوه الترجيح باب التخصيص إذا تعذر الجمع بين النصين، ولو أردنا تطبيق القاعدة على مسألتنا لكانت على النحو الآتي:

١. يحرم من الرضاعة حرمة مؤبدة ما كان قبل الفطام.

٢.الرضاعة المحرمة من المجاعة.

٣.تخصيص رضاعة الكبير بسالم لتعارض النصوص.

٤. أقوال الصحابة المساندة لهذا الرأي، لذلك أقول لقد أخطأ شيخنا في هذه المسألة يرحمه الله ولوصح الدليل عنده لقال بقولنا، وذهب الإمامان ابن تيمية وابن القيم إلى أن رضاعة الكبير رخصة للحاجة لمن لا يستغني عن دخوله على المرأة، ويشق احتجابها (انظر زاد المعاد ٥/ ٥٢٧) بتحقيق استاذي وشيخي العلامة شعيب بن محرم الأرنؤوط، وإلى رضاعة الكبير ذهبت صاحبة الستر والعفاف أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وعروة ابن الزبير، وعطاء ابن أبي رباح، والليث بن سعد، وابن علية، والفريقان مجتهدان، ومن سلك الجادة في الفهم منهم، فهو مأجور بأجر واحد مع الخطأ، ومن أصاب منهم فله أجران ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ۚ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ﴾[الأنبياء:٧٩].

الغناء والموسيقى عند ابن حزم:

إن مسألة الغناء والموسيقى عند ابن حزم جديدة قديمة من حيث التحليل والتحريم، جديدة برأي ابن حزم هذا. فالجمهور من العلماء على تحريمها مستدلين بالكتاب والسنة على صحة أقوالهم، وكان الأجدر بابن حزم أن يترفق ويتلطف ويتريث قبل أن يعطي للسانه العنان وتطير بفتياه هذه الركبان، وأصبحت هذه المسألة لصيقة بابن حزم لصوق الثوب بالجسد، واسمة إياه بالمخالفة بتجريح الثقة والحكم على الأحاديث بالوضع، وادعاءه دعوى ليس له سند فيها. قال في (المحلى) ٥/ ٦/ ٩٢ و ٩/ ٥٥/ ٥٧: والغناء واللعب والزفن[١] في أيام العيدين حسن في المسجد وغيره. ثم يقول: وبيع الشطرنج والمزامير والعيدان والمعازف والطنابير حلال كله، ومن كسر شيء من ذلك ظمنه، ثم يقول[٢] معلقاً على حجة الجمهور: ومن طريق البخاري قال هشام بن عمار: نا صدقه بن خالد، نا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، نا عطية بن قيس الكلابي، حدثني عبد الرحمن بن غنم الأشعري، قال حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري ووالله ما كذبني أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: **(ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعارف).**

---

١. الزفن بفتح الزاي وإسكان الفاء وآخره نون وهو اللعب والدفع وهو أشبه بالرقص.

٢. (المحلى) ٩/ ٥٩ وورد في (المحلى) قوم والأصل في البخاري أقوام كما أثبته.

مطاعن ابن حزم:

أ. مطاعن في السند.

ب. مطاعن في المتن.

هذه هي مطاعن ابن حزم كما ذكر ذلك في المحلى في الجزء ٩/ ٥٧/ ٥٨/ ٥٩، وبناءً على ما تقدم حكم بأن الحديث موضوع، وبعون الله تعالى أستعين به لأرد شبهة شيخنا ابن حزم ظمن المنهج العلمي السوي.

أولاً: (مطاعن في السند): فلقد ادعى ابن حزم أنه منقطع بين البخاري وصدقه ابن خالد فيقول، وهذا منقطع لم يتصل بين البخاري وصدقة بن خالد.قلت: أولاً للرد على هذا الطعن لا بد أن نثبت أن هشام بن عمار من شيوخ البخاري، فمن يطوّف ببصره على كتب الحديث يرى أن هشاماً من شيوخ البخاري، منهم ابن حجر في (التهذيب)، والمزي في (كماله)، والذهبي في (اللسان) وفي (سير أعلام النبلاء)، والمتقدمون جميعاً يثبتون أنه من شيوخ البخاري، ولقد سمع منه، وإن كان فيه بعض اللين رحمه الله، لكنه لا يخرجه هذا عن كونه عدلاً ثقة، والناظر في غير (صحيح البخاري) يرى أنه حدث عنه ببعض الأحاديث. أما قول البخاري وقال هشام ابن عمار على صيغة التعليق، فإن هذه الصورة لا تنطبق على المعلقات في الصحيح، ولو أردنا أن نُعرِّف المعلق ما انطبقت هذه الصورة على ذلك التعريف، فالمعلق هو ما حذف من مبتدأ سنده سواء ـ كان المحذوف واحداً

أو أكثر على سبيل التوالي ولو إلى آخر السند[1]، فلو أردنا تطبيق القاعدة على المثال لأصبح شاسعاً جداً، إذ أن هشام بن عمار شيخ البخاري سمع منه باتفاق كثير من المحدثين فأين الانقطاع ؟ قال ابن الصلاح في (المقدمة) صفحة ٥٩: (الرابع التعليق الذي يذكره أبوعبد الله الحميدي صاحب الجمع بين الصحيحين وغيره من المغاربة في أحاديث من (صحيح البخاري) قُطِعَ إسنادها، قد استعمله الدار قطني من قبيل صورته صورة الإنقطاع، وليس حكمه حكمه، ولا خارجاً ما وجد ذلك فيه من قبيل الصحيح إلى قبيل الضعيف وذلك لما عرف من شرطه وحكمه.

قلت: إن الصورة ليست كذلك لأن قول البخاري قال هشام ابن عمار لا يدل على الانقطاع، لأن البخاري سمع من هشام، ولا نعلم أن البخاري عنده تدليس حتى يُسقِطَ رجلاً ما بينه وبين هشام، والمدعي لذلك عليه الدليل، وما أحسن ما قاله أبو بكر الشافعي الصيرفي فيما نقله ابن عبد البر قوله: كل من علم له سماع من إنسان فحدث عنه فهو على السماع حتى يعلم أنه لم يسمع منه ما حكاه، وكل من علم له لقاء إنسان فحدث عنه فحكمه هذا الحكم[2]. قال ابن الصلاح: ولا الالتفات إلى أبي محمد ابن حزم الظاهري الحافظ في رده ما أخرجه البخاري من حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري عن رسول الله ﷺ: **(ليكونن في أمتي أقوام يستحلون**

١. (نخبة الفكر) مع الشرح (١٠٦) و(تدريب الراوي) (١: ٢١٩).

٢. (مقدمة ابن الصلاح) (ص ٥٩).

الحر والحرير والخمر والمعازف).

من جهة أن البخاري أورده قائلاً فيه قال هشام ابن عمار وساقه بإسناده، فزعم ابن حزم أنه منقطع فيما بين البخاري وهشام، وجعله جواباً عن الاحتجاج به على تحريم المعازف، وأخطأ في ذلك من وجوه، والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح والبخاري رحمه الله قد يفعل مثل ذلك لكون ذلك الحديث معروفاً من جهة الثقات عن ذلك الشخص الذي علقه عنه، وقد يفعل لكونه قد ذكر الحديث في موضع آخر من كتابه مسنداً متصلاً. قلت: ولقد توبع هشام ابن عمار عند أبي داود تابعه بشر بن بكر التنيسي (الثقة) ٤٠٣٩. أما مطعن ابن حزم الثاني: فهو تضعيفه صدقة ابن خالد، فلقد وهم رحمه الله ومن سار على هذا النهج، فصدقة ابن خالد ثقة عند الجميع، فلقد وثقه ابن معين، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ثقة ابن ثقة ليس به بأس، ووثقه دحيم، وابن نمير، والعجلي، وابن سعد، وأبو زرعة، وأبو حاتم. أما صدقه المطعون فيه: فهو صدقة بن عبد الله الشامي الدمشقي سيء الحفظ، ضعيف، انظر (تهذيب الكمال) ١٣/ ١٢٠، أما قوله لم يصح بهذا الباب شيء وكل ما فيه موضوع، قلت: إن بناء ابن حزم هذا الحكم ناتج عن ما يلي، المقدمة الأولى خطأ، والثانية خطأ، والربط بينهما خطأ، فالنتيجة خطأ. ولقد وقع للإمام ابن حزم بعض من هذه الأوهام، ولقد قدمنا في فصل سابق في بيان منهج ابن حزم في الرواة أنه يحكم عليهم حسب ما وصله من العلم، ولقد وقع رحمه الله في حديث أبي سفيان كما في (صحيح مسلم) حينما طلب من الرسول ﷺ أن يعطيه ثلاث، ومنها تزويجه

ﷺ بأم حبيبة، فحكم ابن حزم عليه بالوضع من قبل الراوي الثقة ابن أبي زميل[1] وهو ثقة. وأما قوله لم يصح بهذا الباب شيء، فهو خطأ من وجهة نظري، لأن النفي يلزمه استقراء، وليس لشيخنا عذر في هذا فإما التوقف أو البحث ثم الحكم. ولقد رواه البيهقي في (السنن الكبرى) ١٠/ ١٢٠، وأبو داوود ٤/ ٤٦ وابن حبان ٥/ ٤٧. وأما القول بالتردد باسم الصحابي فلا يضير، إذ أن من المقرر في مصطلح الحديث أن التردد في إسم الصحابي أوالشك به لا يضر، إذ أن جميع الصحابة عدول على القول الراجح. قلت: وسماع البخاري من هشام بن عمار خارج الصحيح، شهير ومعروف، أقتصر على رواية واحدة، قال الترمذي: حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا عبد الحميد بن أبي العشرين، حدثنا الأوزاعي، حدثناحسان بن عطية،عن سعيد بن المسيب... الحديث في سوق الجنة.

الوصية عند ابن حزم:

يرى ابن حزم الوصية فرض واجب على كل مسلم، والوصية عند ابن حزم هي أن (تكتب) أو(تقول) بشهادة الشهود أني أرغب بتوزيع شيء من الأموال المنقولة وغير المنقولة على الأقارب ممن حجبوا عن الميراث. يقول ابن حزم[2]: الوصية فرض على كل من ترك مالاً، لما روينا من طريق مالك، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: **(ما حق امرء مسلم له**

---

١. انظر غير مأمور (موسوعتي البيان) (٣: ٧١٠).

٢. (المحلى بالآثار) (٩: ٣١٢).

شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة)[1] قال ابن عمر: ما مرت عليَّ ليلة مذ سمعت رسول الله قال ذلك إلا وعندي وصيتي. قال ابن حزم: وهو قول عبد الله بن أبي أوفي، وطلحة بن مطرف، وطاووس، والشعبي وغيرهم، وهو قول أبي سليمان وجميع أصحابنا.

قلت: فالوصية عند ابن حزم ليس لها دخل في الميراث، فالميراث معلوم أنه لأقرب عصبة للميت، قد يكون بعض الأقارب حُجبوا فيقدم الوصية لهم على الميراث فيقول: وفرض على كل مسلم أن يوصي لقرابته الذين لا يرثون إما لرق أولكفر، وإما لأن هناك من يحجبهم عن الميراث، أو لأنهم لا يرثون، فيوصي لهم بما طابت به نفسه لا حد في ذلك، فإن لم يفعل أو أعطوا ولا بد ما رآه الورثة أو الوصي، فان: كان والداه أو أحدهما على الكفر أو مملوكاً، ففرض عليه أيضاً أن يوصي لهما أو لأحدهما إن لم يكن الآخر كذلك، فان لم يفعل أعطي أو أعطيا من المال ولا بد، ثم يوصي فيما شاء بعد ذلك، فان أوصى لثلاثة من أقاربه المذكورين أجزئه، والأقربون هم من يجتمعون مع الميت في الأب الذي به يعرف إذا نُسِب، ومن جهة أمه كذلك أيضاً وهو ممن يجتمع مع أمه في الأب الذي يعرف بالنسب إليه، لأن هؤلاء في اللغة أقارب، ولا يجوز أن يوقع على غير هؤلاء إسم أقارب بلا برهان، برهان ذلك قول الله تعالى: ﴿ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾

---

١. أخرجه البخاري (٢٧٣٨) ومسلم (١٦٢٧) ومالك (٢: ٧٦١) وأحمد في (المسند) (٢: ١٠ و ٧٤ و ٥٧ و ٨٠) وأبو داود (٢٨٦٢) والترمذي (٢١١٨) والنسائي (٢٣٩) وابن ماجه (٢٦٩٩) والدارمي (٢: ٤٠٢).

﴿حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ۝١٨٠ فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعْدَمَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثْمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓ﴾ [البقرة:١٨١] فهذا فرض كما تسمع، فخرج منه الوالدان والأقربون الوارثون، وبقي من لا يرث منهم على هذا الفرض[1]. ثم يقرر رحمه الله أن هذا المذهب هو قول طائفة من السلف فيعزوه برواية عبد الرازق عن معمر وابن جريج كلاهما عن عبد الله بن طاووس عن أبيه قال: من أوصى لقوم وسماهم وترك ذوي قرابته محتاجين انتزعت منهم وردت على ذوي قرابته، فإن لم يكن في أهله فقراء فلأهل الفقر من كانوا.

قلت: لكن الجمهور يرفض هذا بتاتاً، ويرون أن هذه الآية نسخت بآية المواريث، فيرد عليهم ابن حزم قائلاً: وهذا لا حجة لهم فيه، لأن ليس فيه بيان أنه كان بعد نزول الآية المذكورة، ونحن لا نخالفهم في أن قبل نزولها كان للمرء أن يوصي لمن شاء، فهذا الخبر موافق للحال المنسوخة المرتفعة بيقين لا شك فيه قطعاً، فحكم هذا الخبر منسوخ بلا شك، والآية رافعة لحكمه ناسخة له بلا شك، ومن ادعى في الناسخ أنه عاد منسوخاً وفي المنسوخ أنه عاد ناسخاً بغير نص ثابت وارد بذلك فقد قال بالباطل وقفا ما لا علم له به، وقال على الله تعالى ما لا يعلم وترك اليقين وحكم بالظنون وهذا محرم بنص القرآن، ونحن نقول أن الله تعالى قال: ﴿تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾[النحل:٨٩] فنحن نقطع ونثبت ونشهد أن لا سبيل إلى نسخ ناسخ ورد حكم منسوخ دون بيان واراد لنا بذلك، ولو جاز غير هذا لكنا

---

١. (المحلى) (٩: ٣١٤).

من ديننا في لَبس، ولكنّا لا ندري ما أمرنا الله تعالى به مما نهانا عنه، حاشا لله من هذا فظهر بطلان تمويههم بهذا الخبر. قلت: ونستخلص مما سبق ما يلي:

أ. هنالك فرق بين الوصية والميراث.

ب. الوصية للأقارب بشيء من المال فرض واجب على الموصي.

ج. على الخليفة أو القاضي أو من يقوم مقامها، أو من ينوب عنهما، أن يقوم على تنفيذ وصية الموصي فان لم يوص يقوم الخليفة بانتزاع حصة الأقارب حسب مراد الشرع. وعلى هذا يكون رأي ابن حزم صحيحاً، منسجماً مع نصي الكتاب والسنة راداً على القائلين بسنية الوصية. فالحنفية قالوا: هي (الوصية) مباحة، والشافعية قالوا:هي مستحبة إستحباباً مؤكداً، والحنابلة قالوا: مستحبة إذا لم تزد عن خمس المال، والمالكية وافقوا الحنابلة، وفي المادة ٧٦ من قانون الوصية الواجبة رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ من القانون المصري أعطاه الثلث والله أعلم.

إبن حزم وحقوق الله في التركات:

يرى ابن حزم رحمه الله أن أول ما يخرج من تركة الميت حق الله، من ذلك الحج والكفارات والزكاة، وإن بقي شيء سد عنه للغرماء، فان بقي شيء كفن به، وإن لم يبقى شيئاً كان كفنه على من حضر من الغرماء أو غيرهم، ثم يقول رحمه الله: برهان ذلك قول الله تعالى في آيات المواريث:

﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍۗ﴾ [النساء: ١١][1] وقال رسول الله ﷺ: (فدين الله أحق أن يقضي اقضوا الله فهو أحق بالوفاء)[2]. وقد ذكرنا ذلك بأسانيده في كتاب الصيام والزكاة والحج من ديواننا هذا فأغنى عن إعادته، فالآية تعم ديون الله تعالى وديون الخلق، والسنن الثابتة بينت أن دين الله مقدم على ديون الخلق. ثم يقول مؤكداً على أن الزكاة وهي حق الله مقدمة على ديون كل البشر. قد ذكرنا في كتاب الزكاة من كتابنا هذا، وفي كتاب الحج، وفي كتاب التفليس، أن كل من مات وقد فرط في زكاة، أو في حج الإسلام، أو عمرته أو في نذر، أو في كفارة ظهار أو قتل أو يمين، أو تعمد وطئ في نهار رمضان، أو بعض لوازم الحج، أو لم يفرط، فإن كل ذلك من رأس ماله لا شيء للغرماء حتى يقضي ديون الله تعالى كلها، ثم إن فضل شيء فللغرماء، ثم الوصية، ثم الميراث كما أمر الله عز وجل وذكرنا الحجة في ذلك من قول الرسول ﷺ: (اقضوا الله فهو أحق بالوفاء) فدين الله أحق أن يقضي، وذكرنا هنالك قول الحسن وطاووس بأصح طريق عنهما أن حجة الإسلام وزكاة المال هما بمنزلة الدين. قلت: والحق أن نظرية ابن حزم في هذه المسألة وافقت نظرية الحنابلة والشافعية فيقول في (المحلى) ٩/ ٣٣٩: إن الزكاة تؤخذ من رأس مال الميت وكل شيء واجب فهو من جميع المال، وهو قول الشافعي وأحمد وأبي سليمان وغيرهم، وقول أبي هريرة أن الحج والنذر يقضيان عن الميت. الخلاصة أن تقديم حكم الله في التركات

---

١. (المحلى) (٩: ٢٥٣).

٢. أخرجه البخاري (٢: ٢٢٥) ومسلم (١٤٢٥) وأبو داود (١: ٣٤٨).

على حقوق العباد هو الأولى بالصواب لظاهر النصوص المقدمة والموجبة لحقوق الله قبل أية حقوق.

البيع في المسجد عند الإمام ابن حزم:

يرى ابن حزم أن البيع والشراء في المسجد جائز ولا شيء فيه، قال رحمه الله في (المحلى) ٣/ ٤/ ٢٤٩: والبيع جائز في المساجد قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ﴾[البقرة:٢٧٥] ولم يأت نهى عن ذلك إلا من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وهي صحيفته. قلت: وهذا قول خطأ يعوزه الدليل.

أما الحديث الذي رفضه شيخنا رحمه الله رواه الترمذي ١/ ٦٦ والنسائي ١/ ٢/ ٤٧ بلفظ: (نهى **عن التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة وعن الشراء والبيع في المسجد**)، ورواه البيهقي ٢/ ٤٤٨ والدارمي ١/ ٣٢٦ والحاكم في (المستدرك) ٢/ ٥٦ و ابن خزيمة ١٣٠٥، وأما حجة شيخنا فهي كما يلي: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده صحيفته، بمعنى أنه لم يسمع من جده، والحق أن عمر سمع من جده الأعلى كما أكد ذلك الذهبي، والإمام أحمد، وابن حجر وغيرهم، بل قال البعض بأن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده من السلاسل الذهبية.

فصل في ذم العلماء لابن حزم:

وقبل الدخول في هذا الفصل أرغب أن أسجل أسفي من الإمام ابن كثير الذي كان له في نفسي الحَظ الأكبر من الاحترام ولا زال، لكن قدم الخطأ سباقة بالزلل، ولكل جواد كبوة ولكل عالم هفوة ولقد آلمني ابن كثير[1] رحمه الله فيما قاله في ابن حزم، يقول ابن كثير في (البداية والنهاية) ١٤/ ٢١٩: ورأيت ليلة الاثنين الثاني والعشرين من محرم سنة ثلاثة وستين وسبعمائة الشيخ محيي الدين النووي رحمه الله فقلت له يا سيدي الشيخ: لم لا أدخلت في شرحك المهذب شيئاً من مصنفات ابن حزم ؟ فقال ما معناه: أنه لا يحبه، فقلت له: أنت معذور فيه، فإنه جمع بين طرفي النقيضين في أصوله وفروعه، أما في الفروع فظاهري جامد يابس!! وفي الأصول قول مائع قرامطي القرامطة!! وهرسي الهرائسة، ورفعت بها صوتي حتى سمعت وأنا نائم، ثم أشرت له إلى أرض جرداء تشبه النخيل بل هي أردأ شكلاً منه لا ينتفع بها استغلال ولا رعي، فقلت له: هذه أرض ابن حزم التي زرعها، قال: انظر هل ترى فيها شجراً مثمراً أو شيء ينتفع به ؟!! فقلت: إنما تصلح للجلوس عليها في ضوء القمر، فهذا حاصل ما رأيته ووقع في خلدي أن ابن حزم كان حاضراً عندما أشرت للشيخ محيي الدين إلى الأرض المنسوبة لابن حزم وهو ساكن لا يتكلم.

---

١. مع أن ابن كثير رحمه الله قال في كتابه (البداية والنهاية) ١٢/ ٩١ هو الإمام الحافظ العلامة، فاق أهل زمانه وصنف الكتب المشهورة.

قلت: كان ابن كثير من المؤرخين الذين كتبوا عن ابن حزم وتجنوا عليه قال في البداية والنهاية ١٢/ ٩١: كان ابن حزم كثير الوقيعة في العلماء بلسانه وقلمه. قلت: أولاً سنناقشه على منامه الذي أتحفنا برؤيته، وما أظنه إلا أضغاث أحلام رآها في ليلة أصابه بها البرد، فرأى في منامه ما رأى، وليس للمنامات في الشرع ما يجعلها حجة إلا منامات الأنبياء، فنحن لا نناقش هذه المسألة لأنها فرط تخيلات من نائم وليست بحجة، أما قوله أنه لا يحبه فليس للحب والكره دخل في العلم، ولا يأسف على الحب إلا النساء، نحن يجب أن نلتزم بالعلم لا بحامله ولسنا نعَيب الحامل بل لنا بالمحمول، ولو كانت هذه القاعدة صحيحة ما أخذنا عن أحد خالفنا في مسائلنا ولكرهناه ولفاتنا علم كثير، أما قوله: (فقوله في الأصول قول مائع وفي الفروع ظاهري جامد) قلت: أحيلك أخي المسلم على كتابين جليلين لهذا العالم هما: (الإحكام)، و(المحلى)، لترى مدى النور فيهما ومدى التأصيل العلمي القائم على الدليل، أما القول أن أرض ابن حزم جرداء فليس هذا إلا من علم الغيب لقد أنصف كثير من العلماء ابن حزم وعدوه بالحافظ الفقيه كأمثال الشيخ ابن تيمية وابن القيم والذهبي.

وكل هذا إنما يدل على أنه عمدة في كثير من المسائل عند علماء الدين، بل تعداها بأن ابن حزم أعلم قرنه بفتاوى الصحابة وبفتاوى التابعين بتصريح ابن تيمية وابن القيم وغيرهم، وما قلة ظهور مذهب ابن حزم في المشرق إلا قلة طلبة العلم الذين رفظوا الأخذ عنه، وذلك بأمر السلطات وحرق كتبه واستمراء السلطان عليه مما (أخفت) المذهب الظاهري في

المشرق العربي، وكان انتشاره في المغرب انتشار النار في الهشيم. قلت: إن هذا ليس عيباً في ابن حزم بل في أتباعه، ومعلوم لدى الجميع أن الأوزاعي والليث أفقه من مالك، ومعلوم أن الأحناف والشافعية والمالكية استأثرت الأمة بفقههم ولم يستأثروا بمذهب الإمام أحمد، لأن الإمام أحمد أكثر من الرواية وقلل من الفقه، وحسبنا من ذلك أن ابن كثير استكثر على ابن حزم هذه الإمامة وهذه الرتبة العالية فقال ما قال والله حسبنا وهو نعم الوكيل.

الفصل قبل الأخير:

ذم العلماء لابن حزم ووصف لسانه ووقوعه بالأكابر وحال من ذمه ومدح العلماء لابن حزم:

الباب الأول: ذم العلماء لابن حزم.

في بداية كلامي هذا ينبغي أن نضع قاعدة جليلة ومهمة ألا وهي (ذم الأقران بعضهم لبعض مما لا يجوز التعويل عليه)، وقد يخرج من أفواههم كلام كبير يؤذي به بعضهم بعضاً، يدخل فيه الحسد والبغي والظلم، لذلك رأيت أن أسوق لمثل هؤلاء الذين ابتلينا بهم قديماً وحديثاً كلام الإمام الحجة الذهبي في كتابه (ميزان الاعتدال في نقد الرجال)، و(سير أعلام النبلاء) فقال في (الميزان) ١/ ١١١ في ترجمته الحافظ أبي نعيم: كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعبأ به لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، ما ينجومنه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصراً من الأعصار سَلِمَ أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس. ويقول الذهبي في (السير) ١٧/ ٤١: ربما أدى الأمر بالمعروف بصاحبه إلى الغضب والكره فيقع في الهجران المحرم، وربما أفضى إلى التكفير والسعي في الدم، وقد كان أبو عبد الله وافر الجاه والحرمة إلى الغاية ببلده، وشغب على أحمد بن عبد الله بحيث أن أحمد اختفى.

إن من الدين الحق وإهله، المحبة بين الإخوة سواء كانوا طلبة علم أو علماء، ويجب عليهم إن اختلفوا في الرأي سواء أكان فيما يسمونه (أصول

الـدين أوفـروع الـدين) أن يعـذروا بعـضهم بعـضاً إذا كـانوا قـد اشـتهدوا وسـعهم في الحـق طلبـاً، وهـذا هـو مـا عـبر عنـه العلامـة الإمـام ابـن تيميـة فيقـول[1]: وهكـذا الأقـوال التـي يكفـر قائلهـا قـد يكـون الرجـل لم تبلغـه النصوص الموجبة لمعرفة الحق، وقد تكون عنده ولم تثبت عنده، أو لم يتمكن من فهمها، وقد يكـون عرضـت لهـا شـبهات يعـذره الله بهـا، فمـن كـان مـن المؤمنين مجتهداً في طلب الحق وأخطأ فان الله يغفـر لـه خطـأه كائنـاً مـن كـان سواء كان في المسائل النظرية أو العملية، هذا الذي عليه أصحاب النبي ﷺ وجماهير أئمة الإسلام.

وما أجمل ما قاله الإمام ابن عبد البر النمري القرطبي في كتابه (جامع بيان العلم وفضله) ٣/ ١٥٢: إن من صحت عدالته، وثبت في العلم أمانته، وبانت ثقته وعنايته بالعلم، لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يـأتي في جرحـه ببينة عادلة يصح بها جرحه على طريق الشهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك بما يوجـب قولـه مـن جهـة الفقـه والنظـر، وأمـا مـن لم تثبـت إمامته، ولا عرفت عدالته، ولا صحت لعدم الحفظ والاتفاق روايته، فـإ نـه ينظر فيه إلى ما اتفق أهل العلم عليه، ويجتهد في قبول مما جاء به عـلى حسـب ما يؤدي النظر إليه.

لقد سُقت هذه المقدمة حتى نكون قـد أخـذنا علـماً بـما سـأورده مـن ذم الإمام ابن حزم من الحساد والظلمـة والبغـاة، سـواء كـانوا مـن المتقـدمين أو

١. (الفتاوى) (٢٣: ٣٤٦).

من المعاصرين، إذ أنه ما أتى أحد بمثل ما أتى ابن حزم إلا سيكون طريداً مُساءً إليه، وصدق رسول الله ﷺ حينما قال لورقة: (**أمخرجي هم ؟ قال ما أتى أحد بمثل ما أتيت به إلا أخرجه قومه**).

وأول من حط على ابن حزم هو ابن العربي صاحب كتاب (القواصم والعواصم) كما نقل ذلك الإمام الذهبي في (السير) ١٨/ ١٨٨/ ١٨٩ فقال رحمه الله: وقد حط أبو بكر ابن العربي على أبي محمد في كتابه (القواصم والعواصم) وعلى الظاهرية فقال: (هي أمة سخيفة، تسورت على مرتبة ليست لها، وتكلمت بكلام لم نفهمه تلقوه من إخوانهم الخوارج حين حكم عليٌّ رضي الله عنه يوم صفين، فقالت: لا حكم إلا لله، وكان أول بدعة لَقِيتُ في رحلتي القول بالباطن، فلما عدت وجدت القول بالضاهر قد ملئ به المغرب سخيف!؟ كان من بادية اشبيلية يعرف بابن حزم، نشأ وتعلق بمذهب الشافعي ثم إنتسب إلى داود ثم خلع الكل واستقل بنفسه، وزعم!! أنه إمام الأمة يضع ويرفع، ويحكم ويشرع، ينسب إلى دين الله ما ليس فيه ؟!! ويقول عن العلماء ما لم يقولوا تنفيراً للقلوب منهم ؟!! وخرج عن طريق المشبه في ذات الله وصفاته فجاء بطوام، واتفق كونه بين قوم لا بصر لهم بالمسائل، فإذا طالبهم بالدليل كاعوا، فيتضاحك مع أصحابه منهم وعقدته الرياسة بما كان عنده من أدب وبشبه كان يوردها على الملوك!! وكانوا يحملونه ويحمونه بما كان يلقي إليهم من شبه البدع!! والشرك!! وفي حين عودتي من الرحلة، ألفيت حضرتي!! منهم طافحة، ونار ضلالهم لافحة!! فقاسيتهم مع غير أقران وفي عدم أنصار، إلى حساد يطئون عقبي

تارة تذهب لهم نفسي، وأخرى ينكشر لهم ضرسي، وأنا بين إعراض عنهم أوتشغيب بهم، وقد جاءني رجل بجزء لابن حزم سماه نُكَت الإسلام فيه دواهي، فجردت عليه نواهي!! وجائني آخر في رسالة في الاعتقاد فنقضتها برسالة الغرة!! (والأمر أفحش من أن ينقض) يقولون: لا قول إلا ما قال الله، ولا نتبع إلا رسول الله فإن الله لم يأمر بالاقتداء بأحد ولا بالاهتداء بهدي بشر، فيجب أن يتحققوا أنهم ليس لهم دليل، وإنما هي سخافة في تهويل، فأوصيكم بوصيتين، أن لا تستدلوا عليهم وأن تطالبوهم بالدليل، فإن المبتدع إذا استددلت عليه شغب عليك، وإذا طالبته لم يجد إليه سبيلًا) فأما قولهم لا قول إلا ما قال الله فحق، ولكن أرني ما قال ؟ وأما قولهم لا حكم إلا الله فغير مسلم على الإ طلاق، بل من حُكمِ الله أن يجعل الحكم لغيره فيما قاله وأخبر به، وصح أن رسول الله ﷺ قال: **(وإذا حاصرت أهل حصن فلا تنزلهم على حكم الله فإنك لا تدري ما حكم الله ولكن أنزلهم على حكمك)**. وصح أنه قال عليكم بسنتي وسنة الخلفاء.

قلت عماد: ولقد نقلت الكلام بتمامة بكل أمانة، وسأطلق العنان للسان، لكي يجول بالحجة والبرهان على هذا المشغب الذي ادعى ماليس بدليل ولا برهان.

أولاً: انقل ما قاله الذهبي عقب هذا الكلام فقال: قلت لم ينصف

القاضي أبو بكر[1] رحمه الله شيخ أبيه في العلم، ولا تكلم فيه بالقسط، وبالغ بالإستخفاف به، وأبو بكر على عظمته في العلم!!!!!!!!!؟؟؟؟ لا يبلغ مرتبة أبي محمد ولا يكاد، فرحمهم الله وغفر لهما. قلت: وهذه الأولى شهادة من منصف بأنك لا ولن تبلغ ما بلغه ذلك المظلوم منك ومن أمثالك. حتى قال الذهبي في ترجمة ابن العربي ولم انقم على القاضي رحمه الله إلا إقذاعه في ذم ابن حزم واستجهاله له. وابن حزم أوسع دائرة من أبي بكر في العلوم وأحفظ.

ثانياً: قال الذهبي في (اللسان): ٤/ ٢٢٨ وكان لابن حزم ابن عم يقال له عبد الوهاب ابن العلاء ابن سعيد ابن حزم يكنى أبا العلاء، وكان من الوزراء وبينهما منافسة ومخالفة، فوقف على شيء من تأليف أبي محمد فكتب إليه رسالة بليغة يعيب ذلك المؤلف وقد ساقها إبن بسام في الذخيرة، قال: فكتب أبومحمد له الجواب ونصه: سمعت وأطعت لقول الله تعالى: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾[الأعراف:١٩٩].

وانقدت إلى رسول الله ﷺ: **(صلْ من قطعك واعفوا عمن ظلمك)**[2]. قلت وهذه بحق أحسن كلمة وأفضلها قالها ابن حزم بحق مخالفيه، وهي

---

١. ولا أعلم هذا القاضي، أهو القاضي على نفسه، أم قاضي قضاة المجانين، أم أنه يُصريح فيتكشف، أو أنه كان مقتشاً عاماً للسلطان، أو كان قاضياً كقضاة التفتيش الأندلسي أبان الحكم الأوروبي للأندلس.

٢. حديث حسن أخرجه أحمد (٤ :١٥٨) والحاكم في (المستدرك) (٢ :٥٦٣) والطبراني في (الكبير) (١ :٢٧٩) و(الأوسط) (١ :٢٧٩) والبيهقي في (السنن) (١٠ :٢٣٥).

بالضرورة لازمة لابن العربي.

أما قوله الأول أنها أمة سخيفه تسورت على مرتبه ليست لها، قلت: لم نرى في كلام ابن حزم مايدل على السخافة بل العكس من ذلك تماماً، بل أتى بأشياء لو جلست تفكر وتتعلم طوال حياتك ما أحسنتها، لا ولن تأتي بمثلها ولا عندك من القدرة العقلية أن تفك التعارض بين دليلين، بل العكس تماماً إنك في الحديث الشريف مزجى البضاعة وفي ترجمته ذكر الذهبي قصة ضعفه في إيراد الحديث ولكن ضعف الحكاية!!! وصدق الشاعر حين قال (من الطويل):

تصدر للتدريس كل مهوس بليد

تسـمى بالفقيه المدرس

فحق لأهل العلم أن يتمثلوا

ببيت قديم شاع في كل مجلس

لقد هزلت حتى بدا من هزالها

كلاها وحتى سامها كل مفلس

والذي يقرأ قواصمك يرى ذلك بكل وضوح، أما قولك تكلموا بكلام لم نفهمه ؟ فهذا العلم بحاجة إلى فهم وعقل، وفهمك قصر عن ما فهمته الظاهرية ولقد تعلمت الحواشي والتعليقات ولم تزد. فكيف تفهم المسائل والنظريات، وأنت بعد لم تخرج من الحواشي والتعليقات فكيف

تفهم المصطلحات العويصات. أما قولك تلقوه من الخوارج ؟ فهذه دندنات كل أهل البدع والضلالات، ما أن تحتج عليهم أوتختلف معهم إلاّ قالوا لك هذا فكر الخوارج، ولقد وردت هذه العبارات في زماننا هذا على ألسنة المرجئة حيث قالوا: عن بعض فضلاء زماننا بأنهم خوارج، أما هم المسبحون للحكام المصوبون لهم مخالفاتهم لله، فهم أهل السنة، فكل من خالف أصحاب الكراسي والأعطيات أصبح خارجياً.

أما كيف أن الظا هرية خوارج فلا أعلم أن ابن حزم قال في مسائل الحكم السياسية بمثل ما قالت الخوارج ولا بالمسائل العلمية النظريه مثل ما قالوا.

أما قولك: فقالت الظاهرية لا حكم إلا الله فصحيح [1] ولقد اكده رب العزة فقال: ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ﴾ [يوسف: ٤٠] فإذا عِبْتَ الظاهرية عبت القرآن الذي أكد أن لا حكم إلا لله، وفي قوله: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]. وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ﴾ [النساء: ٦٥]. والظاهرية لم يلغوا حكم الرجال في الأمة الذي وكلهم الله سياستهم، بدليل أن ابن حزم وَزَرَ لبعض خلفاء بني أمية، ولكنهم ألغوا وثاروا على الظلم الذي استمر أته أنت ومن على شاكلتك فيمن كانوا عند ملوك الطوائف، فهذا شأنك،

---

١. لا يقصد ابن حزم أن لا يحكم الرجال في الناس بما استرعاهم الله حكمهم ولكن عابت الظاهرية الخروج على شريعة الله ، وعدم تحكيمها في شؤون الحياة.

أما استدلالك بحادثة الحصن فهي بمعنى (أعطهم الأمان) أما قولك: أنك لما عدت وجدت القول بالظاهر قد ملئ المغرب. فهذا من نعمة الله على الإسلام أن ملئ الله تلك البلاد بعلم ذلك الرجل.

أما قولك: بأنه سخيف، فهذا أنت محاسب عليه وستقف معه بين يدي صاحب الخصومة والحكومة. أما قولك: بأنه خرج عن طريق المشبه في ذات الله وصفاته. قلت: الحمد الله أنه ليس من المشبه وإلا لكنت كفرته ؟[1] أما قولك فإذا طالبهم بالدليل كاعوا. فإني أقول لك قول صاحب الحق هل نظرت في ديوان صاحب الظاهرية (المحلى)، أو (الفصل)، أو (الأحكام) أوغيرها من مصنفات ابن حزم، فهل رأيت فيها كلاماً إنشائياً من غير دليل لا والله لكن قاتل الله العصبية.

أما قولك: وعقدته الرياسة. فلا بد أنك تنبئت بعد الرسول ﷺ حتى عرفت ما بنفسه، ولقد اعترفت بالحق وأنت لا تعرف حيث شهدت له بالأدب والعلم. أما قولك: فكان يلقي على الملوك البدع والشبه والشرك!! قلت: والله ما اتقيته بمثل هذا، وما أعددت للحق جلا وعلى جواباًعلى مثل هذا الكلام، إن بعض المستشرقين استحوا وخجلوا على أنفسهم أن يقولوا

---

١. يرى ابن حزم في الصفات كما مر معنا أن لله صفاتاً جاءت بالنص وهو يثبت النص اللفظي ولكن يرجعه إلى ذات الله (هروباً من الغيرية) فهو توهم أن إثبات صفات خارجة عن الذات يوجب تعدد القدماء. فليس مفوضاً في الصفات ولا مثبتاً لها على طريقة السلف. وكما قلت سابقاً أن الصفات جزء من ذات الله العلية ولا يتصور في الذهن ذاتاً من غير صفات.. والله أعلم.

هـــذا القـــول، ولقـــد اعتـــز بـــه المستـــشرق (ســـانتس الـــبرنس) (SantecALBREHS) في دراسة (ابن حزم قمة اسبانية) حيث نسبه وأمه وأباه إلى أصول الاسبانية وقال: صحيح أنه مسلم ومتعرب حتى الأعماق، لكن روحه وأصله إسبانيتان دون أن تنحرف. فلما كان هذا المستشرق الاسباني يعتز بابن حزم وتأتي أنت وتتهمه بأنه كان يثير الشرك! فأين قال هذا الشرك ؟؟ وبأي الكتب وصفها، إن هذا والله من بنات أفكارك، ومن وضع يدك، إذ وقعت وأوقعت الشرك على رجل هو منه بريء، فوجب عليَّ الوقيعة فيك لقول الله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾[النساء:١٤٨].

قال الذهبي في (تذكرة الحفاظ) ج ٣ ص ١١٥٢ نقلاً عن ابن حيان و(محاسن الذخيرة) لابن بسام ١/ ١٦٧/ ١٦٨، ما نصه قال ابن حيان: وكان (ابن حزم) مما يزيد في شنئانه تشيعه لأمراء بني أمية ماضيهم وباقيهم، واعتقاده بصحة امامتهم حتى نسب إلى النصب.

قلت: وهذا في منتهى الحط على ابن حزم ولولا الاستغابة وحرمتها لأنبت للساني أظافرالحديد تخمش الجلود، وتفقئ العيون، وتفري الكبود، لكننا لا نرى الغيبة. وللنظر إلى ما سطره ابن حزم في (المحلى) ١/ ٢٣٦ (مروان ما نعلم له جرح قبل خروجه على أمير المؤمنين عبد الله بن الزبير)، فهل لو كان ناصبياً لآل معاوية هل يصحح خلافة ابن الزبير ويرى أن مروان مجروح بعدالته لخروجه على أمير المؤمنين ؟ وقال ابن حزم في (جوامع السيرة) ٣٥٩: مروان بن الحكم وهو أول من شق عصا المسلمين

بلا تأويل ولا شبهة، وبايعه أهل الأردن وخرج على ابن الزبير.

ولقد عِيب على ابن حزم في مصنفات شتى، كقول ابن الصلاح في (المقدمة)، ولا التفات إلى أبي محمد بن حزم الضاهري الحافظ في رده ما أخرجه البخاري من حديث أبي عامر وساق حديث المعازف. ومحمد أبو زهرة في كتابه (ابن حزم) قال ص ٢٩: ولقد كان ابن حزم مفطور على سوء الظن.

قلت: أما قول ابن الصلاح، فإن ابن حزم قال حيث علم بأن صدقه بن خالد اشترك معه صدقه بن عبد الله السمين شخص آخر ضعيف معه لاشتراكهم في سكنى الشام ونفس العصر، فظن أنه الضعيف وقال ما قال، أما قول محمد أبو زهرة فما أعلم إلا أن أبا زهرة قد نبئ وشق على قلب ابن حزم فعلم ما علم من سوء الظن عند ابن حزم. قال الذهبي في (اللسان) ٤/ ٢٢٨ قال كان يهجم كالقول في التعديل والتجريح وتبين أسماء الرواة فيقع له من ذلك أوهام شنيعة قلت: انظر فصل ابن حزم ومنهجه في الجرح والتعديل. قال الذهبي في (السير) ١٨/ ١٨٦: ولم يتأدب مع الأئمة في الخطاب، بل فجج العبارة وسب وجذع فكان جزاءه من جنس فعله، بحيث أنه أعرض عن تصانيفه جماعة من الأئمة. قلت أما وقوع العلماء في بعضهم وتفجيج العبارة فحدث ولا حرج. قلت: وهذا معروف بين الأئمة، ولكنه بالطبع مرفوض تماماًسواء من ابن حزم أو غيره.

وصف لسانه ووقوعه بالأكابر:

قال الحافظ في (لسان الميزان) ٤/ ٢٣٢: (ومما يعاب به ابن حزم وقوعه في الأئمة الكبار بأقبح عبارة وأشنع رد، وقد وقعت بينه وبين أبي الوليد الباجي مناظرات ومنافرات، وقال أبوالعباس بن العريف الصالح الزاهد: كان لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقين، قلت عماد: إذ كان هذا قول العارف الصالح فماذا ننتظرمن غيره ؟ قال الذهبي في (السير) وصنف في ذلك كتباً كثيرة، وناظر عليها وبسط لسانه وقلمه ولم يتأدب مع الأئمة في الخطاب، بل فجج العبارة وسب وجذع، فكان جزاءه من جنس فعله بحيث أنه أعرض عن تصانيفه جماعة من الأئمة وهجروها ونفروا منها وأحرقت في وقت). قال ابن تيمية في (الفتاوى) ٤/١٨/ ٢٠: لكن قد خالط من أقوال الفلاسفة والمعتزلة في مسائل الصفاة ما صرفه عن موافقة أهل الحديث في معاني مذهبهم في ذلك، فوافق هؤلاء في اللفظ وهؤلاء في المعنى، وبمثل هذا صار يذمه من الفقهاء والمتكلمين وعلماء الحديث باتباعه لظاهر لا باطن له، كما نفى المعاني في الأمر والنهي والاشتقاق، وكما نفى خرق العادات ونحوه من عبادات القلوب مضموماً إلى ما في كلامه من الوقيعة في الأكابر.

وقبل الدخول إلى هذا الفصل، لا بد من ذكر قاعدة جليلة، (ألا وهي حلم العالم) فإن لم يكن العالم حليماً كاد غضبه ونزقهه أن يأخذ معه صوابه، وأن يؤلب عليه حساده وخصومه قبل أشقائه، ولا بد فوق ذلك من صبر على البلاء خاصة من خصومٍ جهلاء لا يفقهون عقيدة ولا شريعة، وإن

حملوهما لووا أعناقها لتوافق أهوائهم، والذي حمل ابن حزم على عصبيته ونزقه وسلاطة لسانه مع مخالفيه أسباب أوجزها:

الأمر الأول: إحراق كتبه أمام عينه وطرده وتشريده وذلك بفتوى علماء السلطان وما أكثرهم، وما أوسع ذممهم وما أقل أمانتهم، وما أكثر كذبهم وما أجرأهم على الله، يصورون الباطل حقاً، دائماً في صف السلطان مع أسيادهم الذين يغدقون عليهم العطايا، وذلك للحفاظ على كراسيهم الفاخرة النظيفة، فلقد لاحقوا داود، وابن حزم، وابن تيمية، وابن عبد الوهاب وإن كان الأخير قد نال قسطاً وافراً من ايذائهم، وقبلهم البخاري الذي منّ الله به على أمة محمد صلى الله عليه وسلم حتى قال فيه إبن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) ٧/ ١٩١: سمع منه أبي وأبو زرعة، ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحي النيسابوري أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقران مخلوق. فهل هذه الوشاية أنزلت من قدر أمير المؤمنين البخاري ؟ لا والذي برأ النسمة - بل الذين تركوا حديثه استبطنوا كتبه الثلاث في التاريخ ونسبوها لهم – وبعده لقي تلميذه مسلم، و شيخهما من قبلهما الإمام أحمد إمام أهل السنة في محنة خلق القرآن وجلده من قبل أهل البدع والضلالات.

وإذا أردنا استذكار العلماء لا نستطيع أن نمثل إلا بمثالين: الإمام المبجل أحمد بن حنبل، والإمام الرباني أحمد الخزاعي. وإن كان ابن حزم أشدهم ايذاءاً رحمه الله، فترى على سبيل المثال تمسكه بحديث المزارعة المروي عن أبي هريرة الذي رواه البخاري ومسلم: (**من كانت له أرضاً**

فليزرعها أو ليمنحها أخاه فان أبى فليمسك أرضه). وأخذ بنهي رسول الله ﷺ عن كراء الأرض مما أثار حفيظة فقهاء السوء الذين يرغبون بجني الأموال بتلك المخالفة، فكيف يسكتون عليه وهو يمحق امتيازاتهم وثرواتهم.

الأمر الثاني : إصابته بالمرض، فيقول[1] لقد أصابتني علة شديدة، ولدت عليّ ربواً في الطحال شديداً، فولد ذلك عليّ من الضجر وقلة الصبر والنزق.

تلك هي أهم العوامل التي حولت لسان ابن حزم إلى سيف شديد، أما وقيعته بالأكابر فمن هذا الضرب لم ينجوأحد إلا من رحم الله، وكان شديد الحلم، ولأن الوقيعة بين العلماء بعضهم ببعض ناتجة عن صراع بعضهم على المسائل، وكان بعضها ينتج عن الحسد والبغضاء، لذلك أرى قول ابن عباس لازم في هذه الموقعة فقال رضي الله عنه كما في (جامع بيان العلم وفضله) ٢/ ١٥١ قال: (استمعوا علم العلماء ولا تصدقوا بعضهم على بعض، فوالذي نفسي بيده لهم أشد تغايراً من التيوس في زربها) وما أجمل ما قاله الزاهد الورع مالك بن دينار: (يؤخذ بقول العلماء والقراء في كل شيء إلا قول بعضهم في بعض، فإنهم أشد تحاملاً من التيوس، تنصب لهم الشاة الضارب فينب هذا من هاهنا وهذا من هاهنا (جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١٥١).

---

١. (مداواة النفوس) (ص ٥٤).

والأصل في جميع العلماء أن يكونوا إخوة تعضدهم المحبة، وتكلأهم العاطفة، وتجمعهم وشيجة الإسلام، وتظللهم الأمانة والصدق والإحسان، حتى يكونوا أسوة لغيرهم من بني الإنسان، فيذكروا قول الله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾[آل عمران:١٠٣].

لقد كان سلفنا الصالح على خلاف ما نراه اليوم ونسمعه، ولقد كانوا على اختلاف مع غيرهم، يختلفون مع بعضهم ولكن كان هناك أدب الخلاف والحوار بالحجة والمنطق والبيان، وإن كنا نرى جواز استخدام بعض اللفظات القاسية مع من يتعمدون المخالفة ويحطون على علماء المسلمين، لأن هؤلاء لا يفقهوا لغة الحوار إلا بمثل هذه اللفظات القاسية لتصلح أنفسهم وإلا تمادوا في غيهم من غير رادع. ولقد صور حال سلفنا الصالح وكيف كانت حياتهم العلمية مزيج من الأخلاق والمحبة وإعطاء الحق لكل صاحب حق، قال الإمام عبد العزيز بن حازم: سمعت أبي يقول: العلماء كانوا فيما مضى من الزمان، إذا لقي العالم من هو فوقه في العلم كان ذلك يوم غنيمة، وإذا لقي من هومثله ذاكره، وإذا لقي من هو دونه لم يزد عليه، حتى كان هذا الزمان فصار الرجل يعيب من هو فوقه ابتغاء أن ينقطع منه، حتى يرى الناس أنه ليس به حاجة إليه، ولا يذاكر من هو مثله ويزهو على من دونه فهلك الناس (جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١٥١). فإذا كان ابن حزم رحمه الله قد فجج العبارة وأطلق لنفسه العنان، فإنه لم يقع في عرض مسلم، ولم يقبح وجهه، ولم يشتمه معيباً عليه

عمله الحرفي، أو طاعناً بنسبه أو متفاخراً عليه بعلمه، بل جل ما كان يقول: (ما أفحش غلطه) (وما أبعده عن الحق) (وهذه أصولهم الفاسدة) (وهذا رأي ساذج) (ما أبرد هذا الرأي) (ما أقبح رده وسماجة فكره)، تلك هي عبارات ابن حزم أو قريبة منها، ولم يقل يوماً لرجل صادق فلان كاذب، أو يستحل الكذب في حق الفقهاء (لا الرواة)، ولا قال لأحد سودت المستدرك بهذا الحديث، أو سود ابن ماجه سننه بهذا الحديث، أو قول حاسد لآخر تزبب[1] قبل أن يتحصرم، ومثل هذا القول كثير. إن ذم العلماء بعضهم لبعض كان شرارته الأولى مطلع القرن الأول الهجري. فلقد وقع بين الصحابة رضوان الله عليهم ما وقع بين كل أهل الاجتهاد من قتال وسفك للدماء، والكل كان مجتهداً، ولقد وقع بينهم أيضاً قطيعة وشتيمة وذلك لأنهم بشر ليسوا من المعصومين وهذه طبيعة البشر، والكمال مسألة متفاوته بين البشر، والكمال المطلق لله رب العالمين، فلا بد أن يقع مثل هذا ولسنا هنا لنتتبع عثرات الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، بل أننا نترضى عليهم، ونكف ألسنتنا عما دار بينهم، والترحم عليهم واعطاءهم أولوية الفضل والصحبة، ولكننا سنورد بعض ما دار بينهم كأمثلة ليعذر بعضنا بعضاً، وسنذكر بعضاً مما وقع بين الصحابة في حياة الرسول ﷺ:

---

١. تزبب الرجل: أي تصدر قبل أوانه، وسبب هذا المثل أن عثمان بن جني رحمه الله كان من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، كان يقرأ النحو بجامع الموصل فمر به أبو علي الفارسي فسأله عن مسألة في الصرف فقصر فيها فقال له أبو علي: تزببت قبل أن تتحصرم. انظر (أبجد العلوم) للفتوحي (٣: ٢٣).

١. ما وقع بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف، روى البخاري ٣/ ١٨٥ ومسلم ١٤/ ٩٣ وأبو داود ٤/ ٤٦٨ والترمذي ٥/ ٦٩٥ وأحمد ٣/ ١١ وابن ماجه ٦١ في (المقدمة) عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: كان بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف شيء فسبه خالد، فقال رسول الله ﷺ: **(لا تسبوا أصحابي)**.

٢. وفي سنن أبي داود ٤/ ٢٧٤ بينما رسول الله ﷺ جالس ومعه أصحابه وقع رجل بأبي بكر فآذاه، فصمت عنه أبو بكر، ثم أذاه الثانية فصمت عنه أبو بكر، ثم أذاه الثالثة فانتصر منه أبو بكر، فقام النبي ﷺ حين انتصر أبو بكر، فقال أبو بكر: أوجدت عليَّ يا رسول الله ؟ فقال رسول الله ﷺ: (**نزل ملك من السماء يكذبه بما قال، فلما انتصرت وقع الشيطان فلم أكن لأجلس إذا وقع الشيطان)**.

٤. عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: (قالت: دخل عليّ رسول الله ﷺ وعندنا زينب بنت جحش، فجعل يصنع شيئاً بيده، فقلت: بيده حتى فطنته لها فأمسك وأقبلت زينب (تَقَحَّمُ) أي تتعرض لها بالشتم لعائشة رضي الله عنها فنهاها فأبت أن تنتهي فقال لعائشة: (سبيها)فسبتها فغلبتها، فانطلقت زينب إلى علي رضي الله عنه فقالت: إن عائشة رضي الله عنها وقعت بكم وفعلت فجاءت فاطمة فقال لها: إنها حبة أبيك ورب الكعبة فانصرفت فقالت لهم: أني قلت له كذا وكذا فقال لي كذا وكذا قال وجاء علي رضي الله عنه إلى النبي فكلمه في ذلك). أخرجه أبو داود ٤٨٩٨ والطبراني

١٠٣٥ والبيهقي ١٦٦ وأحمد في (المسند) ٦/ ١٣٠ قلت وعلي بن زيد بن جدعان فيه كلام ومتنه منكر.

وروى ابن عبد البر في (جامع بيان فضل العلم) ٢/ ١٥٤ حديث سمرة أنه قال: (كان للنبي سكتتان، يعني في الصلاة عند قرائته)، فبلغ ذلك عمران ابن الحصين فقال: كذب سمرة، فكتبوا إلى أبيّ بن كعب فكتب صدق سمرة. وهذا الحديث مشهور جداً[1] ومثله ما رواه طاووس قال: كنت جالساً عند ابن عمر فأتاه رجل فقال: (**إن أبا هريرة يقول إن الوتر ليس به حتم فخذوا منه ودعوا، فقال ابن عمر: كذب أبو هريرة جاء رجل إلى الرسول ﷺ فسأله عن صلاة الليل فقال: مثنى مثنى فإذا خشيت الصبح فواحدة)**.

ولقد كَذَّبت عائشةُ رضي الله عنها ابنَ عمر، قال ابن عبد البر: وكذبت عائشة رضي الله عنها ابن عمر في عدد عمر رسول الله، وفي أن الميت يعذب ببكاء أهله عليه. والذي يرى ما دار بينهم رحمهم الله وينظر فيه، ليعلم أنهم ما قالوا وفعلوا - باستثناء حادثة خالد وعائشة- فجميع ما دار بينهم كان على اجتهاد، فبعضهم يرى اجتهاده صحيحاً، ويرى غيره مخطئ وحتى حادثة عائشة في سبابها لتلك المرأة كان باقرار نبوي، مع ذلك كانوا جميعهم

---

١. أخرجه أحمد (٥ :١٥) وهو حديث حسن، خلافاً لشيخنا العلامة شعيب فقال في (المسند): رجاله ثقات رجال الصحيح لكن الحسن وهو البصري لم يصرح بسماعه في هذا الخبر.

حراساً لدين الله عز وجل.

بعض ما جاء عن التابعين:

ما دار بين الشعبي والنخعي:

وجميع ما سأذكره في هذا الباب هو نقلاً عن (جامع بيان العلم وفضله) لابن عبد البر النسخة المصرية الجزء الثاني (١٥٠- ١٦٣) قال ابن عبد البر: وذكر الحسن بن علي الخولاني، قال: حدثنا نعيم بن حماد، قال حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش قال: كنت عند الشعبي فذكروا إبراهيم فأخبرته فقال: ذلك رجل يختلف إلينا ليلاً ويحدث الناس نهاراً، فأتيت إبراهيم فأخبرته فقال: ذلك يحدث عند مسروق والله ما سمع منه شيء قط، وحدثنا أحمد بن محمد قال: حدثنا أحمد بن الفضل، قال: حدثنا محمد بن جرير، قال: حدثنا زكريا بن يحيى، قال: حدثنا قاسم بن محمد بن أبي شيبة، قال: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش قال: ذكر إبراهيم النخعي عند الشعبي قال: ذاك الأعور الذي يستفتيني في الليل ويجلس يفتي الناس في النهار، قال: فذكرت ذلك لإبراهيم فقال: ذلك الكذاب لم يسمع من مسروق شيئاً ؟ قال ابن عبد البر: معاذ الله أن يكون الشعبي كذاباً، بل هو إمام جليل والنخعي مثله جلالةً وعلماً وديناً.

ما جرى بين ابن القاسم وابن وهب:

قال ابن عبد البر: حدثنا عبد الرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن سعيد بن حزم، قال: حدثنا عبيد الله بن يحيى عن أبيه يحيى بن يحيى، قال:

كنت آتي ابن القاسم فيقول لي: من أين ؟ فأقول: من عند ابن وهب، فيقول: الله الله اتق الله فإن أكثر هذه الأحاديث ليس عليه العمل، قال: ثم آتى بن وهب فيقول لي: من أين ؟ فأقول: من عند ابن القاسم، فيقول: اتق الله فإن أكثر هذه المسائل رأي.

ما جرى بين ابن معين وبعض فقهاء الإسلام والشافعي على رأسهم:

قال ابن عبد البر: وقد كان ابن معين عفا الله عنه يطلق في أعراض الثقاة الأئمة لسانه بأشياء انكرت عليه، منها قوله: عبد الملك بن مروان أبخر الفم وكان رجل سوء[1].

ومنها قوله: كان أبو عثمان النهدي شرطياً، ومنه قوله في الزهري: أنه ولي الخراج لبعض بني أمية، وأنه فقد مرة مالاً فاتهم به غلاماً له فضربه فمات من ضربه، وذكر كلاماً خشناً في قتله على ذلك الغلام تركت ذكره لأنه لا يليق بمثله.

قلت (عماد): ومعاذ الله أن يكون محمد بن مسلم على هذه الخلق البشع، وهو المبجل العالم الورع الزاهد (ولا نزكي على الله أحداً). وقال في الأوزاعي إمام بر الشام ولبنان: أنه من الجند ولا كرامة، وقال حديث الأوزاعي عن الزهري ويحيى بن أبي كثير ليس يثبت، ومنها قوله في

---

١. أبخر الفم أي ذو رائحة كريهة لفمه، ويقال: البخراء أرض بالشام لنتنها بعفونة تربتها، وكل رائحة سطعت من نتن أو غيره بخر وبخار، (لسان العرب) (٤ :٤٧) و(تاج العروس) (١ :٢٤٩).

طاووس أنه كان شيعياً ذكر ذلك كله الأزدي محمد بن حسين الموصلي في الأخبار التي في آخر كتابه الضعفاء. ومما نقم على ابن معين وعُيب به أيضاً قوله في الشافعي: أنه ليس بثقة، وقيل لأحمد: أن يحيى بن معين يتكلم في الشافعي فقال أحمد: ومن أين يعرف يحيى الشافعي ؟ هو لا يعرف الشافعي، ولا يقول مثل الشافعي أو نحو هذا، ومن جهل شيئاً عاداه. قال أبو عمر: صدق أحمد بن حنبل رحمه الله، إن ابن معين كان لا يعرف ما يقول الشافعي وقد حكي عن ابن معين أنه سئل عن مسألة من التيمم فلم يعرفها.

أقول: وأستبعد أن تصح تلك الرواية وذلك لأسباب:

أ. قوة حفظ ابن معين للحديث وعلله حتى قيل فيه أنه باقعة في الحفظ.

ب. شدة نقده للأحاديث والرجال، ومن كان هذا شأنه يستبعد عنه أن لا يعلم مسألة في التيمم.

ج. ملازمته الطويلة للإمام أحمد، ومعلوم أن أحمد جمع بين علوم الرواية وبين فقهها وملازمته وسفره معه مما يجعلك تكذب هذه الرواية عن ابن معين.

ما جرى بين ابن إسحاق ومالك بن أنس:

قال ابن عبد البر: وكذلك كان كلام مالك في محمد بن إسحاق لشيئ بلغه عنه تكلم به في نسبه وعلمه، قال أبو عمر: والكلام ما رويناه من

وجوه عن عبد الله بن إدريس أنه قال: قدم علينا محمد بن إسحاق فذكرنا له شيئاً عن مالك، فقال هاتوا علم مالك فأنا بيطاره[1]، قال إبن إدريس فلما قدمت المدينة ذكرت ذلك لمالك بن أنس، فقال: ذلك دجال الدجاجلة ونحن أخرجناه من المدينة، قال ابن إدريس: وما كنت سمعت بجمع دجال قبلها على ذلك الجمع.

وكان ابن إسحاق يقول فيه: أنه مولى لبني تيم قريش (يطعن بنسبه) وقال فيه ابن شهاب أيضاً فكذب مالك ابن إسحاق لأنه كان أعلم بنسب نفسه وإنما هم حلفاء لبني تيم في الجاهلية.

ما جرى بين قتادة ويحيى بن كثير:

قال ابن عبد البرروى أبو سلمة موسى ابن إسماعيل التبوذكي، قال سمعت جبير بن دينار قال: سمعت يحيى بن أبي كثير قال: لا يزال أهل البصرة بشر ما أبقى الله فيهم قتادة!! قال: وسمعت قتادة يقول: متى كان العلم في السماكين!! يعرّض بحيي بن كثير كان أهل بيته سماكين، قلت (عماد): معاذ الله أن يكون قتادة ابن دعامة السدوسي الفقيه المفسر الحافظ مجلبة للشر على البصرة، بل هو نور يهتدي بهديه، ومعاذ الله أن يعاب الفقيه والمحدث لحرفته ونسبه ولبسته، بل إن العلم يرفع أنساباً دنيَّة والجهل يضع أنساباً عليَّة.

---

١. البطر: هو الشق وبه سمي البيطار بيطاراً، والمُبَيْطُر معالج الدواب ومعناه أنا طبيب فقه مالك. انظر (لسان العرب) (٤ :٦٨).

وإني بهذا القدر أكتفي بنقل ما جرى بين الصحابة وبين التابعين سائلاً المولى عز وجل أن يغفر لي ولهم، وإني لست ممن يتبع السقطات والزلات ولكن أردت أن أبين أن سلفنا الصالح كان بينهم الخصومات، لكنهم كانوا أحبة جميعاً، ومعاذ الله أن أعيب عليهم فهم قد سبقونا في الإيمان بعضهم كان سابقاً على بعض بالتقوى والصدق والبر، وأعجب ما قاله الإمام العزيز على قلوبنا، الزاهد الصالح، ولا نزكي على الله أحداً (سفيان الثوري) فيما نقله عنه ابن عبد البر قال: عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة ومن لم يحفظ من أخبارهم إلا ما بدر من بعضهم في بعض على الحسد والهفوات والغضب والشهوات دون أن يعي بفضائلهم، حرم التوفيق ودخل في الغيبة، وحاد عن الطريق، جعلنا الله وإياك ممن يسمعون القول فيتبع أحسنه. ما أجمل هذه الكلمات وأعذبها، وإن دلت فانما تدل على هدي رجل صالح وعقل راجح، فهم عن ربه، وعقل عن رسوله ﷺ، فوضع المبضع على الألم، واجتث الأورام والوخم، وأراح من الألم، فلله دره ورحمة الله تنزل على تلك الروح الطاهرة، ورحم الله ابن حزم، وأنت أخي المسلم وازن بين عبارات السلف في بعضهم وعبارات ابن حزم، فتلك العبارات كانت حسداً من بعضهم على بعض. وقدحهم في بعضهم بعضاً، ظناً منهم أنها نصر لدين الله، وكانت عبارات ابن حزم من هذا القبيل مليئة غيره على دين الله وكانت في معظمها نصرة لدين الله والذب عن سنة رسول الله ﷺ.

ونحن لا نعفي ابن حزم ولا نقول هو في هذا على (كامل الصواب)، بل نجزم أنه فجج العبارة في بعضها لما كان للمخالف تعنت في مجانبة

الصواب. ولم يكن ابن حزم يستخدم العبارات القاسية مع كل من خالفه، بل كان يستخدم البلاغة في قصرها، ورجاحة العقل، ولننظر إلى جمال ورجاحة عقل ابن حزم مع مخالفه قريبه ابن عمه وهو عبد الوهاب بن العلاء بن سعيد بن حزم، وكان من الوزراء وبينهما منافسة شديدة ومخالفة فوقف على شيء من تأليف أبي محمد فكتب إليه رسالة بليغة يعيب ذاك المؤلف[1]. قد ساقها ابن بسام في (الذخيرة) قال: فكتب أبو محمد له الجواب ولفظه: سمعت وأطعت لقول الله تعالى: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾[الأعراف:١٩٩] وسلمت وانقدت لقول رسول الله ﷺ: (**صل من قطعك واعف عمن ظلمك**)[2] وأنشد بعدها أبياتاً منها:

كفاني ذكر الناس لي ولما ترى

ومالك منهم يا ابن عمي ذاكر

ومالك فيهم من صديق فتشتفي

ومالك فيهم من عدوتذاكر

وقولي مسموع له ومصدق

وقولك منبثٌّ مع الريح طائرُ

هذا قول ابن حزم وفقهه وكيف ينظر إلى مخالفيه رحمه الله.

---

١. انظر هذا الخبر في (لسان الميزان) (٤: ٢٤٢) وفي (الذخيرة) لابن بسام.

٢. أخرجه أحمد في (المسند) ٤/ ١٥٨. وهو حديث حسن ولقد سبق.

العلماء الذين مدحوا ابن حزم:

كان ابن حزم رحمه الله قد شب عن الطوق شاباً، وذلك في أوج عزة الأندلس، وكانت الحركة العلمية في عصره وأوان طلبه على أوجها من كثرة مجالس الأدب والفقه والشعر والحديث والقرآن. ولما كان وزيراً ابن وزير كان في وضع يسمح له بحضور مجالس العلم، فشب عالماً في شتى أصناف العلوم حاملاً لمذهبه الذي يعد (مخالفاً) للجمهور في مسائل شتى، فبدأ التأليب عليه من قبل العلماء لطلبتهم ومريديهم، بل من العلماء لطبقة السلاطين، فكانت المواجهة الأولى قد طار شررها بينه وبين السلاطين، فتارة يطرد من قبلهم، وتارة كان يأُوي، وتارة شُرِد ومن مناصبه الوزارية جرد، وحَرَقَ بعضهم كتبه وأذاه، ولم تقف هذه الفرقة من العلماء موقف واضح من ابن حزم، لم تَقف موقف الناقض لعلمه موقف الحجة بالحجة والبرهان بالبرهان، يا ليتهم عملوا هذا، لكنهم آثروا عمل الخفافيش وآثروا أن يكونوا في الكواليس، وذلك ليبقوا على حظواتهم عند السلطان حيث أنه كان ينكر عليهم ويدفعهم للحق دفعاً، عملوا ما عملوا ليخلوا الجو لهم وهذا عين الضلال، فوقف منه العلماء مواقف: إما الحاسد: وإما المخالف في منهجه وعلمه، وفريق أحبه وأخلص له وعمل على نشر علمه، وكانوا يراسلونه ويكتبون إليه منهم: الحميدي، فلقد جمع له ديوانه على حروف المعجم، قال ابن بسام[1] فيما نقله بالسند عن الحميدي: كان لشيخنا

---

١. (الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة) (١: ١٧٢ – ١٧٣).

الفقيه أبي محمد ابن حزم في الشعر والأدب نفس واسع وباع طويل، وما رأيت أسرع بديهة منه، وشعره كثير وقد جمعته على حروف المعجم. قلت: وسأنقل في آخر هذا الكتاب إن شاء الله بعضاً من أشعار شيخنا في الكتاب والعلم ومآسيه في حرق تلك الكتب. وفي دعوته الى الكتاب والسنة[1] ومنهم ايضاً أحمد بن عبد الملك بن أحمد بن عمر أحد علماء الأدب له مكاتبات ومساجلات مع ابن حزم، دونها الحميدي[2] ومنهم ابن عبد البر أيضاً صديقه وهما أصدقاء كابن تيمية وابن القيم، واحمد وابن معين. يقول ابن حزم في رسالته في فضل أهل الاندلس واصفاً تأليف صديقه لكتاب (التمهيد)، كتاب (التمهيد) لصاحبنا أبي عمر يوسف بن عبد البر وهو الآن بعد في الحياة لم يبلغ سن الشيخوخه وهو كتاب لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلاً، فكيف أحسن منه. وقال الذهبي في (السير) ١٨/ ١٨٦ - ١٨٧ نشأ في تنعم ورفاهية، ورزق ذكاءً مفرطاً وذهناً سيالاً، وكتبًا نفيسةً كثيرة، وكان والده من كبار أهل قرطبة عمل الوزاره في الدوله العامريه، وكذلك وَزَرَ أبو محمد في شبيبته وكان قد مهر أولاً في الأدب والأخبار والشعر وفي المنطق وأجزاء الفلسفة، فأثرت فيه تأثيراً ليته سلم من ذلك، ولقد وقعت له على تأليف يحض فيه على الاعتناء في المنطق ويقدمه على العلوم، فتألمت له فإنه رأس في علوم الإسلام، تبحر في النقل عديم النظر على يبس منه وفرط ظاهرية في الفروع والاصول.

---

١. (جذوة المقتبس) (١٣٣) و(بغية الملتمس) (١٥٠) و(الذخيرة) (١: ١٩١).

٢. ضمن مجموعة رسائل (٢: ١٧٩ - ١٨٠).

إلى أن قال: وكان ينهض بعلوم جمة، ويجيد النقل، ويحسن النظم والنثر، وفيه دين وخير، ومقاصد مفيدة، وقد زهد في الرئاسة ولزم منزله مكباً على العلم، فلا نغلوا فيه ولا نجفوا عنه، وقد اثنى عليه قبلنا الكبار، وقال أبوحامد الغزالي: وجدت في أسماء الله تعالى كتاباً ألفه أبو محمد ابن حزم الاندلسي يدل على عظيم حفظه وسيلان ذهنه. انتهى.

الامام ابن حيان:

نقل ابن بسام في (الذخيره في محاسن أهل الجزيرة)[١]، قال: كان أبو محمد حامل فنون من حديث، وفقه، وجدل، ونسب، وما يتعلق في أذيال الأدب، مع المشاركه في كثير من أنواع التعاليم القديمة من المنطق والفلسفة، وله في بعض تلك الفنون كتب كثيره، غير أنه لم يخلوا فيها من الغلط والسقط لجرأته في التسور على الفنون لا سيما المنطق، فإنهم زعموا أنه زل هنالك: إلى أن قال: كان يحمل علمه ويجادل من خالفه فيه على استرسال في طباعه، ومذل بأسراره، واستناداً إلى العهد الذي أخذه الله على العلماء من عباده ليبينه للناس ولا يكتمونه، فلم يك يلطف صدعه بما عنده بتعريض، ولا يزفه بتدريج، بل يصك به معارضه صك الجندل، وينشق متلقيه إنشقاق الخردل.

(قال صاحب بغية الملتمس)[٢] علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن

١. (الذخيرة) لابن بسام (١: ١٦٧).

٢.(بفية الملتمس) ص (٤١٥).

غالب أبو محمد أصله من الفرس وجده الأقصى في الإسلام إسمه يزيد مولى يزيد بن أبي سفيان، كان حافظاً عالماً لعلوم الحديث وفقهه، مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة، متفناً في علوم جمة، عاملاً بعلمه زاهداً في الدنيا بعد الرئاسة التي كانت له ولأبيه من قبله في الوزارة وتدبير الممالك، متواضعاً ذا فضائل جمة وتواليف كثيرة في كل ما يحقق به من العلوم، وجمع من الكتب في علم الحديث والمصنفات والمسندات شيئاً كثيراً، وسمع سماعاً جماً، وأول سماعة من أبي عمر أحمد بن محمد بن الجسور قبل الأربعمائة، وألف في فقه الحديث كتاباً كبيراً (أسماه الإيصال إلى فهم الخصال الجامعة لجمل شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام وسائر الأحكام على ما أوجبه القرآن والسنة والإجماع)، أورد فيه أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين في مسائل الفقه، والحجة لكل طائفة عليها، والأحاديث الوارده في ذلك من الصحيح والسقيم بالأسانيد وبيان ذلك كله وتحقق القول منه.

الذهبي في تذكرة الحفاظ[٢]:

قال: إبن حزم رجل من العلماء الكبار، فيه أدوات الإجتهاد كاملة، تقع له المسائل المحررة والمسائل الداهية، كما يقع لغيره، وكل واحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد امتحن هذا الرجل وشدد عليه وشُرِد عن وطنه، وجرت له الأمور وقام عليه الفقهاء لطول

---

١. (٣: ١١٤٦).

لسانه، واستخفافه بالكبار، ووقوعه في أئمة الاجتهاد في أفج عبارة وأفض محاورة، أبشع رد جرى بينه وبين أبي الوليد الباجي مناظرة ومنافرة.... وبمثله قال ابن حجر رحمه الله في ترجمته (لابن حزم) (من لسان الميزان)[1].

الامام بن بشكوال[2]:

قال الإمام إبن بشكوال: علي ابن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي من أهل قرطبة، تجول بالأندلس يكنى أبا محمد، روى عن القاضي يونس بن عبد الله، وأبي بكر همام بن أحمد القاضي، وأبي محمد ابن بنوش القاضي، وأبي عمر ابن الجسور وغيرهم، قال القاضي أبو القاسم صاعد بن أحمد: كان أبو محمد بن حزم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الاسلام واوسعهم معرفة مع توسعه في علم اللسان، وفور حظه في البلاغة والشعر والمعرفه بالسير والأخبار.

الإمام ابن تيمية الدمشقي الحافظ:

قال ابن تيمية: وكذلك أبو محمد بن حزم فيما صنفه من الملل والنحل، إنما يُستَحمَد لموافقته أهل السنة والحديث، مثل ما ذكره في مسائل القدر والإرجاء ونحو ذلك، بخلاف ما انفرد به من قوله في التفضيل بين الصحابة، لكونه يثبت الأحاديث الصحيحية ويعظم السلف وأئمة الحديث، ويقول: إنه موافق للإمام أحمد في مسألة القرآن وغيرها، ولا ريب

---

١. (لسان الميزان) (٤: ٢٨).

٢. كتاب (الصلة) لابن بشكوال (١: ٤١٥)

أنه موافق له ولهم في بعض ذلك، لكن الأشعري ونحوه أعظم موافقة للإمام أحمد ومن قبله من الأئمة في القرآن والصفات، وإن كان أبو محمد بن حزم في مسائل الإيمان والقدر أقوم من غيره وأعلم بالحديث وأكثر تعظيماً له ولأهله من غيره، لكن قد خالط من أقوال الفلاسفة والمعتزله في مسائل الصفات،ما صرفه عن موافقة أهل الحديث في معاني مذهبهم في ذلك، فوافق هؤلاء في اللفظ وهؤلاء في المعنى، وبمثل هذا صار يذمه من الفقهاء والمتكلمين وعلماء الحديث، باتباعه لظاهر لا باطن له، كما نفى المعاني في الأمر والنهي والاشتقاق، وكما نفى خرق العادات ونحوه من عبادات القلوب، مضموماً إلى ما في كلامه من الوقيعة في الإكابر والإسراف في نفي المعاني ودعوى متابعة الظواهر، وإن كان له من الإيمان والدين والعلوم الواسعة الكثيره ما لا يدفعه إلا مكابر، ويوجد في كتبه من كثرة الإطلاع على الأقوال والمعرفة بالأحوال والتعظيم لدعائم الإسلام ولجانب الرسالة ما لا يجتمع مثله لغيره، فالمسألة التي يكون فيها حديث يكون جانبه فيها ظاهر الترجيح، وله من التميز بين الصحيح والضعيف والمعرفة باقوال السلف ما لا يكاد يقع مثله لغيره من الفقهاء. انتهى كلام الشيخ إبن تيمية رحمه الله.

قلت: والناظر في هذه الكلمات الطيبة على قصرها فقد أدت معان جامعة في ثلاثة نقاط:

أ. بيان مذهبه في الموافقة والمخالفة.

ب. الشهادة له بكثرة تدينه وورعه.

ج. مدى اطلاعه على الحديث والأثار وعلمه بها.

د. بيان مدى علمه الواسع واطلاعه الكبير.

رحم الله ابن حزم وابن تيمية على ما قدماه للمسلمين.

وقبل ختام هذا الفصل، سأقف وقفة مع أحد المعاصرين، الذين يظنون لتعليقاتهم على بعض المصنفات التي نقلت بعض آراء ابن حزم، أنهم حازوا قدم السبق، أوراموا الورم شحماً، فمنهم من علق على (الشمائل المحمدية) صلى الله عليه وسلم، الموصوف سيد بن عباس الحليمي، ص ٢٢ من (الشمائل) طبعة مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الثانية تاريخ ١٩٩٣/ ١٤١٤هـ قال: شذوذ ابن حزم من النقول السابقه وغيرها يتبين أن الترمذي إمام عصره، صاحب التصانيف معروف لدى الائمة والعلماء فلا يضره أن ابن حزم لا يعرفه، ونقل كلام الذهبي في (الميزان) ٣/ ٦٧٨ قال الذهبي ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه (الترمذي) في الفرائض من كتاب (الإيصال) أنه مجهول، فإنه ما عرفه ولا درى بوجود الجامع ولا العلل اللذين له. ثم نقل كلام الحافظ ابن حجر في (التهذيب) ٩/ ٣٨٨ وأما أبو محمد فإنه نادى على نفسه بعدم الإطلاع فقال في كتاب الفرائض من (الإيصال) (محمد بن عيسى بن سوره) مجهول ولا يقولن قائل: لعله ما عرف الترمذي ولا اطلع على حفظه ولا على تصانيفه، فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خلقٍ من المشهورين من الثقات الحفاظ. كأبي القاسم

البغوي، وإسماعيل بن محمد الصفار، وأبي العباس الأصم وغيرهم، والعجيب أن الحافظ ابن الفرضي ذكره في كتابه (المؤتلف والمختلف) ونبه على قدره فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه. ونقل أيضاً قول الحافظ ابن كثير في (البداية والنهاية) ١١ / ٦٧. قال وجهالة ابن حزم لأبي عيسى لا تضره حين قال في محلاه ومن محمد بن عيسى بن سوره ؟ فإن جهالته لا تضيع من قدره عند أهل العلم، بل وضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ.

ثم زاد المعلق: يبين من الشعر قوله:

وكيفَ يَصِحُّ في الأذهانِ شئٌ

إذا احتاج النهارُ إلى دَليلِ

وقال فلا يضر الترمذي أن ابن حزم لم يحس نور علمه المشرق بل إنه قد سجل على نفسه التسرع في الحكم وعدم الاطلاع.

قلت: والرد عليه من وجوه.

١. إن عدم معرفة ابن حزم لابي عيسى الترمذي لا يعد جريمة نكراء، والفارق بين الرجلين كبير، وبين المكانين أكبر. ولعل قائلاً يقول: من هم أكبر من الترمذي عُرِفُوا في الاندلس، فلماذا يعرف غير أبي عيسى ويترك أبا عيسى بقول ابن حزم فيه بالجهالة ؟ قلت: إن الإكابر الذين تذكرهم كانوا معروفين بدخول كتبهم تلك إلى الاندلس، واعتناء العلماء بهم. كيف و قد مات بن حزم ولم يرى كتب الإمامين الجليلين ابن ماجة والترمذي، قال الإمام الذهبي في (سير أعلام النبلاء)

١٨/ ٢٢٠ بعد أن ذكر ابن حزم أول الكتب بالتعظيم ما ذكر (سنن) ابن ماجة ولا (جامع) أبي عيسى الترمذي، فإنه ما رآهما ولا أُدخلا إلى الأندلس إلا بعد موته.

٢. أما إطلاق (ابن حزم) عبارات متنوعة على ثقات مشهورين بالجهالة تارة بالضعف تاره. فناتج والله أعلم من عدم اطلاع ابن حزم على كتبهما وآراء الرجال فيهم، أو تضعيفهم على منهجه في الرجال من حيث الجرح والتعديل، وتقدم معنا كيف أن ابن حزم كان يطلق العبارات التجريحية والتعديلية حسبما ترجح لديه في الرجل الذي أطلق عليه لفظ الجرح والتعديل.

٣. أما قول ابن كثير فإن منزلة ابن حزم وضعت عند الحفاظ أقول: هذا كلام انشائي، ولا يسمن ولا يغني من جوع، فالذين مدحوا ابن حزم ورفعوا قدرة وقيمته، وسجلوا له كل التقدير والإحترام كثر كما مر معنا كلام الإمام أحمد بن تيمية رحمه الله وغيره ولو نظر ابن كثير وغيره من العلماء بتجرد وأمانة إلى مصنفات ابن حزم لوجدوا الدر الثمين، واللؤلؤ المكنون، المستخرج من ثنايا كتبه الطيبة، لكن قاتل الله العصبية، والحكم بدون رويه، ونحن نقول: إن خطأ ابن حزم معروف صادر عن منصف، وخطأ غيره فيه صادر عن مهاجمة شخص الإمام ابن حزم دون سبر أغوار كتبه، وقديماً قيل: من جهل شيئاً عاداه.

المذهب الظاهري بعد ابن حزم:

لم يكن المذهب الظاهري في حياة ابن حزم له ذيوع لا في المشرق ولا في المغرب، بل كان منبوذاً مطروداً، وذلك لأسباب لخصتها في موضعها من هذا الكتاب، ورحم الله أم المؤمنين وحبيبة رسول رب العالمين ، حيث كانت تتمثل قول لبيد في هذا البيت قالت رحمها الله (من الكامل):

ذَهَبَ الَذِينَ يُعَاشُ في أَكنافِهِم

وَبَقِيتُ في خَلْفٍ كَجِلد الأجـرَب[1]

طرد ابن حزم وشرد وأُهين، ولا حقته الشائعات وكثرت حوله القيل والقال، بل كان مجرد ذكر اسمه كفيل بقتل ذاكره، وهذا يذكرني بما فعل (ابن مندة) حين تكلم في (ابي نعيم) وحيثما كان أحد يذكر الإمام (أبا نعيم) في مجلس همَّ الناس بقتله. وكان ابن حزم على هذه الشاكلة فلقد أذاه العلماء. وأذاقوه فنون العذاب.

لذلك نجده رحمه الله قد صور الحالة التي كان يلقاها والعنف الذي أصابه فيقول في رسالته في (فضل أهل الاندلس)[2]: واما جهتنا فالحكم في

---

١. وهو في (ديوان لبيد) ص ٣٤ ، وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٦٠٤٠) وابن المبارك في (الزهد) (١: ٦٠) وتمام البيت.

لا ينفعون ولا يرجى خيرهم ويعاب قائلهم وإن لم يشغب

يتأكلـون مغالـةً وخيانـةً ويعاب قائلهم وإن لم يشغب

٢. فضل أهل الأندلس ضمن رسائل ابن حزم تحقيق د. حسن عباس.

ذلك ما جرى به المثل السائد (أزهد الناس في العالم أهله)، وقرأت في الإنجيل أن عيسى عليه السلام قال: (**لا يفقد النبي حرمته إلا في بلده**).

وقال واصفاً ما يلقاه العالم على أيدي العامة في الأندلس: إن أجاد قالوا سارق مغير منتحل مدع، وإن توسط قالوا غث بارد وضعيف ساقط، وإن بكر لحيازة قصب السبق قالوا: متى كان هذا ومتى تعلم في أي زمان قرأ...

فصل نصرة دولة الموحدين للظاهرية ومذهبهم وكتبهم:

يقول صاحب (المعجم) في تلخيص أخبار المغرب: في أيام يعقوب انقطع علم الفروع وخافه الفقهاء وأمر بإحراق كتب المذهب بعد أن يُجَرد ما فيها من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن، فأحرق منها جملة في سائر البلاد مثل (واضحة بن حبيب) و(كتاب التذهيب للبرادعي) و(كمدونة سحنون) و(كتاب ابن يونس) و(نوادر ابن أبي الزيد ومختصره) ولقد شهدت منها وأنا يوم إذ بمدينة فاس أن يؤتى منها بالإحمال فتوضع ويطلق فيها النار. قلت: هذه الحادثة وإن كانت من صالح الظاهرية إلا أنها تعتبر من فعل الجهلة، فكيف تحرق الكتب بما فيها من الدر الثمين والذهب الرصين لمجرد مخالفتها للظاهرية وأقول أيضاً: كيف تحرق كتب الظاهرية على ما فيها من الزمرد والياقوت، لمجرد مخالفتها أصحاب الكراسي والمشيخات.

وزاد يعقوب بن يوسف أن أمر بجمع أحاديث المصنفات العشرة، (كالصحيحين)، و(الترمذي)، و(الموطأ)، و(سنن أبي داود)، و(مسند البزار)، و(مسند ابن أبي شيبه)، و(سنن الدارقطني)، و(سنن النسائي)، و(سنن البيهقي) في الصلاة وما يتعلق بها. بل زاد على ذلك أيضاً فنال عنده طلبة العلم ما لم ينالوا في أيام أبيه وجده، بل زاد أنه قال يوماً: يا معشر الموحدين وهم أركان دولته، أنتم قبائل فمن نابه منكم أمر فزع إلى قبيلته، وهؤلاء لا قبائل لهم إلا أنا، فمهما نابهم أمر فأنا ملجأهم وإليَّ فزعهم وإليَّ ينسبون.

يقول المراكشي صاحب (المعجم)[1]: عن يوسف بن عبد المؤمن أن الحافظ أبا بكر قال: لما دخلت على أمير المؤمنين أبي يعقوب أول دخلة دخلتها عليه وجدت بين يديه كتاب ابن يونس، فقال لي: يا أبا بكر أنا أنظر في هذه الآراء المتشاعبة التي أُحدثت في دين الله، أرأيت يا أبا بكر المسأله فيها أربعة أقوال أو خمسة أقوال أو أكثر فأي من هذه الأقوال هو الحق ؟ وأيها يجب أن يأخُذ به المقلد ؟ ففتحت أبين له ما أُشكل عليه من ذلك فقال لي: وقطع كلامي: يا أبا بكر ليس إلا هذا وأشار إلى المصحف، أو هذا وأشار إلى سنن أبي داود وكان عن يمينه أو السيف.

ولما دخل الخليفة المنصور الموحدي الأندلس مر على قبر ابن حزم

---

١. جزء ١ ـ ٤١٦.

(خاشعاً متبتلاً)[1] وقال: عجباً لهذا الموضع يخرج منه مثل هذا العَالِم: ثم التفت لمن حوله وأردف كل العلماء عيال على ابن حزم.

لقد نُصر مذهب ابن حزم بعد مماته ورفع إلى عنان السماء بقوة الحجة والمحجة، وصدق ابن حزم حينما قال: من لم يتعلق من السلطان بحظ لا يسلم من المتالف ولا ينجومن المخالف.

عاش ابن حزم بفكره وعلمه وهو لا يستقر على شاطئ، ولا يهدأ له فؤاد، ما أن يستقر في بلد حتى يطارد ويطرد، آه يا ابن حزم: لم يترك لك الحق من صاحب، لم تنعم إلا فترة الشباب، وما أن بدأت تخط بيمينك القلم حتى تكالبت عليك الخطوب، فانصرفت عن السياسة واشتغلت بالعلم وأنجزت ما لم ينجزه أصحاب النعم المترفة والقصور الفارهة، بل انك حُرِمتَ من أبسط حقوق الإنسان، إن فكرك المكتوب في قراطيس قد أحرقه هؤلاء المناجيس، لكن الله عز وجل أظهر مذهب ابن حزم بعد وفاته وبقي مذهباً معتبراً ما يقارب المائة عام، وسيبقى مشعلاً نحمله واحداً بعد واحد، نحمل تلك الشعلة في دهاليز الليل البهيم، نحوطها بأعيننا إلى أن تسلم أرواحنا لبارئها عز وجل، غير مضيعين لما أفنى من أجله هذا الرجل عمره وحياته وحريته. رحم الله الروح الطاهرة، وأنزل عليها شَّآبيب الرحمة

---

١. هكذا وردت في النص وأنا لا أستجيزها إطلاقاً لا على الحقيقة ولا على المجاز وقد يقال (خاشعاً متبتلاً) بمعنى التأدب في حظرة ابن حزم (قلت وهذا عين الباطل) فالخشوع والتبتل لا ينبغي إلا لله عزّ وجلّ... إنتهى.

والرضوان، وأنزلها منازل الشهداء الأبرار في جنة عدن، لما لها عليَّ من يـد في المنة عظيمة، أدخر لها دعاءً في صلاتي وقيامي، طالباً مـن الحـق جـل في عـلاه لها الجزاء الأوفى.

مسألة:

ونقلوا عن ابن حزم قوله: لو بال الإنسان في زجاجة أو نحوها ثم أفرغها في الماء الدائم لم يكن آثماً ولا شيء عليه.

قلت: استنطاق لما لم ينطق به ابن حزم.

قال ابن حزم[1]: أما حكم البائل فلما حدثنا أحمد بن القاسم حدثني أبي قاسم ثنا جدي قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن وضاح ثنا حامد بن يحيى البلخي ثنا سفيان بن عينيه عن أيوب هو السختياني عن محمد وهو ابن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: **(لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه)**[2] فلو أراد عليه السلام أن ينهى عن ذلك غير البائل لما سكت عن ذلك عجزاً ولا نسياناً وتعنيتاً لنا بأن يكلفنا على مالم يبده لنا من الغيب.

قلت: والقول بأن ابن حزم هو القائل ذلك كذب صراح. فإن القائل هو داود رحمه الله كما نقل النووي في شرحه لمسلم ج ٢ / ص ١٧٦ رقم الحديث ٢٨٢.

ونعود إلى مسألتنا. فابن حزم لم يقل ذلك صريحا، وإن قال ذلك فهو مخطأ فلماذا هذا التندر ؟ مع أن بعض المنتسبين إلى بعض المذاهب قالوا في

---

١. (المحلى) (١: ١٤٤).

٢. أخرجه بطرق شتى البخاري (١: ٢٩٨١) ومسلم (٢: ٢٨٢) وأبو داود (١: ٦٨) والنسائي (١: ١٤٩) وابن ماجه (١: ٣٤٤) وأحمد (٢: ٢٥٩).

فتاويهم أشد وأندر مما قاله ابن حزم، فما تقول عفاك الله بمن يقول أن من شروط الإمامة بعد الإستواء في العلم والفهم والحفظ، أجملهم إمرأة، وأطولهم ذَكَرَا!!! ولنعد إلى مسئلتنا فالبول في الماء الراكد دون القلتين محرم وأكثر من القلتين مكروه عند أهل العلم من أصحاب الشافعي، واختار الإمام النووي حرمته. و إستفدنا من الحديث حرمة البول في الماء الراكد سواء إغتسلنا منه أم لم نغتسل، أو توضئنا منه أو لم نتوضأ. أما القول بأن البول في زجاجة وإلقائها في الماء الراكد ليس حراماً فذلك قول على الله بغير علم، لأن النهي عن البول لا عن الطريقة. والله أعلم.

الفصل قبل الأخير

جوانب من شعر ابن حزم:

مقدمة قبل الدخول في هذا المبحث:

لقد كان الإمام ابن حزم رحمه الله جامعاً لخصال العلم كلها، وكان بحراً في الأدب بجميع أبوابه، من لغةٍ، وبلاغةٍ، وشعر، وأدب، فكان في البلاغة بحر همام، وفي الشعر فحل ضرغام، وكان ممسكاً بزمام النثر وطيب الكلام، والذي تصفح (طوق الحمامة) ورسالته في (وصف الأندلس) ليرى عجيبة من عجائب الزمان في نسق الكلمات، وبديع الوصف، واستخراج المعاني الجميلة الواصفة لذلك الموقف. وهو بعد لم يبلغ الحلم، كان ينظم الشعر وكأنه شاعر جاهلي، يمسك بتلابيب اللغة يطوعها وكأنها عجينة يشكلها كيف ما شاء، وهي منسابة بين يديه في ترقرق عجيب، وكأنها قد أسلمت له زمام أمرها لله دره. وقبل الدخول في الشعر قد يقول قائل ماذا تقول في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم أن النبي ﷺ قال: (**لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحاً خير من أن يمتلئ شعراً**). قلنا إن هذا في الشعر المذموم الواصف للعورات والمستقبحات والرذائل من الأقوال والأفعال، ودليل ذلك أن النبي ﷺ كان يستنشد حسان بن ثابت ويقول له كما في الصحيح: (**اهجهم وجبريل معك**) والله تعالى أعلم.

جوانب من شعر ابن حزم:

قال ابن حزم في (طوق الحمامة)[1]: وفي المذهب الذي عليه الناس أقول من قصيدة قلتها قبل بلوغ الحلم أولها:

دليل الأسى نار على القلب تلفحُ

ودمع على الخدين تهمِي ويسفحُ

إذا كتم المشـــغوف سر ضُلوعِه

فإن دموع العين تبدى وتفضــحُ

إذا ما جفون العين سالت شؤُنها

ففي القلـب داء للغـــرام مُبَرِّحُ

ويقول رحمه الله في وصفه لما يتمنى[2]:

مناي من الدنيـا علوم أبثها

وأنثرهـا في كـــل بادٍ وحـاضرِ

دعاء إلى القرآن والسنن التي

تناسى رجال ذكرها في المحاضرِ

ويقول رحمه الله في وصفه للعلم، ومدى تبحره فيه يخاطب قاضي قرطبة

---

١. (طوق الحمامة) ص ١٨ وما بعدها.

٢. كتاب (الصلة) لابن بشكوال ج ٢ صفحة ٤١٧.

عبد الرحمن بن أحمد بن بشير جاء فيها[1]:

أنا الشـمس في جو العلوم منيرةٌ

لكــن عيبي أن مطلعهـا الغـــربُ

ولو أنني من جانب الشرق طالعٌ

لجد عليَّ ما ضـــاع من ذكر النهبُ

ولي نحوأكناف العراق صــبابة

ولا غروأن يستوحش الكلف الصّبُ

فإن ينزل الرحــمن رحلي بينهم

فحين إذ يبدوالتأســـف والكربُ

فكم قائل أغفلته وهوحــاضر

وأطلب ما عنـه تجيء به الكتـــب

هنالك يدري أن للعبد قصــة

وأن كســـاد العلـم آفة القــربُ

ثم يعتذر رحمة الله عليه عن مدحه لنفسه لأنه مدح النفس يورث تعالياً على الناس فقال:

---

١. (بغية الملتمس) ج ٢ صفحة ٤١٦.

ولكن لي في يوسف خير أسوة

وليس على من بالنبي ائتسى ذنبُ

يقول وقال الحق والصدق أنني

حفيظ عليم ما على صـادق عتبُ

ولما أحرق المعتمد ابن عباد كتبه قال[1]:

فإن تحرق القرطاس لا تحرق الذي

تظمنه القرطـــاس بل هو في صدري

يسير معي حيث استقلت ركائبي

وينـــزل إن أنزل ويدفــن في قـبــري

دعوني من إحـــــراق رق وكاغد

وقولوا بعلم كي يرى الناس من يدري

وإلا فعــودوا في المكـــاتب بدئه

فكم دون ما تبغــون لله من ســـــتر

كذلك النصـارى يحرقون إذا علت

أكفهـــم القـــران في مــــدن الثغر

---

١. (الـذخير في محاسـن الجزيـرة) (١: ١٧١) و(سـير أعـلام النـبلاء) (١٨: ٢٠٥) و(معجـم الأدباء) (١٢: ٢٥٢) و(لسان الميزان) (٤: ٢٠١).

ويقول رحمة الله مداعباً ابن عبد البر[1]:

وذوعدل في من سباني حسنه

يطيل ملامي في الهوى ويقول

أمن حسن وجهه لاح لم تر غيره

ولم تدري الجسم أنت قتيل

فقلت له أسرفت في اللوم فأئتئذ

فعندي رد لو أشاء طويل

ألم تر أني ظاهري وأنني

على ما بدى حتى يقوم دليل

رحم الله ابن حزم رحمة واسعه، وأسكنه فسيح جناته، وأسأله تعالى إن يجزيني خالص الجزاء على ما قدمت من خدمة لهذا الرجل الطيب، وأسأله جل وعلا أن تكون كل أعمالي خالصة لوجهه جل في علاه، وأن يتقبلها مني إنه سميع قريب مجيب الدعاء، اللهم إني أسألك أن تجعلني رفيقاً لابن حزم في الجنة يا رب العالمين.

وسبحانك الله وبحمدك أشهد إن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

---

١. (الذخيره) ١-١٧٥، (السير) ١٨-٢٠٥، (طوق الحمامة) ١٧١.

خلاصـــة المبحث

ونخلص في مبحثنا هذا إلى ما يلي:

١. رأي ابن حزم في القرآن:

يرى ابن حزم أن القرآن كلام الله (حقاً لا مجازاً) وهو علم الله تعالى، وهو محفوظ لم يغير منه شيء، ولا حرف ولا زيد فيه (حرف فما فوقه)، وأنه معجز، وقد حال الله عز وجل بينه وبين الناس من أن يأتوا بمثله. قلت: وهذا عين الصَرفة وهي أن الله عز وجل صرف قلوب العرب عن أن يأتوا بمثل هذا القرآن، وهذا يبطل المعجزة ولقد بينت في هذا الكتاب رأي ابن حزم والرأي الصواب.

٢. رأي ابن حزم في الصفات:

ذهب ابن حزم رحمهُ الله في الصفات على ظاهر أسمائها دون إثبات لمعانيها، وإعادتها كلها إلى نفس الذات، كاليد، والعين، والساق، والأصابع، ويقول: إن هذه كلها ليس غير الله (هروباً من الغيرية) ويؤول الإتيان والنزول مما يخالف فيها ظاهريته المعروفة، لذلك وافق الجهميه في تؤويل الصفات، ويوافق المعتزلة في عدم اشتقاق الصفات من الأسماء، فلا هو معتزلي بالمرة، ولا هو أشعري، ولا هو جهمي، ولا سلفي، بل وافق هؤلاء، وهؤلاء، وهؤلاء، فأصبح يوافق المرجئة في إخراج الأعمال من مسمى الإيمان على طريقة مرجئة أهل السنة، مع أنه

جعل الإيمان قولاً وإعتقاداً وعملاً، لكنه في النهاية أخرج العمل من مسمى الإيمان وجعل التصديق القلبي ليس متفاضلاً. وأصبح جهمياً ينفي معاني الأسماء، وأصبح معتزلياً في تأويله لمعاني الصفات وفي عدم إشتقاق الصفات من الأسماء. وإذا كانت الأسماء الحسنى مجرد ألفاظ لا معنى لها،كان هذا من المحال في اللغة والنص، أما اللغة فالأسم هو المسمى وأما النص فمن قوله ﷺ: (**إن لله تسعة وتسعين إسماً من أحصاها دخل الجنة**) فلا يتصور إحصائها دون التعبد بمعانيها. ووافق ابن حزم الجهمية بأن أسماء الله مخلوقة، فإذا كانت مخلوقة كانت غير الله، وابن حزم لا يرى أسماء الله مخلوقة ولكنه ذهب في (الإسم والمسمى القسمة العقلية في كل الذوات وهي: إذا لم يكن الشيء كذا كان غيره). وهذا الذي ألجأه لنفي الاشتقاق.

٣. مذهب ابن حزم في الذات والماهية:

يذهب ابن حزم في إثبات الذات والماهية مذهب أهل السنة والجماعة ويثبتها بطريقة المتكلمة لشرح نصوص الإثبات.

٤ . مذهب ابن حزم في القدر:

يذهب ابن حزم مذهب السلف في القدر فيقول القدر حق وما أصابنا لم يكن ليخطئنا وما أخطئنا لم يكن ليصيبنا. ولا يموت أحد قبل أجله مقتولاً أوغير مقتول... إلى أن قال: والسعيد من سعد في علم الله تعالى والشقي من شقي في علمه تعالى.

٥. رأي ابن حزم في الصحابة:

يرى ابن حزم أن الصحابة الكرام كلهم عدول إذا ما ثبت لأحدهم صحبة النبي ﷺ فهوعدل مقطوع بعدالته (المحلى) ٢٤٨/١٠ وقال في (الدرة): (وأفضل الناس بعد الملائكة الأنبياء عليهم السلام ثم أصحابهم وأفضل أصحابهم أصحاب محمد ﷺ.

٦. رأي ابن حزم في تفضيل درجاتهم في الجنة:

ذهب ابن حزم إلى أن أفضل الصحابة رضي الله عنهم أهل المشاهد الأُوَل من المعذبين في الله عز وجل والخارجين عن ديارهم وأبنائهم وأموالهم وأهليهم وآبائهم، والعقبيون من الأنصار، ثم البدريون من كلتا الطائفتين، ثم الأحديون، ثم الخندقيون، ثم أهل الحديبية، ومن بعدهم إلى فتح المكة. ثم جعل رحمه الله أعلى درجات الجنة من الصحابة لزوجات الرسول الأكرم ﷺ. وحجته رحمه الله في ذلك أنهنَّ معه ﷺ في سرره وقصوره.

٧. رأي ابن حزم في الرؤيا:

ذهب ابن حزم في رؤية الله مذهب أهل السنة والجماعة فهو يس معتزلياً في نفي الرؤيا فقال في كتابه (الفصل بين الملل والنِحَل) ٣/ ٤ قال: (فإن قال قائل إن ما أخبر الله تعالى بالرؤية عن الوجه قيل وبالله التوفيق معروف باللغة التي بها خوطبنا أن تنسب الرؤية الى الوجه والمراد بها العين. وتناقض رحمه الله في (الدُّرة) ص ٢٣٧ فقال: فهو

تعالى مرئي بالعين وبجميع الوجه ولا يجوز أن يُخَصَّ بذلك بعض الوجه دون بعض.

مذهب ابن حزم في الإيمان، ومذهب أهل السنة والجماعة.

مذهب أهل السنة:

ذهب أهل السنة والجماعة إلى أن الإيمان قول وعمل، وبعضهم قال: قول وإعتقاد وعمل، وبعضهم قال: قول وعمل ونية. والعمل عند أهل السنة والجماعة ليس (مكملاً إيمانياً) بل هو شرط لازم لصحة الإيمان، فالتصديق القلبي لا بد له من قول باللسان، ومنتهى تصديق القلب (هو العمل) قال الإمام ابن تيمية في (الإيمان) ١٠٥: (وكل إيمان مطلق في القرآن فقد بين أنه لا يكون الرجل مؤمناً إلا بالعمل مع التصديق، فقد بين في القرآن أن الإيمان لا بد فيه من عمل مع التصديق كما ذكر مثل ذلك في إسم الصلاة والزكاة والصيام والحج. ثم قال رحمه الله راداً على من قال أن القرآن لم يقرن التصديق بالعمل: (بل القرآن والسنة مملوءان بما يدل على أن الرجل لا يثبت له حكم الإيمان إلا بالعمل مع التصديق). والخلاف ها هنا في القول بترك الأعمال ففي أقوال السلف أن ترك الأعمال كلها (كفر) ناقل عن الملة كما ذكره الإمام ابن تيمية فقال ص ١٤٥ من كتابه (الإيمان) (والمقصود هنا أنه لم يثبت المدح إلا على إيمان مع العمل، لا على إيمان خالٍ عن العمل. فإذا عرف أن الذم والعقاب واقع في ترك العمل كان بعد ذلك نزاعهم لا فائدة فيه. بل يكون نزاعاً لفظياً مع أنهم مخطئون في اللفظ

مخالفون للكتاب والسنة وإن قالوا إنه لا يضره ترك العمل فهذا كفر صريح) ١ - هـ.

وجاءت أقوال السلف هذه لأنهم جعلوا للقلب عملاً وقولاً. ودليل تصديق القلب عمل الجوارح. وفي كلام الإمام ابن القيم أن زوال عمل القلب (التصديق) يكون بزوال أعمال الجوارح. ويرى السلف أن الإيمان يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية. ويقصدون ها هنا بالإيمان (التصديق) فيزيد التصديق بكثرة النظر في الأدلة وزيادة التعرف على أسماء الله الحسنى وصفات الله العليا. وينقص التصديق بالمعاصي حتى يذهب كله ويصير هباءً.

مذهب ابن حزم في الإيمان:

يرى ابن حزم أن الإيمان قول وإعتقاد وعمل. كل ذلك عنده هو الإيمان. فمن نطق بلسانه دون إعتقاد فهو كافر، ومن إعتقد دون النطق فهو كافر. وأما التصديق عند ابن حزم لا ينقص ولا يزيد، قال في (الدُّرة) ص ٣٣٩: والتصديق بالقلب لا يتفاضل البتة، لأنه متى قدح فيه شيء خرج إلى الشك، لأن اليقين والشك في شيء واحد لا يجتمعان، والشك في الدين كفر بلا خلاف.

قلت: قال الحافظ في (فتح الباري): قال الشيخ محي الدين النووي: والأظهر المختار أن التصديق يزيد وينقص بكثرة النظر ووضوح الأدلة. انظر (فتح الباري) ١/ ٤٦ ثم قال ابن حزم: وأما من قال أن الإيمان عقد

بالقلب وقول باللسان دون الأعمال، فبدعة سوء إلا أن قائلها لا يكفر عند كثير من الناس، لأن الأمة لم تجمع على تكفيره وبالله تعالى التوفيق.

إذاً فإن ابن حزم لا يرى الأعمال (شرطاً) في صحة الإيمان وقد فصل رحمه الله بين التصديق (الذي لا يزيد ولا ينقص من الأعمال) وجعل الإسلام هو الإيمان. والإيمان هو الدين كله. فأصبحت الزيادة عنده والنقصان في مدى إخلاصه في العمل لا في أصل التصديق. ويعلق رحمه الله على آية (فزادتهم إيماناً) كما في (الدرة) ص ٣٣٨ فإن قالوا إنما معناه زادتهم تصديقاً بها فهو قول فاسد لأنه لا شك عند أحد من الأمة على تصديقه في كل ما يُخبر به أنه ينزل عليه من عند ربه تعالى ما بقى، فالتصديق بحسبه لا يزيد أصلاً، فصح أن الإيمان الذي زادتهم السورة النازلة إنما هو الخشوع والتلاوة والعمل بما فيها.

قلت: والإمام يرى أن زيادة الإيمان ونقصانه يزداد من خلال (الإخلاص في العمل كما قلت)، وينقص بحسب درجة العمل وما يلحقه من الرياء وأشياء أخرى. وهذا الذي قاله شيخنا ابن حزم هو عين قول أهل الإرجاء، وزاد أن لا أحد يقول بأن الأعمال في نفسها استقلالية عن عمل القلب بمعنى أن الثواب والعقاب لا يؤثر على تصديق القلب. والله أعلم وسبحانك اللهم وبحمدك أستغفرك وأتوب إليك.

عماد بن حسن آل مصري الظاهري

في الخامس من شهر كانون الثاني ٢٠٠٥.

الفهــرس

الموضوع	الصفحة